

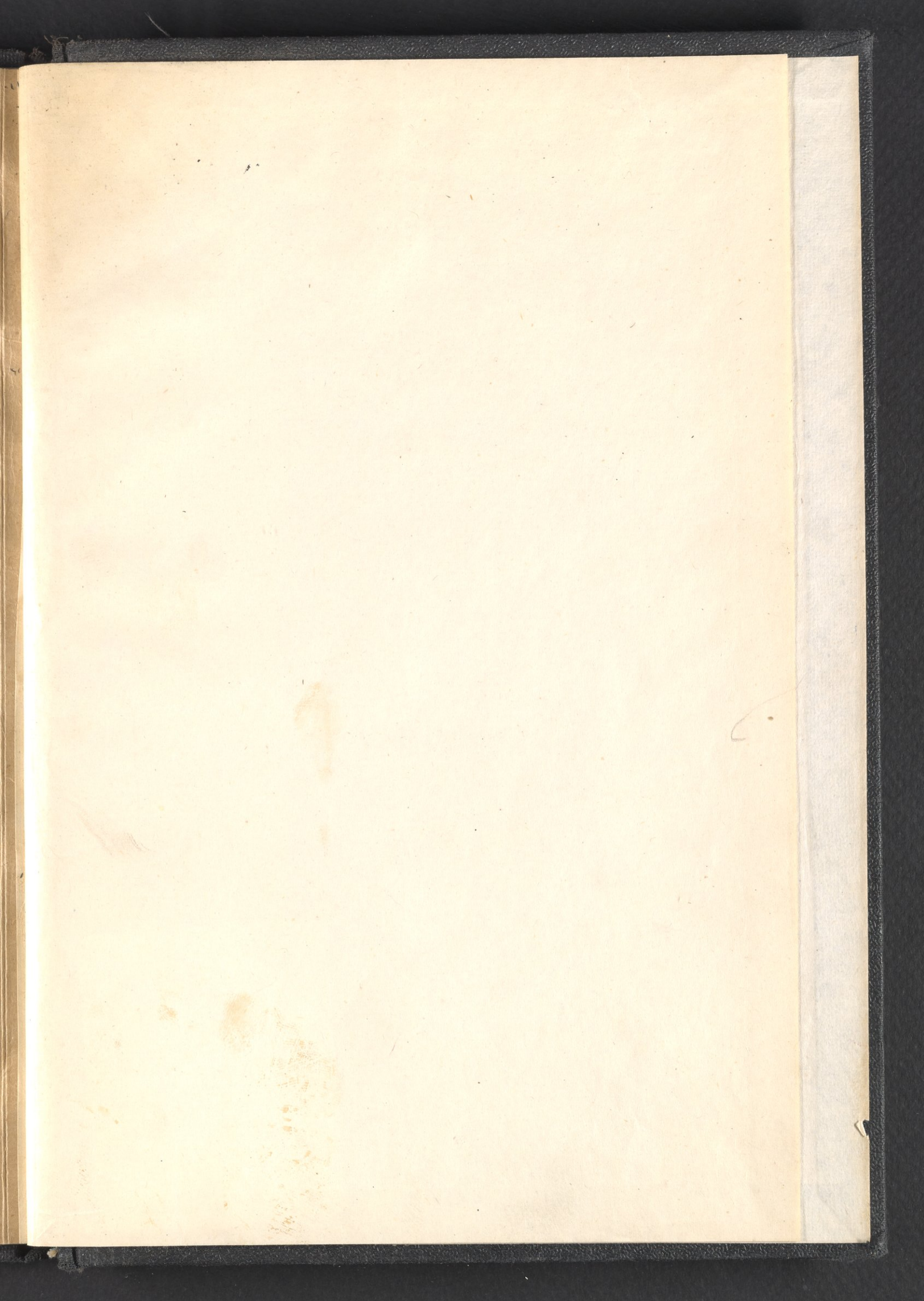
AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



3 8534 01166 4749

A/I-2

Req.





جامعة القاهرة

Taqir . lajnat al - ta'lim
al - jami'a

تقرير لجنة التعليم الجامعي

للمرئيس

الدكتور علي ماهر

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٤

06-B2604

15-2
LA
1648
E4x
1954



جامعة القاهرة

تقرير لجنة التعليم الجامعي

للمرئيس

الدكتور علي ماهر

AMERICAN UNIVERSITY
IN CAIRO - LIBRARY
PERIODICALS & DOCUMENTS DEPT.
ACC. No. 1525

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٤

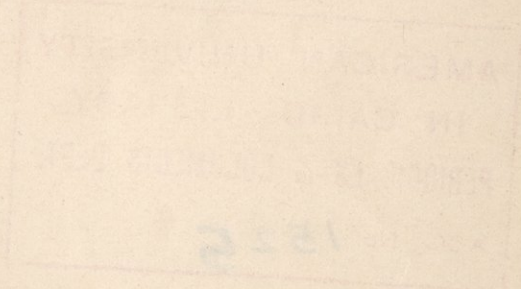


١
٥
٤٧٨
٢٠٢٢

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة

مكتبة



مكتبة

١٩٧٢

١١٠
٧ ٨٤

لجنة التعليم الجامعي

مكتب الرئيس

السيد الجليل الأستاذ اسماعيل القباني

وزير المعارف العمومية

تحية خالصة وبعد ، فيسرنى أن أقدم إلى سيادتكم تقرير لجنة
التعليم الجامعي ، وإنني لأشكر لكم الروح الطيبة والعناية الصادقة .

وفقنا الله جميعاً لأداء واجبنا القومي ، وهياً لوطننا أسباب القوة
والعزة والمجد .

وأرجو أن تتقبلوا أطيب التمنيات ،

نحريراً في ١٥ أغسطس ١٩٥٣

على ماهر

رئيس لجنة التعليم الجامعي

مجلسه اول

مجلسه دوم

مجلسه اول و دوم

مجلسه اول و دوم

مجلسه اول و دوم
مجلسه اول و دوم
مجلسه اول و دوم
مجلسه اول و دوم
مجلسه اول و دوم

مجلسه اول و دوم

مجلسه اول و دوم

مجلسه اول و دوم

مجلسه اول و دوم

تقرير

السيد الرئيس الدكتور علي ماهر

عن

أعمال لجنة التعليم الجامعي

بسم الله

الحمد لله رب العالمين

و

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

القسم الأول

١ - تأليف اللجنة :

حين ولى السيد الأستاذ اسماعيل القباني وزارة المعارف ، أخذ يعد العدة لإصلاح نظم التعليم العام ، كما تقدم إلى مجلس الوزراء بهذه المذكرة ، يطلب تأليف لجنة لإصلاح التعليم الجامعي :

« إن أهمية التعليم الجامعي في حياة الأمة لا تخفى على أحد . فالجامعات في كل البلاد هي الأمانة على التراث الثقافي للأمة ، تحفظه ، وتنميه ، وتفدى به عقول الشباب ونفوسهم ، فتساهم بذلك في إقامة الأسس الروحية لحياة الجماعة . وهي المراكز الأولى للبحوث العلمية التي تعتمد عليها البلاد في نهضتها ، وفي حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية . وهذا فضلا عن أن التعليم الجامعي هو المرحلة النهائية الحاسمة في تكوين رجال الغد وتوجيههم .

« وقد تجاوزت حياة التعليم الجامعي الحكومي في مصر ربع قرن ، ارتفع خلاله عدد الجامعات إلى أربع . ولئن كانت جامعة محمد علي لم تبدأ الدراسة فيها بعد ، فإن سائر الجامعات قد خبرت الأمر ، وتجمعت لديها فيه تجارب ، وتكشفت أمامها نواحي القوة والضعف في النظم القائمة ، وقد أخذت الأمة تنظر في النتائج التي وصلت إليها من التعليم الجامعي ، وتشعر بأن الحاجة ماسة إلى إصلاح هذا التعليم ، وإلى الملاءمة بين نظمه ومناهجه وبين حاجات البلاد في نهضتها الحالية . ووصلت الرغبة في الإصلاح إلى ذروتها في هذا العهد الجديد ، وكان من بين مظاهر ذلك ، أن عقدت هيئات التدريس بجامعات الاسكندرية وفؤاد الأول وإبراهيم ، مؤتمرات تدارست فيها شؤون الجامعات ، وتقدمت بما انتهت إليه من اقتراحات .

« ولما كان من الواجب أن يقوم إصلاح التعليم الجامعي على أسس قوية من البحث والتمحيص ، فاني أرى أن تؤلف لهذا الغرض لجنة تسمى « لجنة التعليم الجامعي » ، وتشكل على الوجه الآتي :

أولاً — مديرو الجامعات .

ثانياً — أحد عشر عضواً يختارون من بين أساتذة الجامعات والشخصيات البارزة التي لها صلة بالتعليم الجامعي وخبرة بشئونه . وفيما يلي الأسماء التي أشرحها لذلك :

- (١) الرئيس الدكتور علي ماهر . وتكون له رئاسة اللجنة .
- (٢) السيد أحمد لطفى السيد . مدير جامعة فؤاد الأول ووزير المعارف والخارجية سابقا .
- (٣) الدكتور عبد الرزاق أحمد السهنورى . رئيس مجلس الدولة ووزير المعارف وعميد كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول سابقا .
- (٤) الدكتور أحمد زكى . السكرتير العام لمجلس فؤاد الأول للبحوث العلمية والأستاذ بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول سابقا .
- (٥) الدكتور ابراهيم بيومى . عضو مجلس الشيوخ والأستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول سابقا .
- (٦) السيد محمد شفيق غربال . وكيل وزارة المعارف وعميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا .
- (٧) الدكتور وليم سليم حنا . الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول .
- (٨) الدكتور محمد عوض محمد . مدير معهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الأول . (ويكون السكرتير العام للجنة) .
- (٩) الدكتور كامل منصور . عميد كلية العلوم بجامعة ابراهيم .
- (١٠) الأستاذ محمد خلف الله . عميد كلية الآداب بجامعة اسكندرية .
- (١١) الدكتور عباس عمار . المدير العام لمصلحة الفلاح ، والأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا .

ثالثاً — ثلاثة من أعضاء هيئات التدريس بجامعة فؤاد الأول والاسكندرية و ابراهيم ، يختار مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بكل جامعة واحدا منهم .

« وتختص هذه اللجنة بدراسة شئون الجامعات بصفة عامة ، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة باصلاح التعليم الجامعى والنهوض به كي يشمر الثمرة المرجوة منه . ويدخل فى ذلك بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

١ — أهداف التعليم الجامعى ، وعلاقته بالحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد .

٢ — العلاقة بين التعليم الجامعى ، والتعليم العام ، ونظام قبول الطلاب بالجامعات .

٣ — الرسوم الجامعية والاعفاء منها .

٤ — نظام الدراسة والامتحانات والكتب ، والتوجيه العام للمناهج ووسائل تشجيع البحث العلمى .

٥ — الحياة الجامعية ونشاط اتحادات الطلبة فى الميادين الاجتماعية والرياضية والثقافية ، والصلة التى ينبغى أن تقوم بين الأساتذة والطلاب

٦ — هيئات التدريس ، وكيفية اختيار أعضائها والشروط التى تراعى فى ذلك .

٧ — الهيئات الجامعية واختصاصاتها وتشكيلها .

٨ — التنوع فى نظام الجامعات حتى تكون لكل جامعة شخصيتها وطابعها الخاص ، والعلاقة التى تقوم بينها مع ذلك .

٩ — العلاقة بين الجامعات والحكومة من الناحيتين الادارية والمالية .

« وتقوم اللجنة بدراسة التقارير والاقتراحات التى تتلقاها من مجالس الكليات وهيئات التدريس بها وغير ذلك من الهيئات والأفراد . وتقدم بنتيجة أبحاثها تقريراً مفصلاً لوزير المعارف يتضمن وجهات النظر المختلفة فى كل موضوع والرأى الذى ترى اللجنة الأخذ به .

« ويكون للجنة حق الاتصال بالوزارات والجامعات والمصالح للحصول على ما يلزمها من البيانات والمعلومات .

« وأشرف بعرض الأمر على مجلس الوزراء براءء الموافقة على تشكيل اللجنة المقترحة بالاختصاصات المبينة فى هذه المذكرة ما

وزير المعارف العمومية

(اسماعيل محمود القبانى)

ولا ريب أن هذه المذكرة تفيض رغبة صادقة في الإصلاح والتقدم ، وهى رغبة تلقى الترحيب والتقدير من المواطنين جميعاً .

* * *

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما جاء فى هذه المذكرة ، وقرر تشكيل لجنة تسمى « لجنة التعليم الجامعى » ، برئاسة الرئيس الدكتور على ماهر لدراسة شئون الجامعات بصفة عامة ، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة باصلاح التعليم الجامعى ، والنهوض به كى يثمر الثمرة المرجوة منه^(١) .

وقد اختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الأستاذ المساعد بكلية الحقوق ممثلاً لها ، واختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة ابراهيم الدكتور ابراهيم نصيحى عميد كلية الآداب ، واختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية الدكتور عباس فتحى الهلالى الأستاذ بكلية الزراعة .

وبعد تأليف اللجنة عين الأستاذ مصطفى عامر مدير جامعة الاسكندرية مديراً عاماً لمصلحة الآثار ، فتقرر الاحتفاظ به بصفته الشخصية عضواً فى اللجنة . أما خلفه فى جامعة الاسكندرية الدكتور محمد عوض محمد ، فقد كان عضواً باللجنة من قبل . لكن وظيفته الجديدة واعتذاره عن عدم استطاعته الجمع بينها وبين السكرتيرية العامة للجنة ، اقتضيا إسناد السكرتيرية العامة إلى الأستاذ محمد شفيق غربال . كما أن استقالة الدكتور عبد الوهاب مورو من الجامعة فى بداية شهر يوليو سنة ١٩٥٣ ، وسفره الى الخارج ، اقتضيا أن يحل محله فى اجتماعات اللجنة الأخيرة الأستاذ حسين كامل سليم وكيل جامعة القاهرة .

وقد اختير الدكتور سيد نوفل مدير الادارة التشريعية بمجلس الشيوخ سكرتيراً للجنة ، كما اختير بعض موظفى هذه الادارة لمعاونته . واتخذت اللجنة دار مجلس الشيوخ مقراً لاجتماعاتها .

٢ - استطلاع الآراء وجمع البيانات والإحصاءات :

ولم يكن مناص فى هذا المقام من الاعتماد على الشورى فى الأمر ، والاستئناس إلى الاحصاءات الرسمية ، والافادة من معرفة أولى الرأى ومن التجارب الجامعية فى مصر وفى الخارج ، واستطلاع آراء الأساتذة والمدرسين الجامعيين ، وتبين رغبات المعيدى والطلاب .

(١) ملحق الوقائع المصرية الممدد ١٤٧ الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ولهذا طلبنا إثر تأليف اللجنة ، من حضرات السادة مديري الجامعات الثلاث هذه البيانات .

١ — إحصاء عن عدد طلبة الجامعة موزعين على الكليات في السنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢

٢ — إحصاء عن الطلبة الذين قبلوا في كليات الجامعة سنة فسنة ابتداء من سنة ١٩٤٥ إلى اليوم ، على أن يبين عدد الطلبة الذين قبلوا في كل كلية تبعا لشعبهم على حدة .

٣ — إحصاء عن مجموع الطلبة في كل كلية من كليات الجامعة في العشر السنوات الأخيرة .

٤ — مدى مواجهة الكليات العملية في معاملها أو حقولها أو في شأن لوازم التجارب المختلفة فيها ، لما تم من توسع في الدراسة الجامعية خلال السنوات العشر الأخيرة .

٥ — مجموعة من القوانين والمراسيم واللوائح المختلفة المتصلة بالجامعة .

وطلبنا من وزارة المعارف إحصاءات عن الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية منذ سنة ١٩٣٠ ، وبيانات عن الاتجاهات الجديدة في التعليم العام .

وكتبنا إلى السادة وزراء المعارف السابقين والوكلاء الحاليين والسابقين ولقيف كبير من أهل الفكر والرأى المعنيين بشئون التعليم ، وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات ، ورئيس الجامعة الأمريكية ، ومدير المعهد الفرنسي في مصر نستطلع آراءهم في الخطوط الرئيسية لأعمال اللجنة .

وكتبنا كذلك إلى السادة عمداء الكليات الجامعية ، راجين أن تساهم مجالس الكليات في وضع الأسس للمستقبل الجامعي المنشود ، وأن تمد اللجنة بشمعات بحثها وتجاربها وأن تعاونها فيما تضطلع به من مهمة جليلة الأثر في حياة البلاد ، وما تستهدفه من وضع مناهج جامعية مستقرة ، ومن رسم أقوم السبل لأعداد الصفوة من شبابنا ، عماد الوطن في حاضره ، ورجائه في مستقبله ، وأن يتفضل حضرات العمداء مشكورين باتخاذ ما يرون لجمع المقترحات والملاحظات من حضرات

الأساتذة والمدرسين والمعيدون بالكلية ، وكذلك رغبات أبنائنا الطلاب ، أفراداً أو هيئات ، المتصلة بألوان نشاطهم الرياضى والاجتماعى والثقافى ، وأن تبسط هذه المقترحات والآراء والرغبات كلها أمام مجلس الكلية فيتولاها بالمناقشة والتحييص ، وينتهى إلى تقرير جامع فى الموضوع ، يعبر عن رأى الكثرة ، ويورد كذلك الآراء الأخرى ؛ وأن يرسل هذا التقرير إلى اللجنة مرافقة له أصول المقترحات ، مع تعيين الأستاذ الذى تختاره الكلية مقرراً عنها أمام اللجنة للاستعانة به عند بحث ذلك التقرير إذا اقتضى الأمر .

وقد تلقت اللجنة فى مدى شهرين ستة وستين اقتراحاً ، منها أربعة عشر من حضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وواحد وعشرون من جامعة الاسكندرية ، وسبعة من جامعة إبراهيم ، واقتراح من مجلس كلية العلوم بجامعة إبراهيم ، وآخر من مجلس معهد الأرصاد ، وثلاثة عشر من جماعات المدرسين ، وسبعة من وزراء المعارف وكبار رجال التعليم السابقين ، كما تلقت اقتراحاً من مسيو أندريه بواييه مدير المعهد الفرنسى فى مصر ، واقتراحاً من الدكتور كوبلاند الأستاذ السابق بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

وقد لخصت هذه المقترحات ونظمها فى أبواب موضوعية استغرقت نحو مائة صفحة ، واستحضر اثنان وأربعون تقويماً للجامعات الأوروبية والأمريكية ، ووضعت أمام اللجنة بيانات عما فيها من موضوعات يمكن الاستفادة منها ، ونظمت بعض البحوث المقارنة فى الموضوع . ووضعت خلاصات مفصلة لتقارير عن التقدم الجامعى فى إنجلترا من لجنة الإعانات الجامعية سنة ١٩٤٧ ، وعن المؤتمر التحضيرى لممثلى الجامعات المعقود بمدينة « أوترخت » سنة ١٩٤٨ بناء على دعوة اليونسكو ، وتقرير عن أعمال المؤتمر وتوصياته .

وحين اجتمعت لدينا هذه المصادر ، ورسمنا المبادئ الأساسية للعمل ، رأيت أن أفتتح الاجتماع الأول للجنة فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ بكلمة رجوت أن تعبر عن اتجاه اللجنة والمسائل التى تواجهها ، وأن توجه أنظار من يستجيبون لداعى معاونتنا إلى مشاكلنا الحقيقية . وهذا نصها :

٣ - الكلمة الافتتاحية للرئيس الدكتور على ماهر :

حضرات الزملاء الأجلاء :

يسرني أعظم السرور أن أعبر عما يخالجننا جميعاً ، من غبطة بالغة بالتعاون في هذه المهمة الخطيرة . مهمة النهوض بجامعاتنا الفتية الى المستوى الجدير بماضي مصر العلمي التليد ، وزعامتها الفكرية التاريخية ، وحاضرها القوي المرموق ، ومستقبلها الأقوى المنشود . وأية غاية أشرف مقصداً للمصلحين ، وأعظم خطراً في حياة الوطن ، من غاية التوجيه السديد لشبابنا الوثاب . عدة الوطن في يومه ، وأمله في غده .

وإني لأرى حتماً على اليوم ، أن أحيي نهضتنا العلمية ، التي عمت مصر في هذه السنوات الثلاثين ، فتضاعف عدد المتعلمين تضاعفاً مطرداً ، وشاركت الفتاة الفتي في مختلف الكليات والمعاهد ، وظفرت البلاد بصفوة من أبنائها . تعمقوا في العلوم والآداب والفنون ، وأخرجوا بحوثاً قيمة متنوعة ، ورفعوا اسم مصر ، وكسبوا لدرجاتنا الجامعية تقدير الجامعات العريقة ، وحملوا نصيباً في التطور العلمي ، ونشروا نور العلم في كثير من البلاد العربية الشقيقة ، ووصلوا حاضر الوطن بماضيه .

وهذا النجاح ، الذي صادفته الحياة الجامعية ، هو الذي يحدونا إلى السعي للفادة من تجاربنا في ربع قرن ، وإلى أن نقف متأملين طرائق الماضي ، دارسين حاجات الحاضر ، راسمين خطوات المستقبل ، ناشدين السير في سبيل الكمال ، واضعين قبلتنا دائماً مصر ، ومصالحها القومية العليا .

وإنه لمن آيات التوفيق ، أن حضرات أعضاء هذه اللجنة جميعاً من القادة والأساتذة الجامعيين ، الذين أخلصوا حياتهم للعلم ، وكانت لهم في خدمة الحياة الفكرية مآثر مذكورة .

حضرات الزملاء الأعزاء :

إنكم لتعلمون أن المثل الأعلى للحياة الجامعية هو ابتغاء الحقيقة والكمال ، وأن قوامها الإيمان باستقلال العقل وحرية الفكر ، وأن مظهرها هؤلاء العلماء الأعلام ، والشبان الطامحون الأذكياء ، الذين يخلصون للعلم ، ويتعاونون في البحث ، على أساس من التفكير الحر المستقيم ، والنقد النزيه الحكيم .

والجامعات تستهدف تخرج القادة في شتى الميادين الوطنية ، والمساهمة في التقدم
العالمى ، وفي التطور الاجتماعى والاقتصادى .

وما العلم إلا نور يمحو ظلام الريب ، ويكشف عن الحقيقة ، ويمكن من مغالبة
الطبيعة ، وتسخيرها لخير البشرية وسعادتها . والبحث العلمى — سواء أكان
أكاديميا ينفذ المعرفة لذاتها ، أم عمليا يقوم على التجريب والتطبيق — يهدى إلى
رقى الصناعة ، وزيادة الانتاج ، وتقديم المبتكرات والمخترعات .

ونحن أحوج ما نكون في نهضتنا الحاضرة ، إلى شباب تكتمل فيه معانى
الاستقلال الفكرى ، والكفاح ، والمثابرة . ولا ريب أن خير الوسائل ، لبلوغ هذه
الغاية ، هو تنمية الاستعداد الذاتى للتربية الذاتية . فالذين امتازوا فى العلوم والفنون
والآداب ، وخلد التاريخ أسماءهم على مر العصور ، هم الذين كَوَّنُوا أنفسهم بمجهودهم
المستقلة ، ولم تكن غاية همهم استيعاب معارف الغير وتجاربه . والتعليم الجامعى الناجح
هو الذى يفقه الطلاب فى طرائق البحث . وبقدر ما نحجب اليهم مواصلة الدرس ،
ومتابعة الحياة فى تطورها — بقدر ما يكون تعليمنا قويا سليما . فالتطور العلمى متجدد
متصل ، وحر كنهه دائمة ، من ونى عن ملاحقتها ، مهما اعتز بما أوتى من معرفة ، تخلف
عن ركب العلم وموكب العلماء . والتعليم الذاتى ، القائم على المجهود الشخصى ، هو الذى
يرسخ فى العقول ، ويقوى الملكات ، وينبه المشاعر ، ويؤدى إلى الابداع والتجديد .

لهذا تجب العناية بالتدريب على الملاحظة والتجربة والبحث المتصل ، لابتلاء
المعارف تلقينا . فليس المعول ما يحيط به الانسان من معارف ، بل استثمارها
وجدواها ، والانهاء من امثالها إلى الاضافة عليها ، وخلق الجديد المبتكر .

ولكى ننمى الرغبة فى الاطلاع ، والتعمق فى الدرس ، والاقبال الدائم
على البحث ، يجب أن نهىء الأسباب المحققة لهذه الأغراض . يجب أن تتوثق الصلة
بين الأستاذ والطالب . يجب أن يقوم الطلاب الجامعيون مقام أساتذتهم الحين بعد
الحين ، فيعدوا بحوثا لتلقى على زملائهم ، ويناقشوها مع أساتذتهم ، ويبصر الباحثون
بأوجه الضعف ، ويشجعوا على التجويد والاتقان . يجب أن نعنى بدراسة المكتبات
المتصلة بالعلوم الجامعية ، وأن نعتمد فى هذه الدراسة على مجهود الطلاب أنفسهم ،
وأن يكون الأستاذ فى مقام المرشد الموجه .

من أجل هذا حرم النظام الجامعى الاملاء وطبع المذكرات ، فسن نظام المحاضرات ، ليفتح الأستاذ الآفاق للطلاب ، ويرشدهم إلى المصادر والمراجع . وبهذا ننمى فيهم ملكة البحث والتنقيب . وبقدر ما يبحثون ويدرسون ، وما ينتهون الى تكوين آراء مستقلة — يكون تقديرهم والحكم عليهم . وبهذا نحد من دائرة البرامج الواسعة المرهقة ، وتصبح الامتحانات ميسرة ، ويصبح الطالب أكثر استعدادا لمواجهة المكفاح في الحياة .

وهذا التكوين الجامعى الحر ، يجب أن يهيأ له الطلاب في المراحل التعليمية العامة ، وأن يدربوا عليه تدريجيا . وإن يتم ذلك إلا إذا توافر للتعليم الثانوى مدرسون ربوا تربية استقلالية ، وتهيأت لهم أسباب الحرية العقلية ، والنقد الزيه .

ويجب أن نغرس في نفوس شبابنا التمسك بالواجب . واجب الجامعى الصالح ، للوطن وللعلم ، في هذا العصر الذى كادت تتحقق فيه وحدة المكان ، بزوال أسباب التناؤى ، وتوثيق الروابط والمنافع بين الدول والشعوب .

وأداء الواجب يدخل على النفس السعادة والسرور بالحياة ، وينقى عنها القلق والتشاؤم ، وليس كمثلها معاول هدم في حياة الأمم والأفراد ، وليس كفراغ الذهن والحياة السلبية مجلبة للبؤس والشقاء ، وليس كالجد والإقبال والتفاؤل أسباب للنهائة والبناء والتعمير . وأولئك الذين يقدررون أداء الواجب حق قدره ، ويقومون بذل التضحية التقويم الصحيح ، ينعمون من المتاع الرفيع بما يسمو على سائر ألوان المتاع في هذه الحياة الدنيا .

والعناية بالمعاني الروحية والمبادئ الخلقية ، أساسية جوهرية . فالحياة روحية قبل أن تكون مادية ، وصلة الأخلاق بالعلم وثيقة ، وشأن للعامل في ميدان العلم ، شأن العامل في سائر الميادين ، لا يحقق فلاحاً أكيداً ، إلا إذا حصنه إيمان عميق وخلق متين . والخلق القوى الغلاب للصعاب ، هو الجدير أن يحقق أعظم الآثار في الحياة العلمية ، وفي التقدم القومى والإنسانى .

حضرات الزملاء الأجلاء :

لعل هذه هى الخطوط الكبرى للمبادئ التى يجب أن تقوم عليها الحياة العلمية ، والتى يسعى علماءنا الأعلام لتحقيقها تامة كاملة .

ونحن الآن يواجهنا من المسائل الكثير الذى يقتضى التمعن والدرس ، والانتهاء فيه إلى رأى .

فهل آن لجامعاتنا ألا يقيد نشاط أهلها العلمى قيد ، ولا يحد مجال أفكارهم حد ؟
وهل آن لجامعاتنا أن تكون لها موارد ، وأن تستقل بأموالها ، وأن تمددها الدولة بالاعانات دون تدخل فى شئونها ؟

وهل يكفل لها الاستقلال التام عن الادارة الحكومية ، وأن تكون ذات صوت مسموع فى البرلمان ، أو يقتضى ذلك خطوات تمهيدية تدريجية نحو بلوغ هذه الغاية المثالية ؟

وهل نضع مبادئ أساسية للتعليم ، نجعلها أهدافاً نجد ونحرص على بلوغها ؟
أتكون هذه المبادئ عامة تتنافس جامعاتنا فى كمال تحقيقها أم نرسم لكل جامعة مبادئها وأسسها مستقلة عن غيرها ؟ وما هى الطريقة المثلى لتنظيم الصلات بين جامعاتنا ، وتحقيق التعاون والتنافس بينها ، وإحكام الصلة العلمية بينها وبين الجهات المشرفة على التعليم العام ؟

وهل تظل فى القاهرة جامعتان بادارتين مستقلتين ، تحقيقاً للتنافس العلمى وما يؤتیه من خير الثمرات ، أم تدجان فى جامعة واحدة ، تتعدد كلياتها كيفما شاء لها التعدد ، وتفصل عنها المعاهد التى يرى الخير فى فصلها ، فلا يضم بلد واحد جامعتين باسمين مختلفين وكليات متشابهة ، وأن ننشئ من الجامعات فى المدن الأخرى ما استطعنا الإنشاء على أسس متينة ؟

وإلى جانب الكليات الحالية ، التى يتعلم فيها الفتى والفتاة معاً ، هل ننشئ كليات للفتيات وحدهن ؟

وهل تظل مجالس الجامعات والكليات مخصصة غير القليل من وقتها وجهدها للبحث فى شئون الترقيات والدرجات ، أو يعهد بالأمور المالية إلى هيئة مستقلة من الجامعيين وغيرهم ، حتى تتوفر هذه المجالس على التوجيه الفكرى وشئون الطلبة الاجتماعية ؟

وهل تظل الدرجات المالية لهيئة التدريس متصلة بالدرجات العلمية ، أو تفصل عنها ؟ وهل يظل سلم الوظائف كثير الدرجات أو يختصر منها ؟

وهل تكون الوظائف الرئيسية بالانتخاب ؟ أو تظل بالتعيين المطلق أو المقيد ؟
وكيف السبيل إلى تحقيق تفرغ الأساتذة والمدرسين ، مع توفير أسباب الحياة
الملائمة لهم ؟

وإذا لم يسمح بمزاولة النشاط الخارجي ، فما هي الضمانات الكفيلة بتمام انتفاع
الجامعة وطلابها بعلمهم وبحوثهم ؟

وكيف السبيل إلى النهوض بالبحث العلمي ؟ هل يتولاه إلى جانب أعضاء هيئة
التدريس جماعة من العلماء يتفرغون له وترقب الجامعة بحوثهم ، وتبارك أعمالهم
القيمة وتركيبها ، وتنتشر في الناس باسمها آثارهم ؟

وما هي الوسيلة إلى الملائمة بين عدد الطلاب المتزايد ، وعدد الأساتذة الكفيل
بحمل الرسالة الجامعية وكمال أدائها ؟ أو ليست نسبة الأساتذة والمدرسين إلى الطلاب
عندنا ضئيلة على نحو يتعذر معه بلوغ أهدافنا ؟

وهل تظل سن الإحالة إلى المعاش في حدها الحالي ، أو نزيد فيها ؟ وهل تكون
الزيادة مطلقة ، أو عند الضرورة في بعض الأحوال ؟

وهؤلاء الجامعيون الذين خرجتهم الجامعات المصرية أو الغربية ، ونالوا أكبر
الدرجات العلمية ، وأضافوا إليها تجارب الحياة العلمية والعملية ، وهؤلاء الأساتذة
الأعلام الذين تركوا الجامعة — أليس من الخير للبلاد ، وللجامعة ما دامت قد
اضطرت إلى الاستعانة بغيرهم ، أن تستعين بهم ، وأن تدعم كياناتهم بجهودهم
وتجاربهم ، وأن توفر للأساتذة ما يصرفهم عن التطلع إلى غيرها ؟

ومسألة الدرجات العلمية الممتازة ، وشكوى الخريجين من صعوبة الحصول
عليها في مصر ، وذهابهم إلى أن درجات الجامعات الغربية أيسر منالاً وأقرب
شقة منها — كيف السبيل إلى تكافؤ الفرص بين الخريجين الذين يذهبون للغرب
وبين زملائهم الذين يقومون بالتدريس ويواصلون دراساتهم في مصر ؟

ومسألة التبادل الثقافي بين جامعاتنا وبين الجامعات الغربية والشرقية —
هذا التبادل الذي أصبح تقليداً جامعياً عالمياً — أليس من الضروري عندنا أن يتم
هذا التبادل في الأساتذة وفي الإنتاج العلمي ، وأن تستعين جامعاتنا الفتيمة بالأساتذة

الأجانب الأعلام ، يتولون التدريس فيها ، والاشتراك في مجالسها ، ولو من غير كراسي ؟ ألا تتوفر بهذا بعض نفقات البعثات الأجنبية ، فوق ما تسكتسبه حياتنا العلمية والجامعية من تجديد ؟

وهل يخضع المدرس في عمله للرقابة الجامعية ، والاشراف العلمي ، أو تكفل له حرية العمل مستقلا عن كل توجيه وإشراف ؟ لقد وصلت بعض البلاد إلى أن تكفل للمعلم الجامعي حرية العمل واتخاذ الطريقة التعليمية التي يراها . وقد يزيغ معلم عن مبادئ التربية السليمة ، فيوسوس إلى الطلاب باتجاهات سياسية أو اجتماعية خطيرة . لكن تقدسهم الحرية ، وإيمانهم بأن الحق أقوى من عوامل الشك والزيغ ، ورسوخ المبادئ التعليمية القويمة — كل ذلك يدفعهم إلى إعزاز حرية المعلم ، واحتمال شر فرد زائع بين عشرات الألوف من المستقيمين ، إيماننا بأن الجو الصالح كفيلا بالقضاء على كل انحراف أو تطرف ، وأن المجتمع الذي أشرب حب الحرية لا يسمح للضلال أو العدوان أن يرفع رأسه .

لكن الجامعات العريقة قد أخذت بنظام الاشراف العلمي وقتا طويلا . فبعض الجامعات ، التي أنشئت منذ ثمانية قرون ، لم تتحرر منه إلا في نهاية القرن الماضي حين رسيخت لديها تقاليد جامعية سليمة ، توارثها الخلف عن السلف ، وأصبحت في مقام العقائد التي يؤمن بها الجميع ، ولا يحيدون عنها . وقد اصطنعنا هذه النظم الغربية في جامعاتنا ، من غير أن نمر بمثل تلك الحقب الطويلة ، التي مرت بها التجارب الجامعية الغربية ، وقبل أن تستقر لدينا التقاليد والنظم الوطيدة . لكن تقدسنا الحرية ، وتراث جامعة الاسكندرية الذي يرجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد ، ويسبق الجامعة الغربية بخمسة عشر قرنا سويا ، وحضارتنا العربية التي سبقت النهضة الأوروبية وأفادتها ، ونجاح تجاربنا الجامعية الحديثة — كل ذلك كفيلا بأن يبعث أعظم الآمال .

وإذن، هل يتمتع المدرسون بالحصانة لأول عهدهم، كما يمثلون في مجالس كلياتهم؟ وهناك ما هو في الطليعة من ذلك كله . وهو موضوع الالتحاق بالجامعات . هل يستطيع التعليم الجامعي النهوض برسائله المنشودة ، مع فتح أبوابه على مصاريحها، وازدحام الكليات بالطلبة ؟ وهل إذا قيد الدخول يكون المرجع إلى درجات الطالب

في التوجيهية أو إلى امتحان القبول في الكليات ، أو إلى مرحلة إعدادية أخرى
تختار بعدها الكلية الصفوة الجديدة بحمل الرسالة الجامعية ؟ وهل تعم المجانية
أو تلغى ؟ وإذا أخذنا بتعميم المصروفات ، أفلا يكون من واجب الدولة إذن
أن تتولى تعليم النابغين ، بل الاتفاق عليهم طوال حياتهم الجامعية عند الاقتضاء ؟
وهناك مسألة البيئة الجامعية ، إنها لا تقل أهمية عن الدراسة في الكليات .
ولهذا تجب العناية بصحة الطلاب وتغذيتهم ، ومساكنهم ، وأن يجمعهم نشاط ثقافي
 واجتماعي ورياضي ممتاز ، يتفق ومستواهم العلمي وقيمتهم أخطار البيئات المنحرفة ،
ويهيئهم لمستقبل عزيز كريم .

فتى تهيأ لأبنائنا هذه البيئات ، ومتى يظفرون بألوان النشاط التي يظفر
بها سواهم ؟ وإذا كنا نرى للجامعات الغربية أسراباً من الطائرات ، وتدريبات
عسكرية ورياضية ممتازة ، ومساهمة في نشر الثقافة الشعبية ، ونهوضها بالخدمات
الاجتماعية — فهل نأمل أن يظفر أبنائنا الأعزاء بذلك ، أو بشيء من مثله ؟
وأن نرى التنافس بين جامعاتنا ، في شتى الميادين ، من أسباب مسارعة الهيئات
والأفراد إلى إعانتها والبذل لها ؟

متى نقوى في نفوس الطلاب المعاني الجامعية ، ونشعرهم بأنهم كنوزنا المدخرة ،
وأن الجامعة والدولة تعلقان عليهم الآمال ؟ ومتى يشعر شبابنا المثقف بأن الكلية
هي الموئل والحمى الذي يتوفر على تربيته وخدمته طالباً ، ويرعى شؤونه متخرجاً ،
ويظل وثيق الصلة به دائماً ؟ .

وهل تظل كلياتنا الجامعية تعيش في الحاضر من أبنائها وحدهم ، ولا تعني
بالماضي ، فتقطع صلتها بالخريجين متى شهدت لهم باكتمال النمو العقلي ، اكتفاء
بأنها أدت واجبهما نحوهم ، وعليهم أن يؤدوا واجبهم نحو الوطن ونحو أنفسهم ؟
أم تراها تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، فنرى في كل كلية لجنة للخريجين ،
تتصل بالمصالح والشركات والمؤسسات العامة لتيسير العمل لهم ، بل تستعين
بهذه المصالح والشركات والمؤسسات ، في أمر الاتفاق على بعضهم في أثناء تعليمهم ،
كي تنتفع بهم من بعد ؟ أو ليس هذا الاتصال من شأنه أن يجعل البرامج العلمية
أكثر مساهمة لمطاب الحياة ، ويهيئ لأبنائنا الأعزاء مجالاً أوسع للتدريبات العملية ،
ويوفر لشبابنا كثيراً من العناء الشاق والجهد الضائع أول نزولهم إلى الميدان ؟ .

زملائي الأجلاء :

هذا قليل من المسائل الكثيرة ، التي تواجه هذه اللجنة . وهي تبين أنه لم يكن بد من أن يقف المسئولون : يرجعون البصر إلى ماضى تعليمنا الجامعى فيستطلعون مافيه من المآخذ ويتلافونها ، ويتبينون مافيه من الثغرات ويسدونها ، ويقبلون على مافيه من أسباب القوة فيزيديونها ، ويتقدمون بها نحو الكمال المنشود .

وها نحن أولاء قد شاهدنا العالم الغربى يقف ، بعد الحرب العالمية الأخيرة ، مقلباً أوجه النظر فى أنظمته الجامعية المختلفة ، يحاول الملاءمة بينها وبين الأحوال العالمية الجديدة ، التى انتقلت ثقلات واسعة المدى فى شتى الميادين ، من جهة ، وبين المشاكل القومية الكثيرة ، التى نجمت فى أعقاب هذه الحرب ، من جهة أخرى . وها هو ذا اليونسكو ينظم المؤتمرات العالمية ، التى تساهم مصر فيها ، لبحث النظم الجامعية ، ووسائل التقدم بها .

وقد وضعت أمام حضراتكم فى بيانات مستقلة خلاصة المقترحات الفردية ، التى تلقتها اللجنة بجزيل الشكر لأصحابها ، وستشفع بما يصل إليها تباعاً . أما تقارير مجالس الكليات ، فلم نعلق منها سوى تقريرين ، ونرجو أن نتلقى سائرهما فى وقت قريب ، حتى لا يتخذ قرار فى أمر قبل مناقشة جميع الآراء ، والاطلاع على كافة وجهات النظر .

وهل أولى بالشورى من الشؤون الجامعية ؟

ومن أولى بالعناية والاهتمام من شبابنا الذى تكمن فيه قوى الأمة المتوثبة ، وتمرکز آمالها وأمانها ، ويمدها بزعماء السياسة والحكم وقادة الرأى وبناءة المستقبل ؟

حضرات الزملاء الأجلاء :

إننا نهض بأعظم عبء ، ونهدف إلى أشرف غاية .

ومادام الوطن قبلتنا ، والإيمان بعظمته رائدنا ، والجهد الصادق وسيلتنا ،
فإنه معنا وناصرنا .

والحمد لله

٤ — اللجان الفرعية :

وفي هذا الاجتماع ألفت اللجان الفرعية :

١ — لجنة الأهداف والمبادئ العامة :

برئاسة الرئيس الدكتور على ماهر ، وعضوية السادة :

الأستاذ أحمد لطفي السيد

الدكتور عباس عمار

الأستاذ محمد شفيق غربال . . السكرتير العام

الدكتور عبد الوهاب مورو . . مدير جامعة القاهرة

الدكتور محمد عوض محمد . . مدير جامعة الإسكندرية

الدكتور محمد كامل حسين . . مدير جامعة إبراهيم

الدكتور أحمد زكي

الدكتور إبراهيم بيومي مدكور

٢ — لجنة شؤون هيئة التدريس والنظم المالية والإدارية :

برئاسة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري ، وعضوية السادة :

الأستاذ محمد شفيق غربال . . السكرتير العام

الدكتور عبد الوهاب مورو

الدكتور محمد عوض محمد

الأستاذ مصطفى عامر

الدكتور محمد كامل حسين

الدكتور كامل منصور

الدكتور إبراهيم نصحي

الدكتور عباس فتحي الهلالي

الدكتور عبد المنعم الشرقاوي

٣ — لجنة شؤون الطلبة والبرامج والنظم العلمية :

برئاسة الدكتور عبد الوهاب مورو ، وعضوية السادة :

الأستاذ محمد شفيق غربال . . السكرتير العام

الدكتور محمد عوض محمد
الدكتور محمد كامل حسين
الدكتور أحمد زكي
الدكتور عباس عمار
الأستاذ محمد خالف الله
الدكتور إبراهيم نصحي
الدكتور عباس فتحي الهلالي
الدكتور عبد المنعم الشرقاوي

وتولى سكرتيرية هذه اللجان الثلاث الدكتور سيد نوفل بمعاونة بعض موظفي
سكرتيرية مجلس الشيوخ .

وقد تلقت اللجنة من هيئات التدريس بالجامعات المصرية إجابات عن الأسئلة
التي وردت في كلمة الرئيس الافتتاحية ، كما تلقت كثيراً من الآراء والمقترحات ،
فلخص ذلك كله ورتب ووضع تحت نظر اللجنة .

وانتهت اللجان الفرعية الثلاث إلى مقترحات ، قدم رؤساؤها إلى اللجنة العامة
تقارير عنها .

ونظرت في هذه التقارير والمقترحات ، فوجدت من المسائل الأساسية ما لم يبحث
بعد ، كما وجدت مسائل أخرى لم ينته فيها البحث إلى قرار ويتعين الفصل فيها .
ولهذا وضعت تقريراً متضمناً ذلك كله ، بحثه اللجنة في اجتماعاتها الأخيرة . وقد
وزعت على حضرات أعضاء اللجنة هذه التقارير مع تقارير أخرى لبعض أعضاء
اللجنة ، وخلصات وافية للمقترحات الواردة من بعض الأساتذة والمدرسين
والمعيدين .

كما أرسلت تقارير رؤساء اللجان الفرعية ، وتقارير التكميلي سالف الذكر ،
إلى الكليات الجامعية ، راجياً إبداء ما قد يكون عليها من ملاحظات بالكتابة
أو بالمشافهة في اجتماعات اللجنة .

ولخصت الملاحظات الواردة من الجامعيين . وعقدت اللجنة أربع اجتماعات
في الصباح والمساء من يومى ١٩ و ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٣ ، واستمعت إلى بعض
حضرات الأساتذة الجامعيين الذين رغبوا في إبداء بعض الآراء ، وناقشت التقارير
الأربعة ، وانتهت إلى آراء في شتى المسائل الجامعية . وفوضتني في وضع التقرير
النهائي بأعمالها ، ويسرنى أن أقدمه الآن إلى سيادتكم .

القسم الثانى

الباب الأول

أهداف التعليم الجامعى والاتجاهات العالمية المعاصرة

١ — الاصلاح الجامعى المعاصر :

سادت العالم ، أثناء الحرب الأخيرة وفى أعقابها ، مذاهب ونظريات وآراء بدلت كثيرا من القيم المادية والمعنوية ، والمبادئ والنظم الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الخاصة والعامة ، والاتجاهات والمثل العليا . فتوجهت الأمم وجهات جديدة فى شتى نواحي الحياة .

وطبيعى أن تكون الجامعات فى طليعة المؤسسات المتأثرة بهذا التطور . فهى تضطلع بمهمة قومية ، ومهمة عالمية ، وتحمل مسؤولياتها فى بناء الأجيال الحاضرة وإعداد الأجيال المقبلة ، وتبهيء الوسائل للنهوض بمطالب البلاد التى ترعاها ، والمساهمة فى سير العلم وتقدم الحضارة .

وإلى جانب هذا ، فقد كان من نتائج الحرب خلق المشاكل العديدة للجامعات الغربية نفسها . فقد اندفع الناس نحو الاستزادة من العلم والمعرفة ، وتزاحم الطلاب على الظفر بالاجازات العلمية ، واشتد الاقبال على الكليات الطبيعية والكيميائية والهندسية ، ابتغاء الحصول على المزيد من الوسائل لرفع مستوى الفرد ومستوى معيشته وتنمية الانتاج العام . كما تأثرت المنشآت والمعامل والأجهزة الجامعية . فأصبح عدد الأساتذة لا يتناسب وعدد الطلاب وصارت المعامل وما إليها لا تفي ببعض المطلوب منها .

ولهذا تضاعفت عناية البلاد المختلفة بمعاودة النظر فى شتى شئون جامعاتها وألفت اللجان القومية ، وعقدت المؤتمرات العالمية ، وطرحت المشاكل القديمة والجديدة للبحث . . . وبذلت التضحيات من الأساتذة والطلاب وأولياء الأمور

ومن أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال، ومن الكافة على تفاوت مسئولياتهم وتعاون الجميع لمواجهة هذه الأحوال الاستثنائية، وللخروج منها بما يكفل مصلحة الفرد والدولة على سواء، ويحقق الخير للمواطنين جميعا.

٢ — اتجاهات عالمية :

وقد ظهرت الاتجاهات العالمية للإصلاح الجامعي، في توصيات المؤتمرات المتعاقبة، وخاصة مؤتمر أوترخت الذي نظمته اليونسكو ما بين ٢، ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٨

ونخص بالذكر منها هذه التوصيات :

١ — على الجامعات أن تعيد النظر في الدور الذي يجب أن تؤديه في ميدان التعليم، إذ جددت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، يؤثر كثير منها حالا أو عما قريب في رسالة التعليم الجامعي.

٢ — من الضروري تمتع الجامعة بأقصى ما يمكن من الاستقلال الذاتي في نطاق مقبول من الإشراف، يتفق وما تحصل عليه من الأموال العامة. على أن تترك التفاصيل للجامعات نفسها.

٣ — يجب تمكين الجامعات من رسم خططها في دائرة معقولة. وبتهيأ هذا بتخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لها، أو إعانتها بواسطة لجنة توضع تحت تصرفها مبالغ معينة، تتسع لمنح إعانات إجمالية على أساس أطول أمدا من الأساس السنوي. كما يجب أن تعفى من الضريبة الهبات المقدمة للجامعات من الأفراد والمؤسسات الصناعية والاقتصادية.

٤ — واجب الجامعة امتثال المعارف وتقديمها وتفسيرها والاضافة إليها، بحيث يكون العمل الانشائي جزءا من واجب الأساتذة في الجامعات كلها. وخير الدرس ما تم في جو البحث.

٥ — وعليها تثقيف الرأي العام وتعليم الكبار بالوسائل الجامعية ذاتها وعن طريق الصحافة والاذاعة ومؤسسات النشر وغيرها.

٦ — على الجامعة ألا تغفل أمر العناصر الجوهرية في بناء التعليم العام وأن تبذل جهدها ليكون التعليم العام، في مستوى إعدادي للتعليم بها، وحقلا للبناء والتدريب

على الأساليب الجامعية . فمن واجبها تشجيع مبادئ البحث والتجربة في ميدان التعليم الثانوى والاشتراك في إعداد مدرسى المدارس الثانوية .

٧ — من المرغوب فيه أن تمثل الجامعات تمثيلا كاملا في أى نشاط يتصل بأنظمة التعليم العالى أو بالتوسع فيه .

٨ — يتعين فتح أبواب الجامعة للطلبة الممتازين ، بصرف النظر عن مركزهم المالى أو الاجتماعى .

٩ — ليست الامتحانات بحالتها الحاضرة أساسا صالحا لاختيار طلبة الجامعة . ولهذا يجب درس طرق الامتحانات بوضعها الراهن ، واستكمالها كوسيلة من وسائل قبول الطلبة باضافة وسائل جديدة لتبين شخصية الطلاب واستعدادهم الذاتى ، مثل : فحص سجلاتهم فى المدارس الثانوية ، والاطلاع على تقاريرها عن أخلاقهم وصفاتهم الشخصية ، والتحدث إليهم ومناقشتهم لتبين مبلغ اطمئنانهم لآرائهم وقوة شخصيتهم ، وإجراء تجارب نفسية عليهم ، واختبارهم طبيا .

١٠ — ينبغى ترك الحرية للطالب فى اختيار ميدان دراسته عدا الأحوال التى لا يتيسر فيها تحقيق هذا الاختيار . ولهذا يلزم تزويد الطلبة على أساس قومى عام ، بمعلومات عن المهن الرابحة ، وفرص الاستخدام وتبنيهم مع هذا إلى أن الحصول على درجة علمية فى موضوع مهنى معين ، لا يستتبع بالضرورة تخويله الحق فى ممارسة هذه المهنة .

١١ — ينبغى ألا تتجاوز نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلبة ٥ ٪ . وخاصة فى الدراسات العملية .

١٢ — على الكليات أن تعمل بأسرع ما يمكن لإعادة النسبة بين عدد الطلبة وعدد أعضاء هيئة التدريس إلى مستواها القديم ، وعليها كذلك إيجاد توازن معقول بين التدريس والبحث .

١٣ — يلزم أن تكون هيئات التدريس والمعدات والمكتبات والأموال كافية لتيسير البحث على الباحثين .

١٤ — إنشاء المعاهد المتفرغة للبحوث الأساسية داخل الجامعات وتدريب الباحثين فيها .

١٥ — منح السكليات حرية التوفيق بين برامج التدريس والبحث ، واحتياجات الطلبة ومطالب الحياة .

١٦ — يتعين على الجامعات أن تجعل من مبادئها الأساسية نظام اليوم الكامل ، وتشجيع إنشاء المساكن للطلبة .

١٧ — يقتضى التعليم الجامعى إطلاق الحرية للأستاذة ، بشرط أن يضطلعوا بواجبات وظائفهم بروح الإخلاص والبحث الحر ، وأن يتحملوا فى القيام بهذه الواجبات قسطا عادلا من المسؤولية ، وألا يقوموا بأى نشاط لا يتفق والأداء التام لهذه الواجبات .

١٨ — يتعين استعراض الطرق التعليمية فى جامعات العالم ، ويمنح لهذا أعضاء هيئة التدريس إجازة دراسية بمرتب كى يتمكنوا من الإلمام بها والافتباس منها .

١٩ — وضع نظام لتبادل أعضاء هيئات التدريس وإعارتهم بين جامعات العالم ، مع احتفاظ العضو المتبادل معه أو المعار بوظيفته ، وحفظ حقه فى الترقية وزيادة مرتبه فى جامعته الأصلية .

٢٠ — إلغاء الحواجز الجمركية وتعديل قيود تبادل العملة ، لاستكمال الأجهزة الضرورية لمعامل الجامعة ، وسائر وسائل التثقيف كالكتب والأفلام وغيرها .

* * *

٣ — مشاكلنا الجامعية :

وهذه التوصيات العشرون جميعا يتعين على المسؤولين فى الحكومة والجامعات وعلى طلبتنا وأولياء أمورهم ، وعلى المواطنين الصالحين جميعا ، تقديرها حق قدرها وتنام العناية بها والإفادة منها .

وإذا كانت الجامعات العريقة ، قد انجهدت فى قوة إلى مراجعة أنظمتها ، والسعى الحثيث لإصلاحها ، واستعادة مقوماتها ، والتقدم بها — فمن الطبيعى أن تعاود جامعاتنا النظر فى أنظمتها ، وخاصة أن لها من المشاكل ما يعدو ، بل يزيد أضعافا مضاعفة ، عن مشاكل الجامعات الغربية .

Introduction

فلدينا الأساس الجامعي يمزج بين مبدأ تعليم الصفوة بواسطة الصفوة السائد في أوروبا ، وبين مبدأ فتح الأبواب للجميع - وإن لم تنهياً لنا الأسباب لتوجيه كل طالب التوجيه الملائم له - على النحو السائد في أمريكا .

ولدينا مشكلة الملاءمة بين عدد الطلاب وعدد الأساتذة ، والفرق الشاسع في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة بين الكليات الجامعية .

ولدينا مسألة الاشراف العلمي على هيئات التدريس إلى جانب الحرية الواجب توافرها لازدهار الدرس والبحث .

ولدينا موضوع الملاءمة بين توفر الأساتذة على أداء الواجب الجامعي إلى جانب إلمامهم بالتقدم الفني الخارجى والنشاط العلمى .

ولدينا الافتقار إلى البحث العلمى الصحيح في الجامعة ، وهو المقوم الأول للحياة الجامعية .

ولدينا بناء شخصية الطالب ، والعناية باكتمال نموها ، حتى يكون مواطناً قوياً صالحاً .

ولدينا مشكلة البرامج والامتحانات التى ينبغى أن تعنى بالتطبيقات العملية ، واختبار قوة الشخصية ، والاستعداد الذاتى ، قبل عنايتها باختبار الذاكرة .

ولدينا المركزية المتغلغلة في التعليم الجامعي ، وفقدان شخصية الكلية وهى الوحدة الجامعية الكبرى التى يجب أن تكفل لها أسباب الاستقلال والتجديد والابتكار .

ولدينا الملاءمة بين استقلال الجامعة وبين مسئولية الدولة فى النهوض بمقتضيات التقدم العام فى البلاد ، وتوفير الوسائل اللازمة لهذا التقدم .

ولدينا إلى جانب ما سبق ثلاثة موضوعات عظيمة الأثر فى الحياة الجامعية والحياة العامة على سواء ، وهى :

١ - التوفيق فى النظام الديموقراطى بين التوسع النافع المأمول فى التعليم الجامعي ، وبين إتاحة الفرصة لتعليم الصفوة بواسطة الصفوة ، والوفاء بحاجة المطالب المختلفة لنواحي النشاط القومى . ويتصل بهذا وجوب المحافظة على التعليم الجامعي

في مستوى كفيل ببلوغ الأهداف وتحقيق المثل العليا التي ننشدها . كما يتصل به العناية بشئون التصنيع وغيرها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وهي أساس جوهرى في حياة الأمة .

٢ — التوفيق بين استقلال الجامعة الذاتى وعلاقة الجامعة بالدولة . وهذه العلاقة قد تتعارض أحياناً مع مبدأ الحرية الضرورى لاستقلال الفكر وازدهار البحث ، كما أن هذه الحرية قد تتعارض كذلك مع مبدأ الاشراف الضرورى . فإذا كان من المسلم به أن التقدم العلمى قوامه الحرية ، فإنه من المسلم به كذلك أن النظام لا يتحقق بلا رعاية وإشراف . وقد تكون المشكلة الحقيقية هي كفالة الاشراف في جو من الرضا والتعاون والاختيار .

٣ — التوفيق بين رسالة الجامعات القومية ورسالتها العالمية التي حملتها منذ عصر النهضة للقرون الوسطى .

* * *

وفي ضوء هذه الحقائق جميعاً ، بحثت اللجنة شتى المشاكل الجامعية . ولم يكن مناص من البدء بتحديد رسالة الجامعة ، وبيان أهداف التعليم الجامعى ، هفيدين من تجاربنا الماضية ، مستهدفين الوفاء بمطالب البلاد ، مستنيرين بالاتجاهات العالمية المعاصرة . ففي هذه الرسالة والأهداف تتمثل الجامعة بألوان نشاطها ، وكما ينبغى أن تكون . وفيها تجد الجامعات والكيانات دستورها المكتوب الذى تتنافس فى كمال تطبيقه معنى وروحاً ، محتفظة كل منها مع ذلك بوسائلها الخاصة ، واستقلالها الذاتى ، وحريتها فى العمل . وبها تحدد اللجنة كذلك خطتها فى العمل ، وطريقتها فى بحث التفاصيل .

٤ — أهداف التعليم الجامعى :
تتحمل الجامعات مسئولية كبرى قبل الأمة التي ترعاها وتعلق عليها الآمال ، وقبل الإنسانية التي تقاربت أطراف علمها ، وتوثقت الروابط وأسباب التجاوب بينها . فهي تتابع التطور العالمى فى العلوم والفنون ، حتى يمثل إنتاجها العقلى والفنى أحدث صوره .

والجامعة ، حين تحمل هذه الرسالة ، تشجع التعاون في الشؤون الدولية والإنسانية ، وتكون عقول بلادها الواعية ، المهية لامتثال الجديد والاضافة إليه . وبهذا تستطيع أداء واجبها في نهضة البلاد العامة ، وتزيد مصادر التقدم الوطني ، وتكون من أقوى الأدوات لتحسين حال الأفراد والجماعات .

والجامعات ، إلى جانب ماتوفره للدولة من صفوف العاملين في شتى الميادين العامة ، تنهض بدور شعبي واسع المدى ، متعدد الأهداف ، إذ تعمل جاهدة لدعم النظام الاجتماعي ، وإشاعة الخدمات والمساعدات الجماعية والفردية ، وتنوير الكبار ، وتيسير الثقافة لجمهور الشعب .

فهي لن تستطيع أداء رسالتها حق الأداء ، إلا إذا آمن الشعب بها . ولن يكمل هذا إلا بتمام الاتصال بين الجامعيين والجمهور ، وصدق التعاطف وتوثق أواصر التعاون .

والبحث العلمي ، هو الأساس الأول للحياة الجامعية ، ولا يمكن تصور جامعة

بلا بحث علمي

وهو يتصل بالدراسة الجامعية الحققة في جميع ألوانها ، ويشترك فيه الطالب والمعيد والمدرس والأستاذ جميعاً . فالجامعي ، تقوم دراسته في أساسها على البحث الذاتي والجهد الشخصي ، وتوثيق الصلة بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه ، حتى يكون طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها مواطنين صالحين للخدمة الوطنية .

وهذا هو البحث العلمي الذي يستهدف توسيع أفق المعرفة ، وتنمية الاستعداد الذاتي للدرس المستقل ، وتوثيق الصلة بين الدراسة والواقع ، وتخرج المواطنين الصالحين لخدمة وطنهم .

وتنهض الجامعات العربية كذلك بأعمال للبحث مستقلة . فتتضم إلى بعض الكليات مصانع ، أو معاهد بحث ، لتنمية الانتاج العام ، وتتعاقد مع المؤسسات والهيئات الحرة والمصالح الحكومية ، على أعمال مدنية وعسكرية خاصة تؤديها لحسابها . وتستخدم في بحوثها أحدث النظريات وأدقها . فتعنى في هذه الأيام ببحوث الذرة ، وطرائق الافادة منها في مطالب السلم والحرب على سواء .

وهذا هو البحث العلمى الذى يستهدف المساهمة فى زيادة الانتاج العام ، وحل
المشاكل الاقتصادية والمالية ، وتوفير أسباب الرخاء القومى ، كما يضيف جديداً
إلى المعارف الانسانية .

ومن هنا ينبغى ، لكليات الهندسة والعلوم والزراعة والتجارة أن تستغل
بمشروعات وبحوث منتجة، تكفل للطلاب تمام التدريب والمران، وتمكن من مكافأة
المشتغلين بهذه البحوث والمشروعات فى الوقت ذاته ، وتوفير للجامعة موارد تعين
على تقدمها وعلى نهوضها بواجب الخدمة العامة .

وينبغى أن يقوم البحث العلمى على الحرية ، والتعاون بين الباحثين أفراداً
أو جماعات ، وأن تتوافر عناصره الأساسية وهى : الأسانذة الكفاة ، والمكتبات
والمعامل والمعدات والمال ، وأن يكون هنالك توازن معقول بين التدريس والبحث
بمعناه الخاص ، وتخصيص اعتمادات مالية للبحث فى الكليات ، والاستعانة
بالمختصين فى الحياة العملية .

وبالبحث والدرس المستقلين ، وباستكمال الاستعداد الذاتى للتجربة والاستنتاج
والابتكار ، يسعى الجامعى إلى كمال وجوده الخاص .

ولا كمال للجامعى إن لم يقدر الناحية الخلقية حق قدرها . فنمو الجانب الخلقى
لازم لزوم نمو الجانب العقلى . ولا يستطيع أى منهما مستقلاً أن يحقق لصاحبه
تفوقاً . ومن هنا كانت دراسة القيم الانسانية والمبادئ الخلقية متعينة فى التعليم
الجامعى . كما أن الجو الجامعى السليم الذى يلتقى فيه الطالب بأستاذه على أساس
من غير الأستاذ وتسامحه الأبوين ، وصدق رغبة الطالب وتوقيره لأستاذه —
يستطيع أن يحقق فى هذا المجال أكثر مما تحققه أية دراسة نظرية أخرى .

وأقوم الأسس الجامعية ، هى التى تعتمد على تعاون الطلاب والمعيدين والمدرسين
والأسانذة جميعاً ، وتهدف إلى توثيق أواصر التضامن والإخلاص بينهم ، وسيادة
الروح الديمقراطية الصحيحة فيهم ، واعتصامهم بالأنظمة والتقاليد الحرة ، وتحليلهم

بالمبادئ الخلقية الفاضلة . وإذا ما شيد المجتمع الجامعي على هذه العمدة المكيمة طبع
مجتمع الأمة الأكبر بطابعه ، وصيغته بصيغته .

ولا تستطيع جامعة أن تغفل الناحية الذوقية لطلبتها . ولذلك نجد الجامعات الكبرى
تعنى عناية خاصة بمتاحف الفنون الجميلة ، والمسارح ، وصالات الموسيقى وغيرها ،
وتتخذ منها مصادر لتهديب الذوق .

ومن هنا وجبت العناية التامة بالبيئة الجامعية ، وأن تهيب الجامعات ، التي لا تتبع
نظام الإقامة الداخلية ، ميزات البيئة الجامعية لطلبتها . فالجامعيون يفيدون من المعيشة
في بيئتهم قدر ما يفيدون من الدروس والتجارب والبحوث التي ينهضون بها .

هذه هي رسالة الجامعات ، تتنافس في كمال تطبيعتها ، وتسعى كل جامعة ،
بل كل كلية ، إلى أن تكون لها مقوماتها ومميزاتها الخاصة .

وهذه المبادئ جميعها قد تحررتها اللجنة ، حين صاغت أهداف التعليم الجامعي
على النحو التالي :

« هدف الجامعة هو حمل نصيبها من المسؤولية في ترقية العلوم والفنون في العالم ،
والمساهمة في نهضة البلاد العامة ، والعناية بالبحث العلمي ومتابعة تطوره على أتم
وجه ، وتنمية الاستقلال الفكري ، وتهئية الفرص للشبان ليسعوا إلى كمال وجودهم
الخاص ، وتمكين الأسباب للرجو الصالح للدراسة والبحث المستقلين ، وتوفير
الاخصائيين في أبواب المعرفة المختلفة .

« ويتصل بهذا أن يعمل الطالب الجامعي بنفسه لنفسه ، وألا يكون اعتماده
على الأستاذ إلا للتوجيه أو لتوضيح ما استعصى عليه من المسائل » .

الباب الثاني

كيان الجامعة ونظمها الأساسية

١ — مقدمة :

كانت الجامعات ، في عهد النهضة الأوروبية للقرون الوسطى جامعات الدولة المركزية ، تخضع لسلطان الحكومة المطلق ، وليس لها استقلال داخلي ولا شخصية معنوية . ولعل هذا الطراز من الجامعات قد خدم في ذلك العهد الوحدة القومية لتلك البلاد . لكنه قد أصبح في عصرنا الحاضر بعيداً كل البعد عن الأسس الديمقراطية الحديثة ، عاجزاً عن الوفاء بشرائط الحرية الفكرية ، عاجزاً عن النهوض بالبحث العلمي ، والعمل لأطراد التقدم الانساني .

وتسود التعليم الجامعي في عصرنا الحاضر نظريتان :

النظرية الأوروبية العامة ، وهي تقوم على الحرية المطلقة للجامعة ، مع الاحتفاظ للدولة بحق المنح للاجازات العلمية . وتستقل الجامعة بإدارة مالياتها ووضع ميزانيتها ، مع تمويل الدولة لها كما هي الحال في فرنسا وألمانيا ، أو منحها إعانة كما هي الحال في بريطانيا .

فلجملته جامعات الدولة هنالك الاستقلال المستند إلى الشخصية المعنوية للجامعة . ومثله لكل واحدة من الكليات ، بل والمعاهد التعليم العالي المستقلة عن الجامعة كذلك . وقد ساد هذا النظام الآن في معظم بلاد أوروبا وأمريكا الجنوبية ، وعاد على البلاد التي اتخذته بأطيب النتائج . وأرسى قواعد مكيئة كفلت لهيئات التدريس الهيبة والكرامة والاستقلال ، وغرست في نفوس أعضائها التفاني في أداء الواجب ، والاعتصام بالنزاهة والشرف والاباء والتضحية .

ولاريب أن نجاح هذا النظام يرجع إلى التقاليد الجامعية العريقة التي استقرت هنالك ، وثبتت أصولها في الماضي البعيد ، بعد أن خضعت الجامعات للإشراف مئات السنين .

وفي ظل هذا النظام ، تقوم الكلية خلية أساسية في كل جامعة ، تتمتع بشخصيتها المعنوية ، واستقلالها العلمي والمالي . وتتمثل الأداة التنفيذية في مجلس الكلية . أما مجالس الجامعة ، فاختصاصه النظر في المسائل المشتركة بين الكليات ، ولا يتدخل كهيئة عليا ذات إشراف ، إذ هو في الواقع مجلس الكليات جميعاً .

لكن بعض البلاد الأوروبية ، التي تميل إلى الربط بين الهيئات التعليمية ، قد أنشأت هيئة للتنسيق بين وزير التربية ومجالس الجامعات والكليات هي المجلس الأعلى للجامعات ، كما عدت اللجان الخاصة بالتنسيق والتشاور .

* * *

ومن ناحية مقابلة لهذه النظم الأوروبية ، تقوم نظرية الحرية المطلقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتكون الجامعات وتتسع خارج نطاق الدولة ومن غير إشرافها ، حتى فيما يختص بمنح الاجازات العلمية .

ويرى الأمريكيون في هذا مظهراً للنشاط القومي الحر ، وعنواناً على المقدرة الفردية ، وروح الاستقلال . لكن أمريكا استطاعت أن تبلغ هذه المرتبة وسط ظروف وأحوال لا نهياً في غيرها . فالنتاج الفردي والجماعي واسع المدى ، والأفراد والهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية يبذلون للجاعات معونات مالية ضخمة لا قبل لملهم في البلاد الأخرى ببذلها ، وبيوت المال والصناعة تعتمد على الجامعات في مضاعفة إنتاجها ، والتقدم بأعمالها . وتجنّي الجامعات من كل ذلك أعظم الموارد ، والتجارب العملية ، ويهيئ للجامعيين التدريب في أفسح الميادين وأخصب الحقول .

* * *

وفي مصر اقتبست الجامعات في قوانين إنشائها من الأنظمة الغربية ، مع اعتمادها على مميزاتها الخاصة المستمدة من التراث الجامعي العريق ، ومن ماضي البلاد العلمي والفكري ، والتجارب القومية .

وكيفما كان الأمر ، فلا مناص من التسليم بأن جامعاتنا محدودة الاستقلال ، لم تنهياً فيها للكليات بعد شخصيات معنوية ، وأنه يتعين أن تظهر هذه الكليات

بمقومات البحث العلمى ، وأن تضطلع بمسئولياتها فى المناهج والامتحانات ونظم
التدريس والبحث ، وفى حرية التقدير لحاجات النهضة القومية .

وقد أدت الاتجاهات الشعبية العامة للتوسع فى التعليم الجامعى ، إلى إنشاء
جامعتين فى مدينة القاهرة وجامعة فى مدينة الاسكندرية ، تضم نحو خمسين ألف
طالب . لكن إنشاء جامعة الاسكندرية ، ثم جامعة إبراهيم على حساب جامعة فؤاد —
ولما تستكمل هذه أسباب وجودها — خلق مشاكل معقدة فى حياتنا الجامعية .
وإلى جانب هذا ، فقد أضيفت إلى الكليات الجامعية التقليدية القديمة — الحقوق
والآداب والطب والعلوم — كليات جامعية أخرى كانت تديرها وزارة المعارف .
واتساع الرقعة على جامعة فؤاد فجامعة إبراهيم ، وعدم التنسيق بين الكليات
والأقسام المتشابهة المفتقرة إلى كثير من المقومات الأساسية ، والمختلفة فى مقدرتها
على البحث والدرس ، والرغبة فى كفالة الاستقلال الجامعى ، وتقوية شخصية
الكلمية ، وتشجيع روح التعاون والتآلف ، وتهيئة الجو الجامعى الصالح للدرس
والبحث — قد اقتضيا بحث الموضوعات الآتية :

١ — استقلال الجامعة :

رأت اللجنة أن استقلال الجامعة العلمى يجب أن يكون تاماً ، فلا تقدم ولا
ازدهار لعلم ولا فكر إلا فى ظل الحرية . وفى هذا المقام ، كلما كان الاختيار
للاستاذية أدق ، كان الأساتذة أحق بالاستقلال ، وأقدر على تحمل المسؤولية
وأعظم توجيهها لمعانى الحرية .

أما فى الناحية الإدارية ، فقد رأى أن تستقل الجامعة بلوائح مالية خاصة بها ،
وأن تتوسع فى سلطاتها المالية والإدارية ، نظراً لما يقتضيه البحث العلمى
ومستلزماته من سرعة البت فى كثير من الشؤون .

ولكنها ما دامت مرفقاً عاماً ، بل من أهم مرافق الدولة ، وما دامت الدولة
تنفق عليها ، فلم يكن بد من الإشراف على مواردها ومصروفاتها .

ولهذا قررت اللجنة ما يلى :

ترسم الجامعة سياستها التعليمية ، وتضع الأنظمة ، وتتخذ الوسائل المحققة لها .

وتستقل بادرارة شئونها المالية في حدود النظم واللوائح الخاصة بها ، وتقدم تقريراً سنوياً عاماً ، في ضوء تقارير الكليات ، بتفاصيل مصروفاتها وإيراداتها إلى مجلسها ليلبدى ملاحظاته ، ثم يبلغ التقرير النهائي إلى ديوان المحاسبة والحكومة . وتستقل باجراء تعيين موظفيها الفنيين والإداريين وترقيتهم وتأديبهم :

٢ - القسم :

القسم هو الخلية الجامعية الأساسية . وينبغي أن يتعاون أعضاء هيئة التدريس فيه على العناية بالبحث والدرس العلمي ، وتوفير الوسائل اللازمة لها .

وقد رأى أول الأمر أن تكون قرارات مجلس القسم نهائية ، لا معقب عليها ، ثم انتهى الرأي إلى أنه ينبغي أن يكون رأيه موضع التقدير الأول ، وإن لم يمنع هذا مجلس الكلية من مناقشته . لتقريره أو تعديله ، توفيقاً بين حاجات الأقسام المختلفة .

كما رأى أن حرية المدرس والأستاذ الجامعي ، من المقومات الأساسية لازدهار البحث العلمي ، وأن كفاءاتها لازمة . وأن مقتضيات النظام تستدعي مع هذا ألا تترك بلا تنظيم أو نوع من الاشراف ، في جو التعاون وتبادل الرأي .

ويحقق هذا أن يعقد مجلس القسم اجتماعين على الأقل كل عام ، يقدم فيهما عضو هيئة التدريس تقريراً عن عمله في تدريس المادة وبحوثها . ومالديه من جهود أو تجديد في هذا الصدد . وبهذا تتهيأ فرصة الاشراف على عمله ، وتمكن مناقشته عند الاقتضاء ، كما أن مجلس القسم يستطيع أن يفرض من الوسائل ما يتلافى المآخذ ، ويحقق مساهمة كل عضو في النهوض بواجبه الجامعي .

ولهذا توصى اللجنة بأن تنقسم كل كلية من كليات الجامعة إلى عدد من الأقسام يتناسب مع العلوم التي تدرس فيها ، وأن تبرز ذاتية القسم ، وتنظم طريقة تشكيله ، وترسم له اختصاصاته .

تشكيل مجلس القسم :

ويشكل مجلس القسم من جميع أعضاء هيئة التدريس فيه : الأساتذة ذوي الكراسي ، والأساتذة غير ذوي الكراسي والأساتذة المساعدين والمدرسين .

ويرأسه أقدم أستاذ مصري ذى كرسى ، فإن لم يوجد أستاذ ذو كرسى فأقدم الأساتذة غير ذوى الكراسى . ويجوز أن يتولى رئاسة القسم أستاذ أجنبى إن لم يوجد به أساتذة مصريون .

اختصاصات القسم :

وترى اللجنة أن يكون للقسم اختصاصات إدارية واختصاصات دراسية واختصاصات علمية على النحو الآتى :

(١) ترشيح المعيدى والأساتذة المساعدين والأساتذة غير ذوى الكراسى .

(٢) تقرير خلو وظائف المدرسين ووظائف الأساتذة ذوى الكراسى .

(٣) اقتراح ميزانية القسم .

الاختصاصات العلمية :

(١) وضع مناهج التدريس وتوزيعها على سنى الدراسة .

(٢) ترتيب الأعمال الدراسية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والمعيدون

فى كل عام .

(٣) الاشراف على التدريس عن طريق الأساتذة وعن طريق تقديم كل عضو

تقريراً سنوياً عن سير الدراسة فى مادته وما لديه من مقترحات فى هذا الشأن .

(٤) القيام بأعمال الامتحانات ، واقتراح النظم الملائمة لها : فصولاً دراسية

أو سنوات .

(٥) متابعة أحوال الطلاب فى دراساتهم .

(٦) تهيئة المحيط العلمى بالقسم ، ومده بالأسباب اللازمة للبحث العلمى ،

واقترح استقدام أساتذة من الأجانب للمساهمة فى توجيه البحث العلمى .

(٧) اقتراح الإجازات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس ، واقتراح البعثات

العلمية للمعيدين .

(٨) نشر البحوث العلمية فى مجالات البحث الأجنبية ، وفى مجالات مصرية

تنشأ لهذا الغرض ، وفى نشرات ومطبوعات خاصة .

(٩) اقتراح ميزانية مستقلة كل عام للبحوث العلمية بالقسم .

الأقسام المتماثلة :

وقد بحثت اللجنة موضوع توحيد الأقسام المتماثلة في الكليات المختلفة ، ورأت أن هذا التوحيد من الوسائل القوية لتقدم الدرس والبحث ، وأنه إذا تعذر الجامعي القاهرة والاسكندرية ، إذ استقر في كل كلية القسم الخاص بها وكسب طابعه الذاتي ، فإن التعاون بين الأقسام المتماثلة في كل من الجامعتين أمر لا مناص منه . أما الجامعات التي لاتزال في طريقها إلى الانشاء كجامعة محمد علي ، والتي لم تستكمل نموها كجامعة ابراهيم ، فمن الممكن توحيد الأقسام المتماثلة فيها .

تحديد الأقسام :

ولما كان تحديد الأقسام في كل كلية من الأهمية بمكان ، فقد ألفت لجنة من حضرات مديري الجامعات الثلاث لتحديد هذه الأقسام في ضوء الاجابات التي تلقتها اللجنة عن أسئلتها من مجالس الكليات ، وعلى هدى الأنظمة الغربية الملائمة لنا .

٣ - الكلية :

١ - الكلية هي الوحدة الأساسية للجامعة ولها شخصيتها المعنوية ويتصرف مجلسها في شئونها العلمية والادارية . ويكفل لها في شئونها الاستقلال الذاتي العلمي والاداري ، حتى تكون وحدة ذات طابع خاص ، قادرة على النهوض بمقتضيات الحرية الجامعية ، وخاصة في شروط القبول والمنح ، والبرامج الدراسية ، ونظم الامتحانات الخاصة بالكلية والفصل وفي مخالفات الامتحانات وسائر شئون الطلبة . وتختص بالترقيات إلى وظائف المدرس ، والأستاذ المساعد ، والأستاذ بلا كرسى حسب تقارير اللجان العلمية الدائمة التابعة لمجلس الجامعات .

٢ - يؤلف مجلس الكلية من الأساتذة ذوي الكراسي ، وأقدم الأساتذة المساعدين في كل مادة يكون كرسى الأستاذية فيها شاغرا ، واثنين من الأساتذة غير ذوي الكراسي والأساتذة المساعدين ، واثنين من المدرسين ، يختارهم زملاؤهم . ومجلس الكلية ، عند الاقتضاء ، أن يضم إليه اثنين من رجال الأعمال التي تتصل بأهداف الكلية .

٣ — تنشأ لجان لشتى الشؤون في مجلس الكلية ، ومن بينها لجنة للخريجين ، يناد بها توثيق الصلة بين الكلية والمتخرجين فيها ، ومساعدتهم على الأخص في بدء حياتهم العملية ، وتتبع نشاطهم ، وبعث اهتمامهم على الدوام بكليتهم .

٤ — ترصد للبحوث مبالغ كافية ، تنصرف فيها الكلية في حدود نظم محددة ، ويستعان برجال الأعمال والصناعة في إنهاض البحوث العلمية .

٥ — عميد الكلية هو رئيس مجلسها . وتنتخبه ، من بين الأساتذة ذوي الكراسي ، هيئة التدريس بالكلية لمدة سنتين . ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد قضاء فترة سنتين خارج العمادة . ويمنح بدل تمثيل مائة جنيه في العام ، عوضاً عن مكافأة العميد الحالية .

٦ — ويختار وكيل الكلية ، كما يختار ممثلها في مجلس الجامعة ، لمدة سنتين من بين الأساتذة ، وبالطريقة التي يختار بها العميد .

٧ — يخفف عن العميد والوكيل والأساتذة الاشراف الادارى ، كي يتفرغوا للحياة العلمية ولرعاية شؤون الطلبة .

ويعين لكل كلية مسجل من ذوي المؤهلات الجامعية ، يعاون العميد ومجالس الأقسام والكلية في خدمة تنظيم الدروس والأعمال العلمية في الكلية والنشاط العام للطلبة ، وفي الشؤون الإدارية ومن بينها الرسوم الدراسية ، حسب تعليمات الكلية . ويوقع على الشهادات المطلوبة للطلاب والخريجين وما إليها ، ويبعث بتقارير الطلاب إلى أولياء أمورهم ، ويعاونه بعض الموظفين ، ويحسن أن يكون الموظفون الاداريون في الكلية من خريجيها تهيئة للبيئة الجامعية الصحيحة .

٤ — مجلس الجامعة :

(١) مجلس الجامعة هو الهيئة الجامعية العليا .

وتوصى اللجنة ببقائه على ما هو عليه الآن من حيث التأليف .

وترفع عنه الاختصاصات التي أحييت إلى مجالس الكليات .

كما توصي بأن يؤلف من أعضائه لجاناً تختص كل واحدة منها بأحد الشؤون المختلفة من علمية وإدارية وتأديب .

(ب) رئيس الجامعة :

وهو رئيس مجلس الجامعة ، ولما كان اختصاصه الأول علمياً ، مع إشرافه على الشؤون الادارية ، فتوصى اللجنة بأن يستبدل باسمه الحالى اسم « رئيس الجامعة » إبعاداً له عن غلبة الصفة الادارية عليه ، وتأكيداً لمعنى من معاني استقلال الجامعة . ويعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير المعارف ووفقاً للشروط المعمول بها الآن . وينبغي النظر ، بعد استقرار النظم الجامعية ، فى أن تختاره هيئة من مجلس الجامعة ومجالس الكليات مجتمعة ، أو هيئة أخرى جامعية مماثلة .

(ج) وكيل الجامعة :

ويختاره مجلس الجامعة من بين الأساتذة ذوى الكراسى لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد انتخابه .

ويحدد القانون اختصاصه .

ويقوم بأعماله تحت إشراف رئيس الجامعة .

(د) السكرتير العام :

عند خلو منصب السكرتير العام ، يرشح رئيس الجامعة من يشغله ، ويعتمد مجلس الجامعة تعيينه .

ويشترط فيه أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي ، وثيق الصلة بالحياة الجامعية ، وإن لم يكن من الأساتذة .

ويتولى الشؤون الادارية والمالية تحت إشراف رئيس الجامعة .

٥ - مجلس الجامعات :

ورأت اللجنة أنه لا مناص من تعاون الجامعات المصرية فى أداء رسالتها العلمية وفى وفائها بحاجات البلاد . فالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة قد ضاعفت من أهمية التعليم الجامعى ، وجعلت المجتمع أكثر إدراكاً لطبيعة هذا التعليم ، وجعلت الدولة والشعب ، اللذين يقيمان عليه بناء المستقبل ، ينتظران منه الكثير .

وما دامت الجامعة منوطة بالعمل لدعم مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وإنهاض العلوم والصناعات ، وزيادة الانتاج العام ، فلا بد من أن يبدى المسئولون رأيهم في الاتجاهات العامة للجامعة ، وأن تتعاون الجامعات العلمية فيما بينها لتحقيق هذه الغاية ، وأن تستعين بخبرة أصحاب الأعمال ، وآراء قادة الفكر في هذه الشؤون . ولما كان مجلس الجامعة هو المرجع الأعلى في توجيه شؤون الجامعة ، فلم يكن بد من أن تعرض عليه الآراء المتعلقة بسياسة التعليم واتجاهاته .

ولهذا قررت اللجنة ما يلي :

١ — يؤلف مجلس الجامعات من رؤسائها ، وثلاثة من الأساتذة عن كل جامعة يختارهم مجلسها . ومن ممثل لكل من وزارة المعارف ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية ، وثلاثة من المعنيين بشؤون التعليم الجامعي ، ومثلهم من كبار رجال الأعمال التي تفتتح بخريجي الجامعات أو تمدّها بالمعونة . ويعين هؤلاء بمرسوم ويرأسه أقدم رؤساء الجامعات .

ومدة العضوية في هذا المجلس مثل مدة العضوية في مجلس الجامعة . ومهمته وصل الجامعات بحاجات البلاد ، ومطالب نهضتها ، والتنسيق بين الدراسات الجامعية ، ودقة توزيعها بين الجامعات ، للوفاء بهذه الحاجات والمطالب ، وتبادل الرأي في الاتجاهات العامة للتعليمين الجامعي والمدرسي . وتنفذ قراراته بعد موافقة مجلس الجامعة المختص عليها .

٢ — تتبع هذا المجلس هيئة علمية عليا ، تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب ، وتبدى آراءها في المسائل الفنية ، وتقضى في قيمة الانتاج العلمي لأعضاء هيئات التدريس . وتضم هذه اللجنة لجاناً علمية دائمة للأقسام المختلفة بالكليات . فتتظم اللجنة العلمية الدائمة للقسم عدداً أكبر من الأساتذة المتخصصين في علوم هذا القسم في الجامعات المصرية كلها ، وعدداً من كبار العلماء في هذه العلوم : مصريين وأجانب . وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم لجنة واحدة لهذا القسم بالنسبة إلى جميع الكليات المتماثلة في الجامعات المختلفة ، فتتوحد مقاييس الانتاج العلمي لجميع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

٣ — يتولى مجلس الجامعات واللجان العلمية ، في دور الانتقال ، اتخاذ الوسائل لتنفيذ الأنظمة الجديدة المقترحة ، وتنظيم هيئات التدريس الجامعية .

٦ — لجنة الإعانة الحكومية :

توصى اللجنة بأن تؤلف لجنة للإعانة الحكومية برئاسة وزير المعارف وعضوية مديري الجامعات وممثل لوزارة المالية ، وتختص بتقدير الإعانة الحكومية للجامعات سنوياً وتوزيعها بينها .

٧ — جامعة أو جامعتان في القاهرة :

اقتضى النظر في إصلاح التعليم الجامعي بحث الحالة الناجمة عن وجود جامعتين في مدينة القاهرة ، بكليات وأقسام متماثلة في برامجها ومناهجها الدراسية ، وفي نوع الإجازات العلمية التي تمنحها ، متباينة في مقدرتها على الوفاء بحاجات الدرس والبحث ، مع فقدان الرابطة المؤدية إلى التعاون بينها ، وتوزيع أعضاء هيئة التدريس المحدودين عدداً توزيعاً غير عادل بين كليات لا اتصال بينها .

وقد رأى البعض إدماج الجامعتين في جامعة واحدة بإدارتين مختلفتين تختص إحداها بالكليات النظرية والأخرى بالكليات العملية .

واتجه رأى آخر إلى بقاء الجامعتين ، وخاصة أن الحياة المصرية مركزة في مدينة القاهرة ، فهي تحوى عشر سكان مصر والجمهرة العظمى من الطبقة المستنيرة . وذلك مع تعديل الأوضاع الحالية ، تعديلاً تختص فيه جامعة فؤاد بالكليات القديمة (الطب والحقوق والآداب والعلوم) والمعاهد المتصلة بها ، وتضم جامعة إبراهيم الكليات الأخرى والمعاهد المهنية . ففي هذا تنسيق في اختصاصات كل جامعة ، وتخفيف من أعباء الإدارة والإشراف والتوجيه ، وعون على التقدم بأساليب البحث والدرس في كل من الجامعتين اللتين ستتوفران على مواد أقل عدداً من المواد الحالية . ويؤيد هذا الرأي كذلك أن جمع الكليات الجامعية القديمة في جامعة ، والمهنية في أخرى ، من شأنه المساعدة على تخصص كل جامعة في ألوان من المعرفة معينة ، وعلى تخصص كل من الكليتين المتماثلتين في فروع من المواد التي تدرسها . كما أن وجود الكليات والأقسام المتماثلة في جامعة واحدة يؤدي إلى استفادة أتم

بأعضاء هيئة التدريس ويكون من وسائل المعالجة لقلة عددهم ، ويكفل التعاون بين هذه الكليات والأقسام ولهذا التعاون مزاياه الكثيرة .

لكن أغلبية اللجنة رأت الاحتفاظ بالنظام الحالي لجامعة القاهرة استكمالاً لمظاهر مقومات كل منهما ، على أن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون بين الكليات والأقسام المتماثلة فيهما .

٨ - المعاهد الجامعية :

وفي هذا المقام عرضت فكرة ترمي إلى فصل المعاهد التابعة لجامعة إبراهيم عنها ، وإعادتها إلى وزارة المعارف ، مع تسوية خريجيها بخريجي الجامعة في بداية المرتب ، وتهيئة الفرص لهم كي يتقدموا للدرجات الجامعية العليا . لكن هذه الفكرة يقابلها أن الطالب المصري يرى في الشهادة الجامعية مظهراً لاستكمال الثقافة ، وأن التقدم للدرجات الجامعية العليا ينبغي أن يقوم على دراسة جامعية صحيحة . ولو أن المعاهد العليا نهضت بهذه الدراسات لكان التفريق بينها وبين الكليات لا مقتضى له . كما أن التعليم المهني من أغراض الجامعات الحديثة ، ويجب أن يقوم على أسس جامعية صحيحة . ومن الخير أن تسود المعاني الجامعية التعليم كله ، حتى نعم معاهد التعليم العام ، لا أن تحرم منها بعض المعاهد العالمية .

وقد رت اللجنة ، بالنسبة لبعض المعاهد الجامعية ، أن المواد التي تدرس فيها تدرس كلها أو أكثرها في بعض الكليات ، وأن كثيراً من أساتذة هذه الكليات يجمعون بين العمل في الكليات وفي المعاهد ، وأن الخير في أن يلحق كل معهد بالسلكية التي يتصل بها ، وألا يبقى معهداً مستقلاً إلا من كانت له رسالة لا تدخل في اختصاص كلية بعينها ، وأن هذا يحقق التعاون ويساعد على التقدم العلمي ، ولا يؤثر في كيان المعهد المستقل . واقترح أن يضم معهد الأرصاد إلى كلية العلوم ، ومعهد العلوم السياسية إلى كلية الحقوق ، ومعهد السودان إلى كلية الآداب .

لكن بعض الآراء عارضت ضم بعض المعاهد إلى الكليات الجامعية ، بحجة المحافظة على مستواها وتقديمها للعلميين ، وإن أيد كثيرون هذا الضم . وأمام تشعب البحث ، والحاجة إلى دراسة أحوال كل معهد جامعي دراسة مستقلة ، تقدر فيها

الفوائد التي تعود على العلم في كل من حالى الاستقلال والضم — فقد تقرر تأليف لجنة لهذا الغرض من حضرات الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، والدكتور أحمد زكى ، والأستاذ محمد شفيق غربال ، ولها أن تستدعى من ترى الاستئارة برأيه . ومهمتها بحث حال كل معهد ، واقتراح ضمه أو اتصاله باحدى الكليات أو استقلاله ، وبيان النظام الذى يسير عليه .

٩ - كليات للفتيات :

تلقت اللجنة كثيراً من الرغبات بإنشاء كليات خاصة للفتيات ، تختص ببعض المواد والفنون التي تعتبر أكثر ملاءمة لهن ، وتقوم الى جانب الكليات الحالية التي يجلس فيها الفتى والفتاة معاً . وقد رأى البعض أن هذه الرغبات تنم عن مظهر رجعى . والواقع أن للكليات المقترحة نظائر في البلاد العربية في التعليم الجامعى ، التي استكملت أسباب التجديد المعاصر ، وأن إنشاءها في مصر يزيد نسبة التعليم الجامعى للفتاة ، إذ ترضى نزعات الأسر التي ترى الخير لفتياتها في التعليم بكليات خاصة . وظاهر أن مثل هذه المسائل ليست من الشئون الجامعية العاجلة ، وأن ما تقتضيه من نفقات قد يكون الأوفق توجيهه إلى نواح أخرى في الوقت الحاضر . ولهذا نكتفى بتسجيل هذه الرغبة الجديرة بالتقدير ، راجين أن تحين الفرصة لتحقيقها ، بعد أن تستكمل جامعاتنا مقوماتها الأساسية وأسباب ازدهارها .

الباب الثالث

شئون هيئة التدريس

أولاً - مبادئ عامة :

تستمد الجامعة قوتها من قوة كلياتها . وتمثل قوة الكلية في استقلالها القائم على الثقة والحرية وتقدير المسؤولية والواجب ، وفي المقدرة الفردية والجماعية للأساتذة والمدرسين ، وفي أسوتهم الحسنة للطلاب ، وفي النشاط المتصل لمواجهة حاجات الوطن وحاجات العالم الدائبة التطور ، وفي مساهمة الحركات العلمية في آفاقها المتسعة المتجددة .

وهذه المقومات الجامعية الحديثة ، المتسمة بالجد والمثابرة ، والسعي لتوسيع آفاق المعرفة ، والمتمثلة في الانتاج الجامعي الأصيل ، وفي سيل المطبوعات المنهمر وبذل الخدمات العامة داخل الجامعة وخارجها ، في استنارة ومقدرة وإقبال — كل ذلك يستمد وجوده وقوته من أعضاء هيئات التدريس .

ولهذا رأت اللجنة التنبيه إلى الدقة في تكوين المدرسين واختيار الأساتذة ، وألا يكون الاعتماد كله على الدرجات الجامعية والانتاج العلمي ، وإنما يتناول كذلك ، بل قبل ذلك ، مدى استعدادهم الذاتي للنهوض بالرسالة الجامعية ، والاخلاص في توجيه الطلاب وإرشادهم وحب العلم للعلم ، والتفاني في خدمة الشباب ، إيماناً بالله ولوجه الوطن وحده .

كما لاحظت أيضاً أن تولى الأساتذة الشؤون الادارية ، وإشرافهم على شؤون الموظفين والمستخدمين والرسوم الجامعية وما إليها ، مما يحول بينهم وبين التفرغ العلمي .

وقررت ما يلي :

١ — يجب أن يكون الاختيار للأستاذية دقيقاً ، وفهم الروح الجامعية والتفاني في أداء رسالة الجامعة لا يقلان أهمية عن الكفاية العلمية .

٢ - ينبغي التخفيف من الأعمال الادارية عن الأساتذة والباحثين .

٣ - يكون اختيار أعضاء هيئة التدريس من قائمة تتضمن أسماء ذوي الأهلية للتعليم الجامعي ، بعد دراسة ماضيهم ، ومقوماتهم الخلقية والاجتماعية .

٤ - تعيين معيد أو أكثر لكل أستاذ أو أستاذ مساعد ، ما دام المعيد يتخصص في مادة أيهما . ويستمع المعيد إلى محاضرات الأستاذ ، ثم يجتمع بالطلاب في جماعات صغيرة لتوضيح ما استعصى عليهم ، كما تنظم اتصالات ودعوات متبادلة بين الأساتذة والأساتذة المساعدين وبين سائر أعضاء هيئة التدريس للاستماع للمحاضرات والدروس ، تهيئة للتعاون العلمي ، وتبادل الآراء والأفكار ، وللإشراف في جو الرضا والتعاون .

٥ - لتحقيق الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب ، ينبغي أن ينحصر عضو هيئة التدريس من الوقت ما يساوي على الأقل ساعات محاضراته ودروسه العامة ، كي يجتمع بالطلاب في جماعات صغيرة ، للاستماع لشروحه وتوجيهاته في الاطلاع والبحث ، وزيارة المكتبة بصفة دورية لتشجيع المطالعة الشخصية وروح النقد العلمي ، والاستقلال الفكري ؛ كما يجب أن يبق جميع أعضاء هيئات التدريس ساعات العمل الرسمية بكلياتهم ، تيسيراً لاسترشاد الطلاب بتوجيهاتهم .

ثانياً - وظائف التدريس ودرجاتها المالية :

توصي اللجنة بأن تنظم وظائف التدريس على الوجه الآتي ، كما توصي بالأخذ بالنظام المالي المقترح ، بعد استقرار النظم الجامعية الجديدة ، وتنفيذ نظام التفرغ .

وظيفة المعيد :

وينتار لها الممتازون من المتخرجين ، إذ هي الحقل الذي ينشأ فيه المدرسون والأساتذة الجامعيون . ويجب أن يكون المرشح لهذه الوظيفة حاصلاً على مرتبة « الامتياز » في درجته الجامعية الأولى أو مرتبة « جيد جداً » على الأقل .

والدرجة المالية للمعيد تكون بدايتها ١٨٠ جنيهاً في السنة ونهايتها ٤٢٠ جنيهاً . فتندمج فيها الدرجتان السادسة والخامسة من الكادر العام للموظفين ، وتندمج فيها أيضاً وظيفة المعيد ومساعد المدرس الحاليين . ويبدأ المعيد بمرتبة سنوى قدره

١٨٠ جنيها ، يزداد إلى ٢٤٠ جنيها بعد سنة ، ثم إلى ٣٠٠ جنيها بعد سنتين آخرين .
وذلك حتى يتمكن المعيد من مواجهة الأعباء المادية وهو يستقبل حياته الجديدة
في السنوات الثلاث الأولى ، وحتى يجاري في مرتبه زملاءه في الوظائف الأخرى .
وفيه من هم أقل تفوقا منه . ثم يمنح بعد ذلك علاوة دورية كل سنتين مقدارها
٣٦ جنيها في السنة .

ويكون تعيين المعيد بترشيح من القسم المختص ، بعد الرجوع إلى المرتبة العلمية
التي حصل عليها المرشح في درجته الجامعية الأولى ، وإلى المراتب العلمية التي حصل
عليها في سذيه الدراسية ، وإلى سائر جهوده في البحث والدرس ، وإلى التقارير
الخاصة بـنشاطه الرياضي والاجتماعي . ويرفع الترشيح إلى مجلس الكلية ، فإذا أقره
صدر قرار بتعيين المعيد من رئيس الجامعة .

والعمل الأساسي للمعيد هو الدرس لا التدريس . ويجوز إيفاد المعيد
في بعثات علمية إلى الخارج . وينقل المعيد من وظيفته إذا لم يحصل على درجة
الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا ، بحسب الأحوال ، في خلال
أربع سنوات منذ تعيينه معيدا . ولا يجوز أن يبقى معيدا أكثر من عشر سنوات ،
فإذا انقضت هذه المدة دون أن يعين مدرسا نقل من وظيفته .

أما المعيدون الحاليون فيبحث مجلس الكلية حال كل منهم ، ويقرر المدة اللازمة له .
وطبيعي أن تنفيذ هذا النظام يستلزم تنظيم الدراسات العليا وتوفير وسائلها ،
وخاصة في الكليات العملية .

وظائف هيئة التدريس :

وتلي وظيفة المعيد وظائف هيئة التدريس ، وهي أربع :

الوظائف الثلاث الأولى — وهي وظيفة المدرس ووظيفة الأستاذ المساعد
وظيفة الأستاذ غير ذي الكرسى — في درجة مالية واحدة ، بدايتها ٤٨٠ جنيها ،
بعلاوة دورية كل سنتين مقدارها ٦٠ جنيها في السنة . وبمقتضى هذا النظام تنفصل
الوظائف العلمية عن الدرجات المالية .

والوظيفة الرابعة — وهي وظيفة الأستاذ ذي الكرسى — تكون في درجة
مالية أعلى ، بدايتها ٩٠٠ جنيها في السنة ونهايتها ١٥٠٠ جنيها ، بعلاوة دورية

كل سنتين مقدارها ١٠٠ جنيه في السنة . ويجوز أن تقدر مرتبات الأساتذة
الممتازين ، في المواد الواجب التفرغ لها ، تقديرًا خاصًا .

والقاعدة الأولى في الترقية إلى جميع وظائف هيئة التدريس هي اشتراط أن يكون
المرشح إنتاج علمي قيم ويقضي في قيمة الانتاج العلمي هيئة علمية محايدة تضم أقطاب
العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب . وينشأ لهذا الغرض لجان علمية دائمة
للاقسام المختلفة بالكليات ، فتتظم اللجنة العلمية الدائمة للقسم عددا أكبر من الأساتذة
المتخصصين في علوم هذا القسم في الجامعات المصرية كلها ، ويضم اليهم من الخارج
عدد من كبار العلماء في هذه العلوم من المصريين والأجانب . وبذلك تكون اللجنة
العلمية الدائمة العليا للقسم هي لجنة واحدة لهذا القسم بالنسبة إلى جميع الكليات المتماثلة
في الجامعات المختلفة .

وينشأ هذه اللجان مجلس الجامعات الأعلى ، على أن ينظم اتصاله بأعمالها .
ويشترط في المدرس أن يكون قد حصل على درجة الدكتوراه — أو على
ما يعادلها في المواد التي تقتضى خبرة عملية كبعض مواد كليات الهندسة والزراعة
والطب — وأن يكون قد مضى على تخرجه سبع سنوات على الأقل . والتعيين
في وظيفة المدرس ، وهي أولى وظائف هيئة التدريس ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان
عن الوظائف الخالية . وتختار اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم أفضل المتقدمين
للمسابقة من ناحية الانتاج العلمي ومن ناحية القدرة على التدريس .

ويشترط في الأستاذ المساعد أن يكون قد قضى في وظيفة المدرس أربع سنوات
على الأقل . ويرشح القسم المدرسين الذين قضوا هذه المدة ، ولهم إنتاج علمي كاف
للترقية إلى وظيفة الأستاذ المساعد . وتبحث اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم قيمة
هذا الإنتاج ، فإن رأته كافيًا أوصت مجلس الكلية بترقية المرشح الى هذه الوظيفة .
والترقية الى وظيفة الأستاذ المساعد لا تعقد لها مسابقة ولا تترتب عليها ترقية مالية ،
وقد تقدم أن المدرسين والأساتذة غير ذوي الكراسي يوضعون جميعاً في درجة
مالية واحدة . على أنه إذا تقدم مرشح من الخارج لوظيفة الأستاذ المساعد ، وجب
أولاً أن تتوافر فيه شروط المدرس ، وأن يتقدم للمسابقة التي تعقد للمدرسين ،
فإذا فاز في هذه المسابقة ، وكان قد مضى على تخرجه ١٣ سنة على الأقل ، جاز

تعيينه ابتداء في وظيفة الأستاذ المساعد إذا رأت اللجنة العلمية الدائمة العليا أن إنتاجه العلمي في المستوى اللائق لهذه الوظيفة .

ويشترط في الأستاذ غير ذى الكرسى أن يكون قد قضى أربع سنوات في وظيفة الأستاذ المساعد ، أو ثماني سنوات ما بين مدرس وأستاذ مساعد ، بشرط أن يكون في السنتين الأخيرتين منها أستاذاً مساعداً . ويرشح القسم الأساتذة المساعدين الذين قضوا هذه المدة ولهم إنتاج علمي جديد كاف للترقية الى وظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى . وتبحث اللجنة العلمية الدائمة العليا قيمة هذا الإنتاج ، فان رأته كافياً أوصت مجلس الكلية بترقية المرشح الى هذه الوظيفة . والترقية الى وظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى ، كالترقية الى وظيفة الأستاذ المساعد ، لا تعقد لها مسابقة ، ولا ترتب عليها ترقية مالية . على أنه إذا تقدم مرشح من الخارج لوظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى ، وجب أولاً أن تتوافر فيه شروط المدرس ، وأن يتقدم للمسابقة التي تعقد للمدرسين ، فإذا فاز في هذه المسابقة ، وكان قد مضى على تخرجه ١٦ سنة على الأقل ، جاز تعيينه ابتداء في وظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى إذا رأت اللجنة العلمية الدائمة العليا أن إنتاجه العلمي في المستوى اللائق لهذه الوظيفة .

وينتخب مجلس الكلية بالتعيين لوظائف المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة غير ذوى الكراسى .

ويشترط في الأستاذ ذى الكرسى أن يكون قد سبقت ترقيته أستاذاً غير ذى كرسى أو أن يكون أستاذاً مساعداً قضى في هذه الوظيفة أربع سنوات أو قضى ثماني سنوات ما بين مدرس وأستاذ مساعد ، بشرط أن يكون في السنتين الأخيرتين منها أستاذاً مساعداً . فإذا لم يسبق للمرشح اشتغال بالتدريس ، وجب أن يكون قد مضى على تخرجه عشرون سنة على الأقل . والتعيين في وظيفة الأستاذ ذى الكرسى ، وهى أعلى وظائف هيئة التدريس ، كالتعيين في وظيفة المدرس ، وهى أدنى هذه الوظائف ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الكرسى الخالى . وتختار اللجنة العلمية الدائمة العليا أفضل المتقدمين للمسابقة من ذوى الانتاج العلمي الجيد . ويرشحه للتعيين مجلس الكلية ويتم التعيين بمصادقة مجلس الجامعة .

ثالثاً — التفرغ :

اتفقت الآراء التي تلقىتها اللجنة من أعضاء هيئات التدريس الجامعيين على أن الجامعات المصرية تعاني كثيراً من عدم تفرغ الأساتذة لواجباتهم الجامعية ، وأن هذا من العلل الأولى في جامعاتنا . ورأى الكثيرون تحريم العمل الخارجى على أعضاء هيئة التدريس ، وتعويضهم عنه بنظام سخي للتوظيف ، كما رأى غيرهم إباحة العمل الخارجى بقيود دقيقة وفي حدود ضيقة ، بشرط ألا يؤثر في قليل ولا كثير على تمام النهوض بالعمل الجامعي ، فهو الأصل غير منازع .

وقد طبق منذ سنوات كادر القضاة المتفرغين لأعمالهم على أعضاء هيئات التدريس الجامعية ، فهياً السبيل لتوفر الأساتذة والمدرسين على أعمالهم .

ولهذا قررت اللجنة أنه ، كبداً عام ، يجب أن يتفرغ جميع أعضاء هيئة التدريس لأعمالهم العلمية والدراسية ، فلا يجوز أن يعمل أحد في الخارج بأجر .

ويمكن مواجهة حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى المراتب العملى ، عن طريق تنظيم الانتداب والإعارة للهيئة الحكومية أو غيرها ، وتنظيم طرق الانتفاع بأعضاء هيئة التدريس في الأعمال الخارجية .

وشفعت هذا الرأى بمشروع كادر لهيئات التدريس والمعيدى ، وأنه وافياً بمكافأة المتفرغين .

ولما كان من العسير علاج الأحوال القائمة جملة واحدة ، فقد رأت اللجنة أن تقرر في البداية المبادئ التالية :

١ — لا يصح بحال من الأحوال أن يعوق تمام النهوض بالعمل الجامعي الأستاذ والمدرس أى عائق . وتحدد اللوائح الجامعية مدى العمل ، وساعات التدريس والبحث النظرى والعمل والنشاط العام يجب أن تحدد لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس على وجه لا يدع مجالاً لأى تأويل . والتقصير فى أى من ذلك يعتبر استقالة من الجامعة .

٢ — كل عمل خارجى للأستاذ ينبغي أن تستأذن فيه الجامعة ، وأن تحدد أوقاته ، ومدى فائدة الحياة الجامعية منه ، وأن تخطر الجامعة بأى تغيير فيه ،

وألا يتعارض من قرب أو بعد مع الأوقات المحددة للعمل الجامعي ، وأن يتفق مع مكانة الأستاذ ومركزه الجامعي .

٣ — تقرير الوسائل المؤدية للتدريب العملي على الوجه المبين من قبل .

٤ — لا يتولى الأستاذ غير المتفرغ رئاسة الأقسام ولا عمادة الكليات ولا تمثيلها في مجلس الجامعة .

فإذا ما استقرت الأوضاع الجامعية ، اتبع النظام الآتي :

مع المحافظة على القواعد السالفة ، تلغى أبدال المتفرغ جميعاً ، ويمنح غير المتفرغ نصف مرتبة الأصلي . ويعمل المتفرغ فترتي الصباح والمساء . أما غير المتفرغ ، فيعمل فترة الصباح فقط ، وذلك مدة خمسة أيام في الأسبوع . وتقتصر مناصب رئيس الجامعة ووكيلها ، وعميد الكلية ووكيلها وممثلها في مجلس الجامعة على المتفرغين .

رابعا — التأديب :

ونظرت اللجنة في نظام التأديب الحالي ، فقررت تحريماً للمزيد من الضمانات ما يلي :
يؤلف مجلس لتأديب أعضاء هيئة التدريس من رئيس الجامعة أو من ينوب عنه رئيساً ، وأقدم عميداً ، وأستاذ بكلية الحقوق يختاره مجلسها سنوياً وأستاذ بالجامعة يختاره العضو المحال على التأديب — أعضاء .

خامساً — الدروس الخاصة :

ورأت اللجنة دفعاً للمظنة ، وتوقيراً لوظائف التدريس بالجامعة ، ومحافظة على الأساليب الجامعية الصحيحة ، أن يمنع بتاتا إعطاء الدروس الخاصة للطلبة ، بمقابل كان ذلك أو بغير مقابل . ويشمل المنع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين جميعاً . وعلى كل قسم ، عند الاقتضاء ، أن ينظم للطلبة دروساً عامة إضافية ، في جماعات صغيرة ، تحدد لها الكلية أجراً أسوة ببعض الجامعات الغربية .

سادساً — الكتب :

والتفتت اللجنة إلى ما تردد من الشكوى في شأن الكتب المدرسية التي يقوم بعض أعضاء هيئة التدريس بوضعها للطلبة شاملة لمناهج الدراسة . فمن هذه الكتب

ما ينطوى على أغراض مدرسية محضة ، لا فائدة منها للعلم . فلا يجوز لعضو في هيئة التدريس بالجامعة أن يشغل وقته في وضعها ، فيصرف جهده عن الإنتاج العلمى الصحيح . ويصرف الطلبة عن الرجوع إلى المصادر العلمية الصحيحة . وكثير من هذه الكتب حددت له أسعار عالية من شأنها أن ترهق الطلبة عند شرائها ، كما أنها توزع أجزاء طوال وقت الدراسة ، حتى أثناء التحضير للامتحانات ، مما يترك أسوأ الأثر ، ويتعين معه القضاء على هذه الطرق لسلامة التعليم الجامعى .

ورأت اللجنة علاجاً لذلك تقرير ما يلي :

١ — يقدم المؤلف عدداً كافياً من النسخ بتكاليف طبعها لمكتبة الطلبة ، على نظام يكفل أن ينتفع بهذه النسخ أكبر عدد ممكن من الطلبة غير القادرين على شرائها .

٢ — إذا تبين أن كتاباً مدرسياً وضع لمحض الكسب المادى دون أن يكون من ورائه خدمة حقيقية للعلم ، كان مؤلفه مسئولاً عن ذلك ، وجازت محاكمته تأديبياً .

٣ — يضع الأساتذة والمدرسون ، بالانفراد ، أو بالاشتراك ، مراجع علمية تشتري الجامعة حق طبعها ، وتكون إيرادات نشرها من الموارد المالية لها .

سابعاً — البعثات والإجازات الدراسية :

يجوز إيفاد المبعوثين إلى الخارج لدراسات معينة ، وتخصص الجامعة الاعتمادات اللازمة لهذه البعثات ، وللإجازات الدراسية لأعضاء هيئات التدريس . والإجازة الدراسية إما داخلية يتخفف بها العضو من أعمال التدريس ، أو ينقطع لبحث علمى يعده ، وإما إجازة خارجية يسافر في أثناءها العضو إلى بلد أجنبي لإعداد بحث علمى يعينه ، ويرسم خطته قبل السفر .

ورغبة في توفير المتخصصين في الفروع المختلفة ، لا يجوز للمبعوث ولا لذي الإجازة الدراسية أن يغير موضوعها ، إلا باذن خاص ، وإلا جوزى مادياً وأديبياً .

الباب الرابع

شئون الطلبة

تعمل الجامعات أول ما تعمل لفائدة الطلاب ، هؤلاء الشبان الأذكياء الطموحين ، معقد الآمال في مضطرب الحياة ، وفي مواجهة مطالب النهضة القومية . وهدف الجامعة هو إعداد الشباب ، كي يتحلى بالأخلاق الفاضلة ، والسجيا الكريمة ، ويلتزم حدود التقدير السليم ، ويتميز بحب الحق والشجاعة والمقدرة وروح التعاون ، ويعمل في صمت ودأب لأداء واجباته العلمية والثقافية والاجتماعية .

ولن يتوافر هذا إلا في بيئة جامعية حقة ، يعمل فيها الطلاب بأنفسهم لأنفسهم ويقوم فيها الأستاذ بالتوضيح والتفسير ، وبالتوجيه والارشاد . وفي ضوء هذه المبادئ ، بحثت اللجنة موضوعات القبول ، والرسوم الدراسية ، والمناهج ، ونظام الامتحان ، والحياة الجامعية .

(١) القبول :

يأخذ النظام الجامعي السائد في أمريكا بنظرية الباب المفتوح . فكل من يؤهله الاستعداد الذاتي من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية تقبله الجامعة ، ولدى الكليات من وفرة الأساتذة والمنشآت والمعدات والوسائل في كافة النواحي ما يتسع لجميع الطالبين . فإذا ما التحق الطلاب بالجامعة ، وجه كل منهم الوجهة التي تلائمه ، وحكمهم جميعاً قانون البقاء للأصلح .

فمن نهض بواجبه تعهدته الجامعة بالدراسة ، وفتحت له أبواب الظفر بدرجاتها العلمية . ومن فكص على عقبيه ، فظهر عجزه أو تقصيره ، أقصى عن الجامعة بلا تردد ، ووجه إلى ما يلائم استعداده في ميادين الحياة الأخرى .

وإلى جانب هذا تأخذ إنجلترا وبعض البلاد الأوروبية بمبدأ « تعليم الصفوة بواسطة الصفوة » ، فلا تفتح أبواب الكليات الأدبية إلا للممتازين القادرين ، ولا تحتفظ منهم إلا بمن يحتفظ بامتيازهم ومقدرته ، ولا تفتح أبواب الكليات العلمية إلا بقدر حاجات البلاد ، ومطالب اقتصادها القوي ، تلافياً للتعطيل ، وضماً بتبديد قوى البلاد ، واستكمالاً للعاملين في الميادين المختلفة .

وعندما بحثت اللجنة موضوع قبول الطلاب في جامعاتنا ، اتفق رأى اللجان الفرعية الثلاث على تحديد الطلاب حسب طاقة الكليات ، واتفقت الآراء التي تلقتها اللجنة من هيئات التدريس بالجامعات الثلاث على ضرورة العمل لإنقاذ الجامعات المصرية ، والاحتفاظ لخريجها بالامتياز ، ولدرجاتها العلمية بعظيم التقدير .

وقد اقترحت لجنة الأهداف والمبادئ العامة أن تحدد كل كلية العدد الذي تتسع له ، وأن يقبل الطلاب الذين يحصلون على ٦٠٪ في امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية ، وأن يجري لمن هم دونهم اختبار ، لاختيار من يؤهلهم الاستعداد الذاتي للسير في الدراسة الجامعية .

ولما كانت الدراسة الثانوية لما تقترب أساليبها من الأساليب الجامعية الحقة ، ولما كان حصول الطالب على ستين في المائة ليس وحده شهادة بجدارته للتعليم الجامعي ، وخاصة أن هذه النسبة لا تعتبر من نسب التفوق ،

ولما كان من الخير إفساح المجال للاختبار الشخصي في أوسع نطاق ، إذ كثيراً ما يتخلف الطالب في الدراسة الثانوية ويتفوق في الدراسة الجامعية ، فقد عرض على اللجنة هذا الاقتراح :

« للكلية الحق في اختيار طلبتها من حملة شهادة إتمام الدراسة الثانوية الحاصلين على ٧٠٪ ، ويجري اختبار لمن تقل نسبته عن ذلك لقبول من يتركهم الاستعداد الذاتي والقدرة على السير في الدراسة الجامعية » .

وظاهر أن مثل هذا الاختيار ينبغي أن يقوم على أسس جديدة ، وأن القبول إنما يكون في حدود طاقة الكلية ووسائلها العلمية والعملية ، وأن هذه الحدود والوسائل يتعين أن تبين في دقة ووضوح وتنشر في الناس .

ويترتب على هذا الاقتراح استكمال الغرض الذي قصدت اليه لجنة شئون الطلبة من توصيتها بألا يتجاوز عدد الطلبة في الكلية ١٠٠٠ طالب ، وفي المحاضرة مائتين ، إذ مرد الأمر في تحديد عدد طلبة الكلية إلى طاقتها ووسائلها العلمية والعملية ، فقد تقصر هذه الطاقة والوسائل عن استيعاب هذا الألف . وقد تستطيع استيعاب أضعافه . كما أن نظام قاعة المحاضرات وعدد أعضاء هيئة التدريس الكافين للاجتماع بالطلاب في جماعات صغيرة ، لتوضيح ما استعصى عليهم فهمه ، هما اللذان يحددان عدد المستمعين للمحاضرة العامة .

لكن اللجنة رأت أن ثمة اعتبارات تحول في الوقت الحاضر دون الأخذ به مع تقديرها لوجاهته ، ومع اعتباره الوسيلة القوية لحل مشكلات القبول على الوجه السليم . ويمكن إيجاز تلك الاعتبارات فيما يلي :

أولاً — أنه لا بد من انقضاء فترة من الزمن قبل أن يصل للجامعة الطلاب الذين تخرجوا في التعليم الثانوي على نظامه الجديد .

ثانياً — لا بد من انقضاء فترة من الزمن كذلك لوضع قواعد الاختبار للقبول في الجامعة على أسس علمية قوية ، وكذلك للتدريب على تفهمها وحسن استخدامها .

ثالثاً — أن مواعيد الامتحانات وأنظمتها في الوقت الحاضر تستغرق من الجهد والوقت ما يحول دون التفرغ الواجب لشئون الاختبار .

ولهذا كله ترى اللجنة اتخاذ الأهمية لتقرير هذا النظام في أول فرصة ممكنة ، كما توصي الآن في موضوع قبول الطلاب بما يأتي :

أولاً — يراعى في قبول التلاميذ بالتعليم الثانوي حاجات الجامعات ومدى طاقتها ، وأن يبدأ توجيه التلاميذ حسب المواهب والاستعداد الذاتي مبكراً نسبياً ، فیهياً البعض للتعليم الجامعي ، ویهياً البعض الآخر لأنواع أخرى من التعليم تقتضيها نهضة البلاد .

ثانياً — يشترط لقبول الطلاب بكلليات الجامعة أن يكون الطالب قد حصل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية على مرتبة التفوق في أربع مواد على الأقل ، على أن يكون التفوق في مادتين على الأقل من المواد المتصلة بدراسات الكلية التي يرغب في الالتحاق بها .

وتحدد الكلية مواد التفوق التي تتصل بدراساتها .

ثالثاً — يحدد مجلس الكلية في نهاية العام الدراسي العدد الذي يمكن الكلية قبوله أول العام التالي من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية المصرية وما يعادلها من الشهادات الأجنبية .

رابعاً — تؤلف لجنة مشتركة من الجامعات لتوزيع الطلاب على كليات الجامعات وفقاً للشروط التي تضعها كل كلية ولرغبات الطلاب ، على أن تكون الاستجابة لتلك الرغبات متناسبة مع درجة تفوقهم .

وينبغي ألا يتأخر عقد هذه اللجنة عن أول سبتمبر من كل عام .

خامساً — يجوز تحويل الطلاب من كلية في إحدى الجامعات لكلية مناظرة في جامعة أخرى بالشروط التي تتفق عليها الكليتان .

(ب) الرسوم الدراسية :

اقترحت لجنة شؤون الطلبة الاكتفاء بتعميم رسوم الاتحادات والامتحانات والتأمينات . والواقع أن هذا الاقتراح قد يزيد على ما تحصل عليه بعض الكليات في النظام الحالي من الرسوم الدراسية ، كما أنه سيعم الجميع ولا يعفى منه أحد ، وقد تحصل الجامعات من الرسوم المقترحة مثل ما تحصله من الرسوم الدراسية الحالية أو أكثر .

ومثل هذا النظام المقترح متبع في فرنسا ، إذ لا يؤدي الطالب سوى مصاريف التمرينات العملية في المعامل ورسوم الاتحاد ، ولا يتجاوز كل ذلك نحو عشرة جنيهات مصرية .

لكن انجلترا تقرر رسوما دراسية لا يعفى منها أحد ، كما أن الجامعات الأمريكية تحصل من الرسوم الدراسية نحو سدس ميزانياتها الضخمة .

والواقع أن التيسير على طلابنا الناهين غير القادرين ، والتمهيد لاستقلال الجامعات بزيادة مواردها الخاصة ، والاحتفاظ بالرابطة الوثيقة بين الطالب والجامعة ممثلة في الرسوم الدراسية — يقتضى التقدم بالتوصيات الآتية :

١ — تقرر الجامعات رسوما مناسبة لا يعفى منها أحد .

٢ — تتكفل وزارة المعارف وغيرها من الوزارات ذات الشأن ، والمؤسسات الخيرية ، وسائر الهيئات العامة ، برسوم الطلاب النابهين الذين تختارهم ، وتقديم اليهم المساعدات الضرورية كبعوثين داخليين . كما يتكفل الأثرياء والشركات والهيئات الدينية والمؤسسات الاجتماعية وغيرها برسوم من يختارونهم للتعليم الجامعي .

٣ — امتداد التشريعات الاجتماعية للمساعدات العامة إلى طلبة الجامعة في تغذيتهم وملبسهم ومسكنهم .

٤ — توجيه الأموال الخيرية في الأوقاف وغيرها — قدر المستطاع — إلى مساعدة الطلبة والتوسع الجامعي .

٥ — تخصيص قسم من ميزانية المجالس البلدية والمحلية للمعاونة الجامعية .

(ج) الاستماع والانتساب :

أخذت بعض كلياتنا ، بنظام الاستماع في نطاق محدود ، فأباحت لمن لم يحصلوا على المؤهل الدراسي للقبول بالجامعة الاستماع إلى الدروس ، وأن يمنح في آخر المرحلة شهادة استماع من غير امتحان .

ولعل من الخير أن نأخذ بالنظام الغربي في هذا الصدد ، وهو أن يمنح العميد حق الاستماع للمتقدمين إليه بصفة منتظمة لقاء رسوم محددة قد لا تعدو في مصر خمسة جنيهات في العام ، وأن يباح الاستماع للمحاضرة الواحدة لقاء أجر محدود . وإذا كانت أمريكا بمستوى عيشها العالي تفرض دولاراً أجراً لسماع المحاضرة ، فقد لا يعدو في مصر خمسة قروش .

وواضح أن هذا الحق مقصور على المحاضرات العامة ، حين تدسع قاعات جامعاتنا ، وحين تجهز تجهيزاً خاصاً بشرقات أو نحوها تضم هؤلاء المستمعين ، ولا يؤثر حضورهم على تمام إفاة الطلاب النظاميين في شيء .

أما الانتساب فقد اتخذت اللجنة في شأنه القرار الآتي :

« يسمح بالانتساب الكليات الآداب والحقوق والتجارة وفقاً للنظام الذي تضعه تلك الكليات ، على أن يؤدي المنتسبون رسوم انتساب ورسوم امتحان ، وعلى أن تعقد لهم امتحانات خاصة ، وحبذت اللجنة أن يعقد لهم امتحانان ، أحدهما في وسط المرحلة الدراسية ، والآخر في نهايتها . »

ولا ريب أن هذين النظامين مما يدخل في مهمة الجامعة الخاصة برفع مستوى الشعب العام ، وبشر الثقافة في البلاد .

(د) البرامج والنظم العلمية :

لم تبحث اللجنة موضوع البرامج والنظم العلمية ، اكتفاء بالتنظيم إلى رسالة الجامعة ، وبيان اختصاص مجالس الكليات التي تتولى صياغة هذه البرامج على الوجه الذي يحقق أهداف التعليم الجامعي .

ولعل من الخير أن تضع اللجنة تحت نظر الهيئات الجامعية المسؤولة بالمبادئ الآتية :

١ — ينبغي أن تستوحى البرامج والنظم الدراسية من حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ونظمها الأساسية ، وعلاقاتها الخارجية وأهدافها العامة .

٢ — توفير معلومات ثابتة واضحة في كل مادة ، وتبسيط البرامج وإخلاؤها من حشو التفاصيل ، وجعلها أغزر مادة من حيث المبادئ والتطبيقات والأمثلة العملية ، وتخليص الطلاب — في المرحلة العامة — من الإرهاق بمعلومات مقضى على أغلبها بالنسيان ، وترك المزيد للمتخصصين في الدراسات العليا وللمطالعات الشخصية .

٣ — العناية بالتدريب العملي ، والحلقات الصغيرة ، والأخذ بنظام اليوم الكامل ، وجعل التدريبات والحلقات في الصباح والمحاضرات العامة في المساء ، أو توزيعها بين الفترتين ، حسب الأحوال الخاصة للكليات .

٤ — ينبغي أن يكون لكل طالب في الكليات العملية أدواته وأجهزته الخاصة في مكانها الخاص ، وأن يمر الطالب بجميع المراحل العملية أثناء مدة دراسته ، ويكون المرور بها أساساً لظفره بالدرجة العلمية .

٥ — ينبغي العناية بالمكتبات والمعامل والأجهزة والأدوات اللازمة للبحوث العلمية والفنية والصناعية ، وتستوفي تدريباً كي تيسر في المستقبل لخريجي الجامعة وسائر الفنيين والباحثين ، إجراء تجاربهم وبحوثهم في معامل الجامعة ومعاهدها ، تهيئة لفرص البحث والكشف .

٦ — يقوم الأستاذ بالتوسع في دراسة قسم من البرنامج مع الطلاب ، ويعهد للطلبة أنفسهم بدراسة سائر الأقسام ومناقشتها مع زملائهم وأساتذتهم ، والعناية بدروس « المكتبة » في المواد المختلفة .

٧ — العناية بالبحث في المواد المختلفة ، وأن ينحصر لكل طالب موضوع يقدم فيه رسالة ، وتخصص له درجة تضم الى درجاته في آخر العام . وللوفاء بهذا الغرض ينبغي أن تؤلف في كل كلية لجنة للبحث العلمي من رؤساء الأقسام .

٨ — تزويد الطلاب في كليات الطب والهندسة والزراعة بثقافة جامعية تمكنهم من فهم الأسس العملية الحديثة لهذه الفنون ، وفقه فلسفتها .

٩ — العناية بالدراسات الاجتماعية ، ورعاية بعض مؤسساتها ، وذلك لتدريب الطلاب ، ومواجهة حاجات البلاد الملحة للإصلاح الاجتماعي .

١٠ — لما كانت دراسة العلوم وثيقة الصلة بدراسة الطب والهندسة . فمن الملائم إعداد دراسة خاصة في كليات الطب والهندسة والزراعة للحاصلين على بكالوريوس العلوم ، يتخصصون بعدها للبحث العلمي ، وأن توجد الروابط كذلك للازدواج في الدراسات الأدبية والعلمية متى كانت المصلحة في هذا الازدواج .

١١ — ضرورة مراجعة برامج الدراسة بصفة دورية وعند كل اقتضاء ، للملاءمة بينهما وبين مطالب البلاد والتطور العالمي ، وأن يعهد بهذه المراجعة إلى هيئة من الأساتذة وغيرهم من رجال الأعمال والعلماء المبرزين .

١٢ — مساهمة الكليات الجامعية في المشروعات العامة الثقافية والاجتماعية والعمرانية ، تدريباً على المran في أوسع نطاق ، ومساهمة في حمل نصيبها من أعباء التقدم القومي .

(هـ) الامتحانات :

من أعقد المشكلات الجامعية في مصر الامتحانات .

فهي في الأصل من العوامل القوية لتوجيه الطلاب إلى التحصيل ومتابعة الدرس والبحث ، ووضعها على أسس سليمة يكفل بلوغ الطلاب هذه الغاية من ناحية ، وصواب الحكم على شخصيتهم والاختيار لمقدرتهم من ناحية أخرى .

ومن أبرز المساخذ التي توجه إلى الامتحانات في مصر ، اعتبارها غرضاً يقصد لذاته ، وإحاطتها بجو يشق على الطلاب ويرهقهم من أمرهم عسراً .

واعتمادها على اختبار الذكاء والتحصيل ، وعدم العناية الكافية بالاختبار لمدى امتثال المعارف والاضافة إليها ، واستقلال الرأى ، والقدرة على البحث والتحليل والابتكار .

وعدم متابعتها الطالب في سيره طول العام الدراسى ، ومدى نهوضه بواجباته العلمية والعملية ، والخدمات العامة ، مما أدى إلى توالى الطلاب أكثر العام وانصرفهم عن المشاركة فى ألوان النشاط الجامعى ، واعتمادهم على الاستذكار فى الشهور الدراسية الأخيرة وحدها .

ومنها عدم الدقة فى توزيع الدرجات بين المواد الدراسية . فالمواد الأساسية التى يستنفد كل منها فى الأسبوع عشر ساعات ، تقدر فى نتائج الامتحانات تقدير المواد الثانوية التى تستنفد فى الأسبوع ساعة أو ساعتين .

ومنها اعتبار المواد الدراسية مجموعة ، وعدم توفر الطالب على دراسة المادة التى يرسم فيها وإعادته الامتحان فى جميع المواد مما يؤدى إلى الارهاق ، وعدم الاتقان . ومنها عدم العناية بوضع تقارير من الممتحنين ، تبين أوجه النقص وتصف العلاج لكل منها ، وتوضع المناهج ووسائل الدرس والبحث على أساسها .

ومنها ضعف التوجيه للطلاب فى الدرس والبحث والإشراف على التدريبات العملية وعدم العناية بتقنية الجو الجامعى من العناصر والمؤثرات الخارجية التى تفسده ، وتقضى على روح المحبة والتعاون بين الجامعيين .

ومنها عدم إحاطة أولياء الأمور فى فترات متقاربة طول العام ، بأحوال أبنائهم العلمية والخلقية والاجتماعية .

وهذه المآخذ تقتضى من الكليات نظراً لسريعا لتداركها . ولهذا قررت اللجنة فى موضوع الامتحانات :

أولا — تعميم نظام امتحان الفترات ، أثناء العام أو الفصل الدراسى .

ثانيا — أن يقصر حق دخول امتحان الدور الثانى على الطلبة الراغبين الحاصلين على درجة مقبول فى التقدير العام ، وعلى المتخلفين من امتحان الدور الأول بعذر مقبول ، ويمتحن أولئك وهؤلاء فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

ثالثا — يفصل طالب السنة الأولى او الاعدادية إذا حصل على درجة ضعيف جدا في تقديره العام . أما الحاصل على تقدير « ضعيف » فيعطى سنة أخرى . كما أن اللجنة تضع أمام مجالس الكليات والجامعات النظر في المقترحات الآتية :

(ا) وضع الامتحانات بصورة تمكن من اختبار مقدرة الطالب على امتثال المعلومات والتفكير فيها ، والاضافة إليها ، والافادة منها ، فلا تقتصر على اختبار الذاكرة والتحصيل .

(ب) العناية في امتحانات الفترات ، بتقدير التمرينات العملية والبحوث العلمية . وجدير بالذكر أن بعض الجامعات ترصد نسبة من الدرجات للتمرينات العملية والبحوث ، وللتدريب الرياضى والنشاط العام نسبة ، ولامتحان آخر العام أو الفصل الدراسى النسبة الكبرى .

(ج) لا يعيد الطالب السنة الدراسية لرسوبه في مادة واحدة ، مادام مستواه جيداً في المواد الأخرى أو أكثرها ، وتتاح له فرص الامتحان المقررة لمarsب فيه .
(د) يجوز لمن فصل من إحدى الكليات الالتحاق بكلية أو جامعة أخرى هيمئة لفرص الاستقامة والنجاح في بيئة مغيرة .

(هـ) ترسل نتائج امتحانات الفترات إلى أولياء أمور الطلبة جميعاً ، كما ترسل تقارير خاصة في فترات مقاربة لأولياء أمور الطلبة المتخلفين في السنتين الأولى والثانية .

(و) ترفع النهاية الصغرى لدرجات النجاح في السنة الأولى ، وتتدرج في الانخفاض نحو السنة النهائية

(ز) أن توزع ، قدر الإمكان ، تقديرات المواد في نتيجة الامتحان على أساس عدد الساعات النظرية والعملية لكل مادة .

(ح) تضع هيئة الامتحان إثره تقريراً مفصلاً يرشد في تعديل البرامج وأنظمة الدراسة والامتحانات .

(ط) تعديل مواعيد الامتحانات الحالية بحيث لا تقع مرتين في فصل الحر الشديد .

(ى) يترك لكل كلية وضع تفاصيل النظام الخاص بالامتحانات الملائمة للمواد الدراسية وطبيعة العمل فيها .

(ك) توسيع نظام المعادلات بين الإجازات الجامعية في الكليات المتقاربة الدراسات ، وبين الإجازات المصرية والإجازات الأجنبية ، تيسيرا للظفر بأكثر من إجازة جامعية والاستزادة من الثقافة ، وتمكيننا للانتفاع بأصحاب الاستعدادات الخاصة في الميادين المفتقرة إلى مزيد من الجهود .

(و) تقسيم الدراسة إلى شهادات بدلا من سنوات :

نظرت لجنة شئون هيئة التدريس في موضوع تقسيم الدراسة الجامعية إلى شهادات بدلا من تقسيمها إلى سنوات دراسية . وحينئذ يقوم كل قسم في الكلية بأعداد الطلبة لشهادة أو أكثر حسب المواد التي تدرس فيه .

ومؤدى هذا أن تعقد الامتحانات في آخر كل فصل دراسي للمواد التي تدرس فإذا ما جاز الطالب الامتحان ، حررت له شهادة انتهاء منها ، ولا يعود للامتحان فيها مرة أخرى .

لكن اللجنة لم تبحث هذا الموضوع ولم تحسم الرأى فيه ، ورأت أنه يخرج عن اختصاصها ، وأن الأمر فيه مرجعه إلى اللجنة العامة .

ومن يرجع البصر إلى الأنظمة الغربية في الامتحانات ، يجد أن الجامعات الألمانية قد سبقت الجامعات الأمريكية ، وبعض الأوربية ، إلى اتباع نظام الفترات الدراسية تتراوح كل فترة بين ثلاثة شهور وستة ويعقد في نهايتها امتحان للطلاب .

لكن الجامعات الأمريكية تأخذ الآن بنظام الفترات الدراسية في أوسع نطاق ، فتقسم الدراسة الجامعية قسمين : قسم أدنى Lower Division وقسم أعلى Upper Division وتقسم السنة عادة إلى فصلين دراسيين كل منهما ستة عشر أسبوعا يعقد في نهايته امتحان للطلاب فيما درسه . وتعين بضع فترات دراسية للقسم الأدنى . فإذا ما جاز الطالب امتحاناتها انتقل إلى القسم الأعلى . فإذا جاز الامتحان في فتراته حصل على البكالوريوس وانتقل المتفوق إلى قسم الدراسات العليا وهو قسم له كيانه وعميده ووجوده المستقل .

ويلاحظ أن نظام الفترات في أمريكا يقتضى تقسيم مواد الفصل الدراسى إلى وحدات تتراوح بين ١٦ و ٢١ وحدة ، وأن للطلبة الخيار بشروط في زيادة الوحدات ونقصها ، وأن هذا النظام يقتضى مراقبة دقيقة من الأساتذة لاستعداد كل طالب ورغبته في التحصيل وطاقته في الدرس والبحث .

والواقع أن الجامعات الأمريكية تتخذ جميع الوسائل لتوجيه كل طالب إلى الظفر بأقصى الفائدة المرجوة له وتضع الضعفاء تحت رقابات وتوجيهات خاصة ، وتكثر من التقارير المتضمنة حالة كل طالب ومبلغ تقدمه أو تخلفه ، كما أنها لا تتسامح مطلقاً مع سيئ السلوك ومن يظهرون تكاسلاً أو عدم قدرة على النهوض بالدراسات والبحوث الجامعية في سيرها المتصل المطرد ولهذا يستخدمون الانذار (Warning) والتوبيخ ، (Censure) والوقف . (Suspension) والفصل المؤقت (Dismissal) والفصل النهائى (Expulsion) . وذلك كله ضمناً بالأموال أن تنفق هباء ، وبالكليات أن يفسد جوها ، وبالطلاب الضعفاء أن تضع حياتهم فيما لا يفيدهم ، وبالإنتاج القومى أن يضمحل ، وبحاجات البلاد المختلفة أن يعتورها النقص والقصور .

لكن سعة موارد هذه الجامعات ، ووفرة أعضاء هيئات التدريس ، واستعدادها التام ، يهيء لها الوفاء بمقتضيات هذه الأنظمة ، وفاء لا نستطيع بلوغ شيء منه في ظروفنا الحالية .

ويكفى أن نتدبر هذه المقابلة السريعة بين أحوال جامعة كورنيل الأمريكية وبين أحوال أقدم جامعاتنا المصرية .

فجامعة فؤاد بها عشرون ألف طالب وثمانئة وثلاثة وخمسون عضواً في هيئات التدريس ، وميزانيتها مليون وسبعائة ألف جنيه .

وجامعة كورنيل (Cornell) بها عشرة آلاف طالب وألف وأربعمائة أستاذ وأستاذ مساعد ، عدا المدرسين والمعيدى ، وميزانيتها واحد وثلاثون مليون دولار ، خصص ستة عشر مليوناً منها للدراسة وخمسة عشر للبحوث .

فاذا كانت النسبة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عندهم تزيد عن النسبة عندنا بنحو عشرة أمثال ، وإذا كانت ميزانيتهم تفوق ميزانيتنا بنحو خمسة عشر مثلاً ،

وإذا كان الطالب هنالك ينفق عليه في المتوسط ألف جنيه في العام وهنا خمسة وثمانون جنهما ، وإذا كان هذا التفاوت الكبير بالنسبة لجامعة فؤاد التي تعتبر ذات حظ كبير بين الجامعات المصرية ، فما بالك بالنسبة لجامعة إبراهيم والألكندرية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، إلى جانب البيئة العلمية المكتملة هنا لك ، تبين الصعوبة الكبيرة التي تواجهها في الأخذ بتلك النظم جميعاً الآن ، وإن كان الرجاء كبيراً في أن يتهياً لمصر من أسباب النهضة ما يمكنها من الأخذ بها كلها أو بمثلها في المستقبل . وعلى هذا فإن اللجنة تكتفي بأن تضع تحت نظر الكليات الاعتبارات التي ساقها في بحث هذا الموضوع ، كي تأخذ منها ما تراه أكثر صلاحية وملاءمة للمواد الدراسية فيها .

(ز) المكتبة والمعمل والتقويم الجامعي :

وعنيت اللجنة بموضوع المكتبة الجامعية ، فرأت أنه من الواجب أن تفتح أبوابها للطلاب طول النهار وطائفة من الليل ، وأن تزود بجميع المراجع الأجنبية والمصرية بأعداد كبيرة ، تيسر انتفاع جميع الراغبين من الطلاب في مطالعتها ، وأن يشرف عليها مدير جامعي وأعوان له يستطيعون تيسير الاطلاع والبحث على الطلاب ، وأن يوضع نظام للاستعارة الداخلية والخارجية ، وللإطلاع المباشر يكفل للمكتبة أداء مهمتها ، فهي لا ريب من الدعائم الجامعية الأولى . ومن الخير أن تؤلف في كل كلية لجنة خاصة للمكتبة ، وفي كل جامعة لجنة عامة .

والمعمل ، واستكمال أجهزته وأدواته ، وتوفير الانتفاع التام به في جميع الأوقات لأكثر عدد من الطلاب — هذا المعمل في الدراسات التطبيقية ، لا يقل عن المكتبة خطراً في الدراسات العلمية . ومن الخير كذلك أن تؤلف في كل من الكليات العملية لجنة خاصة للمعمل ، وفي كل جامعة لجنة عامة .

ولهذا قررت اللجنة أنه بقدر الحرص على إمداد الجامعة بالأساتذة الكفأة ، ينبغي أن يكون الحرص على توفير المكتبة والمعمل بوصفهما دعائمين جامعيين أساسيين للبحث والدرس ، وأنه لا موضع للاقتصاد والتقتير في هذين البابين الأساسيين بحال من الأحوال .

ورأت اللجنة أن التقويم الجامعي من الأهمية بحيث تجب العناية بظهوره قبل بدء الدراسة بوقت كاف ، مرشداً في نواحي الحياة الجامعية ، وشروط القبول والرسوم ونظام الدراسة والامتحانات ، والمجالس الجامعية ومواعيد اجتماعاتها إذا كانت محددة ، وألوان النشاط العام . فهذا التقويم ، إلى جانب فائدته في الإرشاد ، يدل على تحديد الأهداف من جهة ، كما أن فيه معنى الالتزام من جهة أخرى .

ولهذا قررت أنه : « تجب العناية بالتقويم الجامعي ، وأن يظهر قبل بدء الدراسة بوقت كاف ، مرشداً في جميع نواحي الحياة الجامعية » .

(ح) الحياة الجامعية :

١ — بناء الشخصية :

تهدف الحياة الجامعية إلى بناء شخصية الشباب ، وتكوين الجامعي ذى الإرادة القوية ، الذى يحب العلم للعلم ، والوطن للوطن ، ويجد غاية المتاع في النهوض بالخير للخير ، وفي خدمة الغير .

والحق أن الشخصية القوية هي ركاز التقدم الانساني ، وهي الطبيعة البشرية في أعلى صورها وأنبى وجودها ، وأعظم ما يملك الانسان .

وليس ذوو الشخصية القوية هم ضمير المجتمع فقط ، بل إنهم في جميع الأمم الحية أغنى مصادر القوة ، فالسيادة لا ريب للفضائل الخلقية .

وليست النظم الرشيدة ، والقوانين العادلة ، والتقاليد الصالحة ، والأحكام النزيهة ، إلا بعض ثمراتها المباركة .

وقد يكون للفرد ثقافة محدودة ، ومواهب متواضعة ، وثروة مادية ضئيلة ، لكنه على هذا يستطيع أن يكون رائداً رشيداً في أى ميدان ينزله ، متى كان ذا شخصية قوية .

ولن يتيسر بناء شخصية المواطن الصالح في ظل نظم تقوم في الغالب على العناية بالذاكرة ، وتوجيه أقصى الجهد إلى استظهار المعلومات ، واختبار مدى التحصيل واستيعاب المذاكرات .

ذلك بأن الشاب لا يلبث ، إثر تخرجه ، أن ينسى النصائح الخلقية السكرية التي لقنها ، نسيانه سائر المعلومات التي لا يحصلها بالجهد الخاص ، والنشاط الذاتي .

ومن هنا لا يبقى له من المعارف التي امتثلها ، والمبادئ التي اعتنقها ، سوى السعي لكسب الرزق والحرص على السعادة الشخصية ، والعيش بين الخوف من العقاب والأذى ، والرجاء في المثوبة والجزاء .

ومثل هذه الخلال لا تخلق قوة فردية ، ولا تؤسس مجداً قومياً ، بل إنها علة العلل في بناء الأمم ، وآفات المردية في مهاوى الانحلال . وإذا نبئت معها شخصيات قوية ، فتلك هي القلة الموهوبة ، التي منحها الله استعداداً ذاتياً وطبعاً غلاباً .

ومن هنا يقوم البحث العلمي والدرس الذاتي أساسين في بناء الشخصية . فلسنا ننظر إليهما من الناحية العلمية فقط ، وإنما نقدر كذلك أثرهما القوي من الناحية الخلقية . فليست المسألة مسألة نظام تعليمي ، بل مسألة كيان بلد ومستقبل أمة ، وتربية شعب .

ولهذا لم يكن بد من أن نغني بتقوية شخصية الطلاب ، ورياضتهم على الجلد والصبر والكفاح ، وبعث الفضائل الطبيعية حية في نفوسهم وتحبيبهم في الخير للخير ، وتثبيت المعاني الروحية في قلوبهم .

ولن يتحقق شيء من ذلك إلا في بيئة جامعية صالحة ، تتعاون فيها أسباب البحث والدرس ، وميادين النشاط الاجتماعي والخدمات الانسانية ، وشتى أنواع الرياضة والتدريب العسكري ، والأسوة الحسنة في الأساتذة والمدرسين ، والعزم الصادق على بلوغ هذه المنزلة الرفيعة .

كما أنه لا بد مع هذا من أن ينهض الطلبة ، في فترة الاجازات الصيفية ، بألوان من الخدمات العامة في بيئاتهم الرفيعة والحضرية ، يساهم بها الجامعي في معاونة بني حيه أو قريته ، وفي دراسة حاجاتهم وخدمة مطالبهم العادلة ، وتشرف عليها الجامعات ، وتقدرها حق قدرها في امتحاناتها .

ومن الخير كذلك أن ترعى الجامعة بعض المؤسسات الاجتماعية ، كي يتدرب فيها الطلاب بالوسائل الجامعية الصحيحة ، حتى تبرأ نفوسهم من المادية والأنانية ، وتتمكن فيها معاني الشخصية الأبية الكريمة الفاضلة ، وتستيقظ الفضائل الانسانية

الرفيعة . ومتى استيقظت هذه الفضائل ، وتعهدها الرائدون المرشدون ، أصبحت من مقومات الشباب الروحية وطبائعهم التي تلازمهم طوال الحياة ، وحققت لهم ولأوطانهم عزة الفرد ومجد الأمة .

٢ — مبادئ الحياة الاجتماعية :

وإلى جانب هذا ترى اللجنة أن تقوم الحياة الاجتماعية للطلاب على المبادئ الآتية :

١ — أن يكون الأساتذة والمدرسون في لجان الطلبة رائدین مرشدين موجّهين ، وأن تكون رئاسة منظمات الطلاب للطلاب أنفسهم .

٢ — أن ينظم الطلبة ميادين نشاطهم الاجتماعية ، ويضعوا لها القواعد والأسس الكفيلة بإنشاء ميادين الخدمات العامة .

٣ — أن يقوموا ، بمعاونة الأساتذة وتوجيههم ، بوضع مبادئ السلوك الفاضلة للطلاب ، ونشر الروح الجامعية الصحيحة بينهم ، واتخاذ الوسائل التأديبية عند الاقتضاء .

٤ — ينتخب الطلبة كل عام اتحادهم ، أو ما يسمى في بعض الجامعات الغربية « برلمان الطلبة » أو « المجلس النيابي للطلبة » . وله هيئة تنفيذية ، أو ما يسمى عند الغربيين « حكومة الطلبة » من رؤساء الطلبة ووكلائهم المنتخبين في الكليات . وقرارات الاتحاد والهيئة تلزم الطلاب ، وتلقى المعونة من مجالس الكليات ، ورجال إدارة الجامعة .

كما يجتمع الاتحاد عند الحاجة بصفة دورية ، وتعمل الهيئة والاتحاد بمقتضى دستور مكتوب ، غايته تحقيق الحكم الذاتي للطلاب ، وتدريبهم على الانتخاب وتحمل المسؤولية .

ومهمة منظماتهم وضع قواعد السلوك والآداب التي يتحلّى بها الطلاب ، وتحسين الخدمات الاجتماعية ، ونشر الروح الجامعية السليمة ، ودعم العلاقات الودية بين هيئة الطلاب والمسؤولين في الكليات توفيراً للاتصال الفردي ، وتمكين الوحدة الأكاديمية بإنشاء الجمعيات والأندية والجوائز العلمية والاجتماعية والرياضية ، وإخراج

مجلة الجامعة . كما تعمل بواسطة لجنة خاصة على الاتصال بلجنة الكلية ومجلس الجامعة في شأن توظيف الخريجين في المصالح والأعمال الحرة ، والافادة من نشاطهم وتجاربهم .

وقد صاغت اللجنة هذه المبادئ في التوصيات الآتية :

أولاً — تهيئة الجو الجامعي :

(أ) ترى اللجنة أن تهيئة الجو الجامعي الصحيح تقتضى توزيع الدروس والمحاضرات في كل فرقة على خمسة أيام كاملة في الأسبوع ، بحيث يتلقى الطالب يومياً محاضرات في الصباح وبعد الظهر ، حتى تتوفر لديه خلال اليوم الجامعي الكامل فرصة التردد على المكتبة ، وكذلك فرصة الاتصال بزملائه من جهة وبأساتذته من جهة أخرى . ولا شك في أن مثل هذا النظام يستلزم إلى حد كبير تفرغ الأساتذة .

(ب) ولا يمكن تنفيذ الاقتراح السابق تنفيذاً مثمراً يحقق الهدف المنشود إلا إذا عملت الجامعة على تزويد الكليات بالمرافق الأساسية التي تمكن الطالب من قضاء سحابة يومه في كليته، وتوفر له سبل الإفادة من ذلك، إذ يجب أن تتوفر في كل كلية:

- ١ — مكتبة مزودة بالمراجع والمؤلفات التي يهيمه الرجوع إليها .

- ٢ — ناد مسرح ، به وسائل التسلية ، ومطعم لتقديم الوجبات الخفيفة .

- ٣ — ملاعب رياضية كاملة .

وترى اللجنة أن تيسير سبل المواصلات للطلبة وتخفيض أجورها من الأمور التي ينبغي أن توليها الجامعة عنايتها .

ثانياً — الاشراف على شؤون الطلبة :

(أ) لما كانت شؤون الطلبة هي العمود الفقري للنظام الجامعي ، ورعايتها من أهم خصائص الجامعة — فإن اللجنة تقترح أن يكون في كل جامعة موظف كبير مسئول يناط به الاشراف على هذه الشؤون ويباشر مهمته عن طريق الإدارات المختلفة التي تعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر وكذلك عن طريق اللجان التي تضع القواعد واللوائح المنظمة لسلوك الطلاب ونشاطهم ، كما تراقب هذه اللجان تنفيذ هذه القوانين ، وهذه اللجان هي :

- ١ — لجنة التقاليد الجامعية .

٢ — لجنة خدمة الطالب .

٣ — لجنة السلوك الجامعي .

٤ — لجنة الصحة والمساكن .

٥ — لجنة الخريجين .

(ب) وأن يقوم بالاشراف على هذه الشؤون في كل كلية « رائد » تختاره الكلية من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم خبرة خاصة بشؤون الطلبة . ويعاون الرائد واحد أو أكثر من زملائه في كل فرقة أو قسم بما يتناسب وعدد الطلبة . ومهمة الرائد أن يشرف بمساعدة معاونيه والموظفين المختصين على رعاية كافة شؤون الطلبة داخل الكلية وخارجها — ويدخل ضمن ذلك تسجيل الخريجين والسعي للاحاقهم بالأعمال المختلفة عن طريق التعاون مع اللجنة المختصة بمجلس الكلية والهيئات الرسمية والاتصال بها ، وإزاء كل هذه الأعباء يعفى الرائد من جزء من واجباته التعليمية .

ثالثاً — الاتحاد :

(١) اتحاد الكلية :

١ — أن يكون أساس انتخاب مجلس الاتحاد هو نشاط الطلبة الاجتماعي والرياضي في الكلية ، وانضمامهم إلى الجمعيات التي تنشأ داخل الكلية لمباشرة مختلف أنواع النشاط .

٢ — أن يتكون مجلس الاتحاد من :

(١) ممثلي الجمعيات المختلفة .

(ب) طالبتين تنتخبهما الطالبات لتمثيلهن في مجلس الاتحاد .

(ج) اثنين من الخريجين يختارهما مجلس الاتحاد .

(د) عضوين من هيئة التدريس أحدهما رائد والثاني أمين الصندوق يختارهما مجلس الكلية .

(هـ) ينتخب المجلس رئيسه ووكيله من الطلبة .

(ب) الاتحاد العام للجامعة :

١ — يتكون مجلس الاتحاد العام من :

(ا) ممثلين لمجالس إدارة الجمعيات الجامعية بعددها (وهذه المجالس من ممثلي الجمعيات المتماثلة في الكليات) بشرط ألا يقل ممثلو كل كلية عن اثنين .

(ب) رئيس اتحاد كل كلية .

(ج) طابقتان تنتخبهما ممثلات الطالبات في مجالس اتحادات الكليات .

(د) ممثلين للخريجين .

(هـ) اثنين من أساتذة الجامعة ممن لهم نشاط اجتماعي أو رياضي ملحوظ يختارهما رئيس الجامعة أحدهما أمين الصندوق .

٢ — يختار مجلس الاتحاد العام في أول اجتماع له رئيساً للاتحاد العام ووكيلين وسكرتيراً من بين أعضائه .

(ج) الجمعيات التي تنشأ في اتحاد الكلية :

تنشأ في كل كلية الجمعيات الآتية :

١ — جمعية المناظرات والمحاضرات .

٢ — جمعية الرياضة .

٦ — جمعية النشر والدعاية .

٣ — جمعية التمثيل .

٧ — جمعية الخدمة الاجتماعية .

٤ — جمعية الموسيقى .

٨ — جمعية الجلالة .

٥ — جمعية الرسم والتصوير .

٩ — جمعية الرحلات .

ويجوز إنشاء جمعيات أخرى يقترحها مجلس الاتحاد بشرط موافقة الاتحاد العام . وتمثل كل من هذه الجمعيات في مجلس الاتحاد بمندوب واحد ماعدا الجمعية الرياضية فيمثلها ثلاثة أعضاء .

(د) الشروط الواجب توافرها في ممثلي الجمعيات :

يشترط فيمن ينتخب ممثلاً لإحدى هذه الجمعيات مايلي :

١ — أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية اثنا عشر شهراً على الأقل .

٢ — أن يكون له نشاط ممتاز في الجمعية التي يمثلها .

٣ — ألا يكون قد رسب أكثر من مرة واحدة في مدة الدراسة حتى تاريخ ترشيحه .

٤ — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية .
وعند تطبيق هذه الشروط في الكليات التي ليست بها جمعيات لا يطبق الشرط الأول لأول مرة بالنسبة للفرق الدراسية ماعدا الفرقة الأولى .

(هـ) لجان الاتحاد :
يكون مجلس الاتحاد في أول جلسة له ، بعد انتخاب وكيله وسكرتيره ، اللجان الثلاث الآتية :

- ١ — لجنة البرفاج والتنسيق .
- ٢ — لجنة النادي والمطعم .
- ٣ — اللجنة المالية .

(و) مبدأ أسامي :
لا يجوز مزاوله أى نشاط داخل الكلية سوى مايقره مجلس الاتحاد .

الباب الخامس

التعاون الثقافي الداخلى والخارجى

من الأمور الجوهرية في الإصلاح الجامعى ، تحصين الجامعات ضد الجمود ، وكفالة الوسائل اللازمة لمسايرتها ركب التطور ، ومضيها قدما في سبيل الرقى والتقدم .

لهذا عنت البلاد الغربية بالتبادل الثقافى بين الجامعات القومية ، وبالمحافظة على العلاقات الجامعية الخارجية في أوسع نطاق ، والعمل المتصل لتنميتها ومضاعفة الافادة منها .

ولهذا أنشئت في فرنسا لجنة ثقافية دائمة ، ولجنة للدراسات والبحوث الخاصة باصلاح التعليم ، وإدارة للعلاقات الجامعية الخارجية بوزارة التربية الوطنية ، وإدارة للعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية .

ولا ريب أن من الخير ، للتعليم الجامعى في مصر ، إنشاء مثل هذه الهيئات ضمانا للانعاش والتجدد الدائمين ، وتحقيقاً للتبادل الثقافى والجامعى في الميدان الدولى . وتدفع هذه الاعتبارات إلى التقدم بهذه المقترحات :

(١) التعاون الجامعى الداخلى :

١ — إنشاء مكتب فنى خاص ، يتبع مجلس الجامعات المصرية لوضع المقترحات لتنظيم التعاون والصلات بينها ، على هدى الاحصاءات والتقارير الخاصة بالتطور الجامعى الداخلى . وفي ضوء الاتجاهات الجامعية العالمية . ويتلقى تقارير الملحقين الثقافيين ، والقائمين على مكاتب البعثات في الخارج .

٢ — تبادل الأساتذة والممتحنين والبحوث العلمية ونماذج الامتحانات النهائية .

٣ — تبادل التمثيل في مجالس الكليات ومجالس الجامعات .

٤ — عقد مؤتمرات جامعية كل أربع سنوات ، تتدارس فيها الجامعات أحدث الاتجاهات ، ويحاضر الأساتذة الذين وقفوا على جديد في العلوم والآداب والفنون ، وتعقد الحلقات للدرس والمناقشة ، ويعرض الطلبة ألوان نشاطهم العام ، وقيمون المباريات الرياضية المختلفة ، وتقدم في نهاية كل مؤتمر التوصيات التي يرى تقديمها .

(ب) الأساتذة الأجانب :

أصبح التضامن الثقافي ، كما سبق ، من المبادئ المقررة في عالم اليوم . وأصبحت الجامعات العربية ، بله الحديثة ، تتبارى في تبادل الأساتذة والانتاج العلمي ، وقد بذلت أمريكا وإنجلترا ، إثر الحرب الأخيرة ، من الجهد في هذا السبيل ، ما عاد على نهضتها العلمية بأعظم النفع . وإلى جانب هذا ، فقد شاعت النهضة التعليمية في مصر أن تنشأ في أوقات متقاربة جامعة الاسكندرية ، لجامعة إبراهيم ، وأن تعد العدة لإنشاء جامعة محمد علي ، وأن يتم ذلك كله حين بدأت جامعة فؤاد تستكمل مقوماتها الجامعية ، وحاجاتها الضرورية من الأساتذة ووسائل الدرس الجامعي . ويكفي أن نلاحظ أن عدد الطلاب في جامعاتنا قد أصبح مثل عددهم في جامعات إنجلترا لبداية الحرب الأخيرة ، وأن النسبة عندنا بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب منخفضة .

وهذا التوسع الجامعي في مصر ، إلى جانب مبدأ التبادل الثقافي المقرر ، والرغبة في الأخذ بأحدث الأنظمة الجامعية ، ومتابعة التطور العلمي — كل ذلك تحتم علينا أن تكون الاستعانة بالأساتذة الأجانب موضع عنايتنا التامة ، وأن نستقدم أقدر الرجال من أية دولة : سواء كانت إنجلترا أو أمريكا أو فرنسا أو النمسا أو ألمانيا أو غيرها ، وألا نتردد في بذل أية تضحية مالية مهما عظمت في سبيل الظفر بأساتذة من الطراز الأول .

وهذا الطراز الأول من العلماء لا يتيسر الظفر به عن طريق الاعلان في الخارج . فمثل هذا الاعلان قلما يتقدم إليه الكفاة الممتازون . وإنما يكون عن طريق البحث بواسطة علمائنا المتخصصين وممثلينا في الخارج ، وعن طريق الاحاطة بشئون الجامعات الأخرى إحاطة تمكن جامعاتنا من أن تضع أعينها دائماً على أقدر الأجانب ملء الفراغ أو المعاونة في بعض الدراسات والبحوث .

ولهذا نرى لزوماً ، لتيسير الانتفاع بهؤلاء الأجانب الأعلام ، اتباع النظام الآتى :

(أ) بالنسبة للأساتذة الزائرين ، تسعى الجامعات المصرية للانتفاع بأقدر الأجانب ، بصرف النظر عن مقدار المكافأة التى تمنح لكل منهم ، ويكون تعيينها حسب منزلة الأستاذ والمهمة التى يندب لها .

(ب) وبالنسبة للأساتذة الأجانب المقيمين ، يكون تعيينهم على اعتمادات خاصة بهم لا على كراسى أو وظائف .

والأصل أن يكون التعاقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز أن يكون لمدة أقل فى المرة الأولى حسب رغبة الأستاذ ومقتضيات العمل .

وتتحمل الجامعة نفقات انتقال الأستاذ وأسرته لمصر ، ونفقات عودته وأسرته منها عند نهاية العقد ، وإذا كان العقد لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، تحملت الجامعة نفقات رحلة له مع أسرته لبلاده لقضاء أجازة الصيف .

ويمنح الأستاذ الأجنبى عند انتهاء عقده مكافأة تقدر بمرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته . كما يمنح مرتب شهر واحد عند تجديد عقده للمرة الأولى ، لاعانته على الاستقرار فى المسكن الملائم .

ويساهم الأساتذة الأجانب فى جميع ألوان النشاط العلمى والاجتماعى ، ويكون لهم جميع حقوق زملائهم المصريين ، عدا عمادة الكليات أو تمثيلها فى مجلس الجامعة . وبالنسبة لرياسة الأقسام ، يجوز على سبيل الاستثناء رياستهم للأقسام المنشأة حديثاً ولأقسام اللغات الأجنبية .

وينبغى استشارتهم فى المجالس الجامعية ولجان البرامج والنظم العلمية ، والتعاون الثقافى الخارجى ، وتوثيق الاتصال بين كلياتنا والكليات المماثلة الأجنبية .

(ج) التبادل الثقافى الخارجى :

١ — يتولى المكتب الفنى التابع لمجلس الجامعات عرض ما تتلقاه إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة المعارف من تقارير الملحقين الثقافيين وغيرهم ويقدم تقارير مفصلة عنها لرؤساء الجامعات .

٢ — يتعين على الجامعات المصرية ، لأداء رسالتها على أتم وجه ، أن تنمي علاقاتها بالأوساط العلمية والجامعية الدولية . ويمكن اعتمادها على هيئة اليونسكو ومراكز التعاون العلمي التابعة لها ، كما تستطيع المساهمة في تنظيم الاتصال الثقافي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبلاد الغربية والشرقية .

٣ — زيادة الاهتمام بمعاهد الدراسات الشرقية بالجامعات كي تزود البلاد بعناصر نافعة ، في توثيق الصلة بين مصر وبلاد الشرق ، وتقديم الرجال القادرين إلى هذه البلاد .

٤ — وضع سياسة منتجة للبعثات والاجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات الخارجية .

٥ — مطالبة المبعوثين بتدوين مشاهداتهم وتجاربهم ، ونشر تقارير مفصلة عنها .

٦ — نشر الجامعات رسائل أبنائها الحاصلين على درجات علمية من الخارج ، وترجمتها إلى اللغة العربية كلما تيسر ذلك .

خاتمة

دور الانتقال :

هذه جملة التوصيات والقرارات التي تتقدم بها اللجنة . وهدفها جميعاً هو تمكين جامعاتنا من أداء رسالتها ، وألا نقنع بالأعداد الكبيرة من الطلاب الجامعيين ، تسجلها الإحصاءات العامة ونفاخر بها الأمم . فالمسألة الأساسية هي مسألة النوع لا الكم . مسألة نجاح التعليم الجامعي أو فشله . وهي مسألة يجب أن تتساند الجهود فيها ، وأن يتفق في شأنها المسؤولون جميعاً ، وأن تلقي المعونة الحقة من الأساتذة والطلاب وأولياء أمورهم ، ومن رجال الصحافة والاقتصاد والاجتماع ، ومن المؤسسات والهيئات العامة ، وأن يشترك معنا في المناداة بها كل مواطن ، وكل من يعنى بمصر ومستقبلها المرتبط بمستقبل الشباب . بل نرجو أن تكون بيداغيتها صحيحة شعبية عامة .

فعدد الطلاب في الجامعات المصرية الثلاث قد قارب الخمسين ألفاً ، ونسبة هذا العدد للسكان تزيد في مصر أضعافاً مضاعفة عنها في كثير من البلاد الأوروبية . ويجب أن نذكر مع هذا أن النسبة عندنا ينبغي أن تكون إلى عدد المتعلمين وخدمهم وهم نحو الربع من أهل هذه البلاد . أما النسبة في البلاد الغربية المتقدمة فهي إلى السكان كلهم إذ هم جميعاً متعلمون .

ومن هنا يبدو شذوذ الأحوال في مصر . فنسبة كبيرة في التعليم الجامعي وقصور عن حمل الرسالة الجامعية الصحيحة ، ونقص في عدد الأساتذة وفي المكتبات والمعامل وفي المباني وفي وسائل الدرس جميعاً ، وتفاوت في مدى النقص بين الكليات الجامعية .

وهذا اللون من الاتفاق للأموال بلا فائدة معادلة له ، يعتبر تبديداً للثروة القومية المالية والانسانية ، كما أنه في الواقع ، جناية على مبدأ تكافؤ الفرص ،

ومحافظة لواجب الوفاء بحاجة الميادين الأخرى المختلفة للحياة القومية ، من اجتماعية واقتصادية ، ومن صناعية وتجارية وزراعية .

فهذه الجموع من الطلاب التي تحشد في الكليات ، ثم لا نستطيع إعدادها إعداداً صحيحاً يتفق والاتجاهات المعاصرة . هذه الجموع تفتقر الى الكثير منها مطالب البلاد الملحة الأخرى . فبلادنا بحاجة إلى قوة أهلها وجهودهم جميعاً ، وإلى حسن توزيع قوى الشباب على هذه الميادين الاجتماعية والاقتصادية القومية ، وحقوقها لاتزال تتطلب المزيد من العاملين . ومن الظلم أن ننفق ضرائب الشعب العاني ، إنفاقاً لا ينتج الأثر المبرر له . وأن يكون هذا الانفاق على حساب الملايين الفارقة في ظلمات الجهالة والفقر والمرض .

لكن الرجاء في الاصلاح عظيم . فن دواعي التفاؤل وأسباب الرجاء والأمل أن أعضاء اللجنة جميعاً . وأعضاء هيئات التدريس الجامعية ، الذين أمدوا اللجنة بمقترحاتهم . قد اتفقوا رأياً على أن علة العلل في الحياة الجامعية المصرية هي كثرة الطلاب . وقلة الأساتذة ، وقصور وسائل الدرس والبحث .

ولعل الأنظمة التعليمية الجديدة ، والمقترحات التي أسلفناها . ولعل الايمان بالله والوطن ، والنزاهة في القصد والاخلاص في العمل ، وهما أقوى الدعام للاصلاح — لعل هذا كله يتيح لشبابنا القوى حياة جامعية صحيحة يتسع فيها التعليم الجامعي حتى يعم المدن الكبرى ، والأقاليم المصرية كلها . وبسير هذا التوسع دائماً في حكمة وفي تقدير لحاجات البلاد المتنوعة ، ولاستعداد الشباب الوثاب لخدمة بلادهم ، وفي تقدير للنتائج العملية قبل التمهيل للمراسم والمظاهر . لكن هذه الأنظمة والمقترحات الإصلاحية لا يمكن أن تستكمل عملاً قريب أسباب وجودها وتتمام بنائها وتشييدها وإنما تحتاج لا ريب إلى فترة قد تمتد إلى عشر سنين ، ولا يمكن أن تقل عن خمس .

وأمامنا الآن أحوال عاجلة تقتضي العلاج السريع ، ومواجهتها بروح التضحية والتضامن والاخلاص للوطن . أمامنا مشكلة خمسين ألفاً من الطلاب محشودين في كليات الجامعات الثلاث ، لا يمكن أن يحققوا كلهم للبلاد ولأنفسهم النفع في ظل النظم الحالية .

لهذا نعرض للإصلاح العاجل ما يأتي :

١ — يقوم مشروع للإصلاح الجامعى مدته خمس سنوات ، غايته الأولى الانتقال بجامعاتنا من أحوالها الحاضرة إلى أحوالها المستقبلية المأمولة وتطبيق النظم الجديدة على خير وجه .

٢ — تحصر الأموال التى يمكن أن تنفقها الدولة على التعليم الجامعى فى هذه السنوات ، وتوجه بوساطة مجلس الجامعات ممثلاً لقوى البلاد المختلفة ، للظفر بأقصى الفوائد الممكنة منها . على أن يلحق بهذا المجلس لجان للكليات المتماثلة ، تتألف كل لجنة منها من عمداء المختصين ، ومن أربعة أعضاء من الخارج ، لهم اتصال وثيق بالتعليم الجامعى . ومن أهم ما تختص به هذه اللجان توزيع أعضاء هيئات التدريس والمعيدين والموظفين الحاليين والطلبة توزيعاً عادلاً بين الكليات الجامعية المختلفة ، وكفالة التعاون التام بين الكليات والأقسام المتماثلة ، وخاصة فى القاهرة ، للانتفاع بالمكتبات والمعامل والأجهزة وسائر وسائل الدرس والبحث .

ويقتضى هذا تأليف المجلس ولجانه فى الحال وتزويده بالسلطة اللازمة ، على أنه ليس من الضروري أن يكون المجلس فى فترة الانتقال بتشكيله التام المقترح .

٣ — دراسة مطالب البلاد الاقتصادية والفنية والصناعية ، ونشر البيانات الصحيحة عنها ، موضحة آثارها فى خدمة الاقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على التعطل والبطالة ، وتحقيق أقصى الفائدة للطلاب أنفسهم .

٤ — يتناوب الطلاب الانتفاع بوسائل الدرس والبحث فى أوقات معينة من ساعات النهار ، وطائفة من الليل .

٥ — تهيئ الوسائل للإفادة من أساتذة الجامعة السابقين ، ومن كافة المواطنين الحاصلين على مؤهلات علمية للأستاذية ، ما دام اتصالهم بالحياة العلمية لم ينقطع .

٦ — يضاعف أعضاء هيئات التدريس وجميع رجال الجامعة ، فى هذه الفترة ساعات عملهم العادى .

٧ — يدعى كبار المصريين المبرزين فى العلوم والفنون المختلفة ، للتطوع بالمساهمة فى هذا الإصلاح ، والتبرع ببعض الدروس والمحاضرات ، كل حسب طاقته .

٨ — تتعاون الجامعات بهيئات مدرسيها وطلابها ، مع المعلمين في سائر المدارس ومعاهد التعليم ، وجميع موظفي الدولة ، في تنفيذ مشروع عام لمحو الأمية في هذه السنوات الخمس ، تخليصاً للبلاد من هذه الوصمة ، وتدريباً للجامعيين في ميادين الخدمة العامة ، خدمة الشعب كله ، ووضعاً لقواعد الإصلاح الجامعي ، والإصلاح العام على أسس سليمة مكيمة .

وقوام هذا المشروع الإصلاحى هو الإيمان بالله والوطن ، والروح القومية ، والجهود المتلاحقة ، والعزم الأكيد على بلوغ الأهداف الرفيعة .

كتب الله لوطننا ولجامعاتنا التوفيق والفوز ، وهياً لأساتذتنا وشبابنا أن يسجلوا في تاريخ بلادهم صفحة جديدة من البذل والجهد والتضحية .

والله معنا

القاهرة في ١٥/١/١٩٥٣

على ماهر

رئيس لجنة التعليم الجامعي

القسم الثالث

التوصيات والقرارات

الباب الأول

كيان الجامعة ونظمها الأساسية

١ — استقلال الجامعة :

ترسم الجامعة سياستها التعليمية ، وتضع الأنظمة ، وتتخذ الوسائل المحققة لها . وتستقل بإدارة شئونها المالية في حدود النظم واللوائح الخاصة بها . وتقدم تقريراً سنوياً عاماً ، في ضوء تقارير الكليات ، بتفاصيل مصروفاتها وإيراداتها إلى مجلسها ليبدى ملاحظاته ، ثم يباغ التقرير النهائي إلى ديوان المحاسبة والحكومة . وتستقل بأجراء تعيين موظفيها الفنيين والإداريين وترقيتهم وتأديبهم .

٢ — القسم :

١ — تنقسم كل كلية من كليات الجامعة إلى عدد من الأقسام ، يتناسب مع العلوم التي تدرس فيها . وتبرز ذاتية القسم ، وتنظم طريقة تشكيله . وترسم له اختصاصاته .

٢ — ويشكل مجلس القسم من جميع أعضاء هيئة التدريس فيه : الأساتذة ذوي الكراسي ، والأساتذة غير ذوي الكراسي ، والأساتذة المساعدين والمدرسين . ويرأسه أقدم أستاذ مصري ذي كرسي فيه ، فإن لم يوجد أستاذ ذو كرسي فأقدم الأساتذة غير ذوي الكراسي . ويجوز أن يتولى رئاسة القسم أستاذ أجنبي إن لم يوجد به أساتذة مصريون .

٣ — اختصاصاته :

وترى اللجنة أن يكون للقسم اختصاصات إدارية واختصاصات دراسية واختصاصات علمية على النحو الآتي :

(١) الاختصاصات الإدارية : بشأن المدرسين ؟

- ١ — ترشيح المعيدين ، والأساتذة المساعدين ، والأساتذة غير ذوي الكراسي .
- ٢ — تقرير خلو وظائف المدرسين ، ووظائف الأساتذة ذوي الكراسي .
- ٣ — اقتراح ميزانية القسم .

(ب) الاختصاصات العلمية :

- ١ — وضع مناهج التدريس ، وتوزيعها على سنى الدراسة .
- ٢ — ترتيب الأعمال الدراسية ، التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والمعيدون في كل عام .
- ٣ — الإشراف على التدريس ، عن طريق الأساتذة ، وعن طريق تقديم كل عضو تقريراً سنوياً عن سير الدراسة في مادته ، ومالديه من مقترحات في هذا الشأن .
- ٤ — القيام بأعمال الامتحانات ، واقتراح النظم الملائمة لها ، فصولاً دراسية ، أو سنوات .
- ٥ — متابعة أحوال الطلاب في دراستهم .
- ٦ — تهيئة المحيط العلمي بالقسم ، ومده بالأسباب اللازمة للبحث العلمي ، واقتراح استقدام أساتذة من الأجانب للمساهمة في توجيه البحث العلمي .
- ٧ — اقتراح الاجازات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس ، واقتراح البعثات العلمية للمعيدين .
- ٨ — نشر البحوث العلمية في مجلات البحث الأجنبية ، وفي مجلات مصرية تنشأ لهذا الغرض ، وفي نشرات ومطبوعات خاصة .
- ٩ — اقتراح ميزانية مستقلة كل عام ، للبحوث العلمية بالقسم .

٤ — الأقسام المتماثلة :

وقد بحثت اللجنة موضوع توحيد الأقسام المتماثلة في الكليات المختلفة ، ورأت أن هذا التوحيد من الوسائل القوية لتقدم الدرس والبحث ، وأنه إذا تعذر للجامعة القاهرة والاسكندرية — إذ استقر في كل كلية القسم الخاص بها وكسب طابعه

الذاتى — فان التعاون بين الأقسام المتماثلة فى كل من الجامعتين أمر لا مئاض منه .
أما الجامعات التى لا تزال فى طريقها إلى الانشاء كجامعة محمد على ، أو التى لم تستكمل
نموها كجامعة إبراهيم فمن الممكن توحيد الأقسام المتماثلة فيها .

٥ — تحديد الأقسام :

ولما كان تحديد الأقسام فى كل كلية من الأهمية بمكان ، فقد ألفت لجنة
من حضرات مديرى الجامعات الثلاث ، لتحديد هذه الأقسام ، فى ضوء الإجابات
التي تلقىها اللجنة عن أسئلتها من مجالس الكليات وعلى هدى الأنظمة الغربية
الملائمة لنا .

٦ — الكلية :

١ — الكلية هى الوحدة الأساسية للجامعة ، ولها شخصيتها المعنوية ، ويتصرف
مجلسها فى شئونها العلمية والإدارية ، ويكفل لها فى شئونها الاستقلال الذاتى العلمى
والإدارى ، حتى تكون وحدة ذات طابع خاص ، قادرة على النهوض بمقتضيات
الحرية الجامعية ، وخاصة فى شروط القبول والمنح ، والبرامج الدراسية ، ونظم
الامتحانات الخاصة بالكلية ، والفصل فى مخالفات الامتحانات وسائر شئون الطلبة ،
وتختص بالترقيات إلى وظائف المدرس ، والأستاذ المساعد ، والأستاذ بلا كرسي ،
حسب تقارير اللجان العلمية الدائمة التابعة لمجلس الجامعات .

٢ — يؤلف مجلس الكلية من الأساتذة ذوى الكراسى ، وأقدم الأساتذة
المساعدين فى كل مادة ، يكون كرسي الأستاذية فيها شاغرا ، واثنين عن الأساتذة
غير ذوى الكراسى والأساتذة المساعدين ، واثنين عن المدرسين ، يختارهم زملاؤهم .
ومجلس الكلية عند الاقتضاء ، أن يضم إليه اثنين من رجال الأعمال ، التي تتصل
بأهداف الكلية .

٣ — تنشأ لجان لشئ الشئون فى مجلس الكلية ، ومن بينها لجنة للخريجين ،
يناط بها توثيق الصلة بين الكلية والمتخرجين فيها ، ومساعدتهم على الأخص فى بدء
حياتهم العملية ، وتتبع نشاطهم ، وبعث اهتمامهم على الدوام بكليتهم .

٤ — ترصد للبحوث مبالغ كافية ، تتصرف فيها الكلية فى حدود نظم محددة
ويستعان برجال الأعمال والصناعة فى إنهاض البحوث العلمية .

٥ — عميد الكلية هو رئيس مجلسها ، وتنتخبه هيئة التدريس بالكلية لمدة سنتين من بين الأساتذة ذوى الكراسى ، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد قضاء فترة سنتين خارج العمادة . ويتمنح بدل تمثيل مائة جنيه في العام ، عوضاً عن مكافأة العميد الحالية .

٦ — ويختار وكيل الكلية ، كما يختار ممثلها في مجلس الجامعة ، لمدة سنتين من بين الأساتذة ، وبالطريقة التى يختار بها العميد .

٧ — يخفف عن العميد والوكيل والأساتذة الإشراف الإدارى ، كي يتفرغوا للحياة العلمية ، ولرعاية شئون الطلبة .

ويعين لكل كلية مسجل من ذوى المؤهلات الجامعية ، يعاون العميد ومجالس الأقسام والكلية فى خدمة تنظيم الدروس ، والأعمال العلمية فى الكلية والنشاط العام للطلبة ، وفى الشئون الإدارية ، ومن بينها الرسوم الدراسية ، حسب تعليمات الكلية . ويوقع على الشهادات المطلوبة للطلاب والخريجين وما إليها ، ويبعث بتقارير الطلاب إلى أولياء أمورهم ، ويعاونه بعض الموظفين ، ويحسن أن يكون الموظفون الإداريون فى الكلية من خريجيها تهيئة للبيئة الجامعية الصحيحة .

٧ — مجلس الجامعة :

(١) مجلس الجامعة : هو الهيئة الجامعية العليا .

وتوصى اللجنة ببقائه على ما هو عليه الآن من حيث التأليف ، وترفع عنه الاختصاصات التى أحييت إلى مجالس الكليات .

كما توصى بأن يؤلف من أعضائه لجائنا تختص كل واحدة منها بأحد الشئون المختلفة من علمية وإدارية وتأديب .

(ب) رئيس الجامعة : وهو رئيس مجلس الجامعة . ولما كان اختصاصه الأول علمياً ، مع إشرافه على الشئون الادارية ، فتوصى اللجنة بأن يستبدل باسمه الحالئ اسم « رئيس الجامعة » ، إبعاداً له عن غلبة الصفة الادارية عليه وتأكيذاً لمعنى من معانى استقلال الجامعة .

ويعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير المعارف ، ووفقا للشروط المعمول بها الآن .

وينبغي النظر ، بعد استقرار النظم الجامعية ، في أن تختاره ، هيئة من مجلس الجامعة ، ومجالس الكليات مجتمعة ، أو هيئة أخرى جامعية مماثلة .

(ج) وكيل الجامعة : وينتخبه مجلس الجامعة من بين الأساتذة ذوى الكراسى ، لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد انتخابه .
ويحدد القانون اختصاصه .

ويقوم بأعماله تحت إشراف رئيس الجامعة .

(د) السكرتير العام : عند خلو منصب السكرتير العام ، يرشح رئيس الجامعة من يشغله ، ويعتمد مجلس الجامعة تعيينه .

ويشترط فيه أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي ، وثيق الصلة بالحياة الجامعية .
وإن لم يكن من الأساتذة .

ويتولى الشؤون الادارية والمالية تحت إشراف رئيس الجامعة .

٨ — مجلس الجامعات :

١ — يؤلف مجلس الجامعات من رؤسائها ، وثلاثة من الأساتذة عن كل جامعة يختارهم مجلسها ، ومن ممثل لكل من وزارة المعارف ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية ، وثلاثة من المعنيين بشؤون التعليم الجامعي ، ومثلهم من كبار رجال الأعمال ، التى تنتفع بخريجي الجامعات أو تمددها بالمعونة . ويعين هؤلاء بمرسوم .

ويرأسه أقدم رؤساء الجامعات .

ومدة العضوية فى هذا المجلس مثل مدة العضوية فى مجلس الجامعة .

ومهمته | وصل الجامعات بحاجات البلاد ، ومطالب نهضتها | ، والتنسيق بين الدراسات الجامعية ، ودقة توزيعها على الجامعات ، للوفاء بهذه الحاجات والمطالب ، وتبادل الرأى فى الاتجاهات العامة للتعليمين الجامعي والمدرسى .

وتنفذ قراراته بعد موافقة مجلس الجامعة المختص عليها .

٢ — تدبّع هذا المجلس هيئة علمية عليا ، تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب ، وتبدى آراؤها في المسائل الفنية ، وتقضي في قيمة الانتاج العلمى لأعضاء هيئات التدريس . وتضم هذه اللجنة لجانا علمية دائمة للأقسام المختلفة بالكليات . فتنتظم اللجنة لجانا علمية دائمة للقسم عددا أكبر من الأساتذة المتخصصين في علوم هذا القسم في الجامعات المصرية كلها ، وعدد من كبار العلماء في هذه العلوم ، مصريين وأجانب . وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم لجنة واحدة لهذا القسم بالنسبة إلى جميع الكليات المتماثلة في الجامعات المختلفة . فتتوحد مقاييس الانتاج العلمى لجميع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

٣ — يتولى مجلس الجامعات واللجان العلمية ، في دور الانتقال ، اتخاذ الوسائل لتنفيذ الأنظمة الجديدة المقترحة ، وتنظيم هيئات التدريس الجامعية .

٦ — لجنة الاعانة الحكومية :

توصى اللجنة ، بأن تؤلف لجنة للاعانة الحكومية برئاسة وزير المعارف ، وعضوية رؤساء الجامعات وممثل لوزارة المالية ، وتختص بتقدير الاعانة الحكومية للجامعات سنوياً ، وتوزيعها فيما بينها .

١٠ — جامعة أو جامعتان بالقاهرة :

رأت اللجنة الاحتفاظ بالنظام الحالى لجامعتى القاهرة ، استكمالاً لمظاهر مقومات كل منهما ، على أن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون بين الكليات والأقسام المتماثلة فيهما .

١١ — المعاهد الجامعية :

تأليف لجنة من حضرات الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، والدكتور أحمد زكى ، والأستاذ محمد شفيق غربال ، ولها أن تستدعي من ترى الاستئثار برأيه ، ومهمتها بحث حال كل معهد ، واقتراح ضمه أو اتصاله بأحدى الكليات أو استقلاله ، وبيان النظام الذى يسير عليه .

١٢ — كليات للفتيات :

ترجو اللجنة أن تحين الفرصة لانشاء كليات خاصة للفتيات ، تختص ببعض المواد الأكثر ملاءمة لهن ، وتأمل أن يتهى ذلك بعد أن تستكمل جامعاتنا مقوماتها الأساسية ، وأسباب ازدهارها .

الباب الثاني

شئون هيئة التدريس

(١) مبادئ عامة :

١ — يجب أن يكون الاختيار للاستاذية دقيقاً ، وفهم الروح الجامعية والتفاني في أداء رسالة الجامعة لا يقلان أهمية عن الكفاية العلمية .

٢ — ينبغي التخفيف من الأعمال الادارية عن الأساتذة والباحثين .

٣ — يكون اختيار أعضاء هيئة التدريس من قائمة تتضمن أسماء ذوي الأهلية للتعليم الجامعي ، بعد دراسة ماضيهم ، ومقوماتهم الخلقية والاجتماعية .

٤ — تعيين معيد أو أكثر لكل أستاذ ، أو أستاذ مساعد ، ما دام المعيد متخصص في مادة أيهما . ويستمع المعيد إلى محاضرات الأستاذ — ثم يجتمع بالطلاب في جماعات صغيرة ، لتوضيح ما استمعى عليهم ، كما تنظم اتصالات ودعوات متبادلة ، بين الأساتذة والأساتذة المساعدين ، وبين سائر أعضاء هيئة التدريس ، للاستماع للمحاضرات والدروس ، تهية للتعاون العلمي ، وتبادل الآراء والأفكار وللإشراف في جو الرضا والتعاون .

٥ — لتحقيق الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب ، ينبغي أن ينحصر عضو هيئة التدريس من الوقت ما يساوي على الأقل ساعات محاضراته ودروسه العامة ، كي يجتمع بالطلاب في جماعات صغيرة ، للاستماع لشروحه وتوجيهاته في الاطلاع والبحث ، وزيارة المكتبة بصفة دورية لتشجيع المطالعة الشخصية ، وروح النقد العلمي ، والاستقلال الفكري ، كما يجب أن يبقى جميع أعضاء هيئة التدريس ساعات العمل الرسمية بكلياتهم ، تيسيراً لاسترشاد الطلاب بتوجيهاتهم .

(٢) وظائف التدريس ودرجاتها المالية :

(١) وظيفة المعيد : ويختار لها الممتازون من المتخرجين ، إذ هي الحقل الذي

ينشأ فيه المدرسون والأساتذة الجامعيون . ويجب أن يكون المرشح لهذه الوظيفة حاصلًا على مرتبة « الامتياز » في درجته الجامعية الأولى ، أو مرتبة « جيد جدا » على الأقل .

والدرجة المالية للمعيد تكون بدايتها ١٨٠ جنيهاً في السنة ونهايتها ٤٢٠ جنيهاً . فتندرج فيها الدرجتان السادسة والخامسة ، من الكادر العام للموظفين ، وتندرج فيها أيضاً وظيفتا المعيد ومساعد المدرس الحاليين . ويبدأ المعيد بمرتبة سنوى قدره ١٨٠ ج ، يزداد إلى ٢٤٠ ج بعد سنة ، ثم إلى ٣٠٠ ج بعد سنتين آخرين . وذلك حتى يتمكن المعيد من مواجهة الأعباء المادية ، وهو يستقبل حياته الجديدة في السنوات الثلاث الأولى ، وحتى يجارى في مرتبه زملاءه في الوظائف الأخرى ، وفيهم من هم أقل تفوقاً منه . ثم يمنح بعد ذلك علاوة دورية كل سنتين ، مقدارها ٣٦ جنيهاً في السنة .

ويكون تعيين المعيد بترشيح من القسم المختص ، بعد الرجوع إلى المرتبة العلمية ، التي حصل عليها المرشح في درجته الجامعية الأولى ، وإلى سائر الدرجات العلمية التي حصل عليها ، وإلى التقارير الخاصة بنشاطه الرياضي والاجتماعي . ويرفع الترشيح إلى مجلس الكلية ، فإذا أقره صدر قرار بتعيين المعيد من رئيس الجامعة .

والعمل الأساسي للمعيد هو الدرس لا التدريس . ويجوز إيفاد المعيد في بعثات علمية إلى الخارج .

وينقل المعيد من وظيفته إذا لم يحصل على درجة الماجستير ، أو على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا ، بحسب الأحوال في خلال أربع سنوات ، منذ تعيينه معيداً . ولا يجوز أن يبقى معيداً أكثر من عشر سنوات ، فإذا انقضت هذه المدة ، دون أن يعين مدرساً نقل من وظيفته .

أما المعيدون الحاليون ، فيبحث مجلس الكلية حال كل منهم ، ويقرر المدة اللازمة له وطبيعي أن تنفيذ هذا النظام يستلزم تنظيم الدراسات العليا ، وتوفير وسائلها ، وخاصة في الكليات العملية .

(ب) وظائف هيئة التدريس : وبلى وظيفة المعيد وظائف هيئة التدريس
وهي أربع :

الثلاث الوظائف الأولى : وهي وظيفة المدرس ووظيفة الأستاذ المساعد ووظيفة
الأستاذ غير ذي الكرسى فى درجة مالية واحدة بدايتها ٤٨٠ جنيهاً فى السنة ،
ونهايتها ١٠٨٠ جنيهاً ، بعلاوة دورية كل سنتين مقدارها ٦٠ جنيهاً فى السنة ،
وبمقتضى هذا النظام تنفصل الوظائف العلمية عن الدرجات المالية .

والوظيفة الرابعة : وهي وظيفة الأستاذ ذو الكرسى ، تكون فى درجة مالية
أعلى بدايتها ٩٠٠ جنيه فى السنة ونهايتها ١٥٠٠ جنيه ، بعلاوة دورية كل سنتين ،
مقدارها ١٠٠ جنيه فى السنة . ويجوز أن تقدر مرتبات الأساتذة الممتازين فى المواد
الواجب التفرغ لها ، تقديرأ خاصاً .

والقاعدة الأولى فى الترقية إلى جميع وظائف هيئة التدريس هي : اشتراط
أن يكون للمرشح إنتاج علمى قيم ، ويتقضى فى قيمة الإنتاج العلمى هيئة علمية
محايدة ، تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب ، وينشأ لهذا الغرض
لجان علمية دائمة للأقسام المختلفة بالكليات ، فتتظم اللجنة العلمية الدائمة للقسم عدداً
أكبر من الأساتذة المتخصصين فى علوم هذا القسم ، فى الجامعات المصرية كلها ،
ويضم إليهم من الخارج عدد من كبار العلماء فى هذه العلوم من المصريين والأجانب ،
وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم هي لجنة واحدة لهذا القسم ، بالنسبة
إلى جميع الكليات المتماثلة فى الجامعات المختلفة .

وينشئ هذه اللجان مجلس الجامعات الأعلى ، على أن ينظم اتصاله بأعمالها

ويشترط فى المدرس أن يكون قد حصل على درجة الدكتوراه ، أو على ما يعادلها
فى المواد التى تقتضى خبرة عملية ، كبعض مواد كليات الهندسة والزراعة والطب ،
وأن يكون قد مضى على تخرجه سبع سنوات على الأقل . والتعيين فى وظيفة المدرس ،
وهي أولى وظائف هيئة التدريس ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الوظائف
الخالية ، وتختار اللجنة العلمية الدائمة للقسم أفضل المتقدمين للمسابقة ، من ناحية
الانتاج العلمى ، ومن ناحية القدرة على التدريس .

ويشترط في الأستاذ المساعد أن يكون قد قضى في وظيفة المدرس أربع سنوات على الأقل ، ويرشح القسم المدرسين الذين قضوا هذه المدة ، ولهم إنتاج علمي كاف ، للترقية إلى وظيفة الأستاذ المساعد ، وتبحث اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم قيمة هذا الانتاج ، فان رأته كافياً أوصت مجلس الكلية بترقية المرشح إلى هذه الوظيفة ، والترقية إلى وظيفة الأستاذ المساعد لا تعقد لها مسابقة ، ولا تترتب عليها ترقية مالية ، وقد تقدم أن المدرسين والأساتذة المساعدين ، والأساتذة غير ذوي الكراسي يوضعون جميعاً في درجة مالية واحدة ، على أنه إذا تقدم مرشح من الخارج لوظيفة الأستاذ المساعد ، وجب أولاً أن تتوافر فيه شروط المدرس ، وأن يتقدم للمسابقة التي تعقد للمدرسين ، فإذا فاز في هذه المسابقة ، وكان قد مضى على تخرجه ١٢ سنة على الأقل ، جاز تعيينه ابتداء في وظيفة الأستاذ المساعد إذا رأت اللجنة العلمية الدائمة العليا أن إنتاجه العلمي في المستوى اللائق لهذه الوظيفة .

وينتخب مجلس الكلية بالتعيين لوظائف المدرسين ، والأساتذة المساعدين ، والأساتذة غير ذوي الكراسي .

ويشترط في الأستاذ ذي الكرسي أن يكون قد سبقت ترقيته أستاذاً غير ذي كرسي ، أو أن يكون أستاذاً مساعداً ، قضى في هذه الوظيفة أربع سنوات ، أو قضى ثمان سنوات ، ما بين مدرس وأستاذ مساعد ، بشرط أن يكون في السنتين الأخيرتين منها أستاذاً مساعداً ، فإذا لم يسبق للمرشح اشتغال بالتدريس وجب أن يكون قد مضى على تخرجه عشرون سنة على الأقل .

والتعيين في وظيفة الأستاذ ذي الكرسي ، وهي أعلى وظائف هيئة التدريس كالتعيين في وظيفة المدرس وهي أدنى هذه الوظائف ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الكرسي الخالي . وتختار اللجنة العلمية الدائمة العليا أفضل المتقدمين للمسابقة من ذوي الانتاج العلمي الجيد ، ويرشحه للتعيين مجلس الكلية ويتم التعيين بمصادقة مجلس الجامعة .

(ج) التفرغ : قررت اللجنة أنه كبداً عام . يجب أن يتفرغ جميع أعضاء هيئة التدريس لأعمالهم العلمية والدراسية ، فلا يجوز أن يعمل أحد في الخارج بأجر .

ويمكن مواجهة حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى المراتب العملية ، عن طريق تنظيم الانتداب والاعارة للهيئة الحكومية ، أو غيرها ، وتنظيم طرق الانتفاع بأعضاء هيئة التدريس في الأعمال الخارجية .

وشغعت هذا الرأي بمشروع كادر لهيئات التدريس والمعيدين ، وأنه وافيا بمكافأة المتفرغين .

ولما كان من العسير علاج الأحوال القائمة جملة واحدة ، فقد رأت اللجنة أن تقرر في البداية المبادئ التالية :

١ — لا يصح بحال من الأحوال أن يعوق تمام النهوض بالعمل الجامعي للأستاذ والمدرس أى عائق ، وتحدد اللوائح الجامعية مدى العمل ، وساعات التدريس ، والبحث النظرى والعملى ، والنشاط العام ، ويجب أن تحدد لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس على وجه لا يدع مجالا لأى تأويل ، والتقصير فى أى من ذلك يعتبر استقالة من الجامعة .

٢ — كل عمل خارجى للأستاذ ينبغى أن تستأذن فيه الجامعة ، وأن تحدد أوقاته ومدى فائدة الحياة الجامعية منه ، وأن تخطر الجامعة بأى تغيير فيه ، وألا يتعارض من قرب أو بعد مع الأوقات المحددة للعمل الجامعى ، وأن يتفق مع مكانة الأستاذ ومركزه الجامعى .

٣ — تقرير الوسائل المؤدية للتدريب العملى على الوجه المبين من قبل .

٤ — لا يتولى الأستاذ غير المتفرغ رئاسة الأقسام ، ولا عمادة الكليات ، ولا وكالاتها ولا تمثيلها فى مجلس الجامعة ، ولا رئاسة الجامعات ولا وكالاتها .

فاذا ما استقرت الأوضاع الجامعية اتبع النظام الآتى :

مع المحافظة على القواعد السالفة ، ترى اللجنة إلغاء أبدال المتفرغ جميعا ، وأن يمنح غير المتفرغ نصف مرتبه الأسمى . ويعمل المتفرغ فترتى الصباح والمساء ، أما غير المتفرغ فيعمل فترة الصباح فقط ، وذلك مدة خمسة أيام فى الأسبوع .

(د) التأديب : يؤلف مجلس لتأديب أعضاء هيئة التدريس من رئيس الجامعة ، أو من ينوب عنه رئيسا ، وأقدم عميدى ، وأستاذ بكلية الحقوق يختاره مجلسها سنويا ، وأستاذ بالجامعة يختاره العضو المحال على التأديب — أعضاء .

(هـ) الدروس الخاصة : ورأت اللجنة دفعا للمظنة ، وتوقيراً لوظائف التدريس بالجامعة ، أن يمنع بقاتاً إعطاء الدروس الخاصة للطلبة ، بمقابل كان ذلك أو بغير مقابل . ويشمل المنع أعضاء هيئة التدريس والمعيدین جميعاً ، وعلى كل قسم عند الاقتضاء ، أن ينظم للطلبة دروساً عامة إضافية ، في جماعات صغيرة ، لتحدد لها الكلية أجراً ، أسوة ببعض الجامعات الغربية .

(و) الكتب :

١ — يقدم المؤلف عدداً كافياً من النسخ ، بتكاليف طبعها ، لمكتبة الطلبة على نظام يكفل أن ينتفع بهذه النسخ أكبر عدد ممكن من الطلبة غير القادرين على شرائها .

٢ — إذا تبين أن كتاباً مدرسياً وضع لمحض الكسب المادي ، دون أن يكون من ورائه خدمة حقيقية للعلم ، كان مؤلفه مسئولاً عن ذلك وجازت محاكمته تأديبياً .

٣ — يضع الأساتذة والمدرسون ، بالانفراد أو بالاشتراك ، مراجع علمية تشتري الجامعة حق طبعها ، وتكون إيرادات نشرها من الموارد المالية لها .

(ز) البعثات والاجازات الدراسية :

يجوز إيفاد المعيدین إلى الخارج لدراسات معينة ، وتخصص الجامعة الاعتمادات اللازمة لهذه البعثات ، وللإجازات الدراسية لأعضاء هيئات التدريس .

والاجازة الدراسية ، إما داخلية يتخفف بها العضو من أعمال التدريس ، أو ينقطع لبحث علمي بعده ، وإما إجازة خارجية يسافر في أثنائها العضو الى بلد أجنبي لأعداد بحث علمي يعينه ويرسم خطته قبل السفر .

ورغبة في توفير المتخصصين في الفروع المختلفة ، لا يجوز للبعوث ، ولا لذي الأجازة الدراسية ، أن يغير موضوعه إلا باذن خاص ، وإلا جوزى مادياً وأدبياً .

الباب الثالث

شئون الطلبة

(١) القبول :

أولاً : يراعى فى قبول التلاميذ بالتعليم الثانوى حاجات الجامعات ، ومدى طاقتها وأن يبدأ توجيه التلاميذ حسب المواهب والاستعداد الذاتى مبكراً نسبياً ، فبها البعض للتعليم الجامعى ، وبها البعض الآخر لأنواع أخرى من التعليم ، تقتضيها نهضة البلاد .

ثانياً : يشترط لقبول الطلاب بكليات الجامعة أن يكون الطالب قد حصل فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية على مرتبة التفوق ، فى أربع مواد على الأقل ، على أن يكون التفوق فى مادتين على الأقل من المواد المتصلة بدراسات الكلية التى يرغب فى الالتحاق بها .

وتحدد الكلية مواد التفوق التى تتصل بدراساتها .

ثالثاً : يحدد مجلس الكلية فى نهاية العام الدراسى العدد الذى يمكن الكلية قبوله أول العام التالى من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية المصرية وما يعادلها من الشهادات الأجنبية .

رابعاً : تؤلف لجنة مشتركة من الجامعات لتوزيع الطلاب على كليات الجامعات وفقاً للشروط التى تضعها كل كلية ولرغبات الطلاب . على أن تكون الاستجابة لتلك الرغبات متناسبة مع درجة تفوقهم .

وينبغى ألا يتأخر عقد هذه اللجنة عن أول سبتمبر من كل عام .

خامساً : يجوز تحويل الطلاب من كلية فى إحدى الجامعات لكلية مناظرة فى جامعة أخرى بالشروط التى تتفق عليها الكليتان .

(ب) الرسوم الدراسية :

- ١ — تقرر الجامعات رسوما مناسبة لا يعنى منها أحد .
- ٢ — تتكفل وزارة المعارف وغيرها من الوزارات ذات الشأن ، والمؤسسات الخيرية ، وسائر الهيئات العامة ، برسوم الطلاب النابهين الذين تختارهم ، وتقدم إليهم المساعدات الضرورية ، كبعوثين داخليين ، كما يتكفل الأثرياء والشركات والهيئات الدينية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية برسوم من يختارونهم للتعليم الجامعى .
- ٣ — امتداد التشريعات الاجتماعية للمساعدات العامة إلى طلبة الجامعة فى تغذيتهم وملبسهم ومسكنهم .
- ٤ — توجيه الأموال الخيرية فى الأوقاف وغيرها — قدر المستطاع — إلى مساعدة الطلبة والتوسع الجامعى .
- ٥ — تخصيص قسم من ميزانية المجالس البلدية والمحلية للمعاونة الجامعية .

(ج) الاستماع والانتساب :

- ١ — يمنح العميد حق الاستماع للمتقدمين إليه بصفة منتظمة لقاء رسوم محددة .
- ٢ — يباح الاستماع للمحاضرة الواحدة لقاء أجر محدود .
- ٣ — يسمح بالانتساب لكليات الآداب والحقوق والتجارة وفقا للنظام الذى تضعه تلك الكليات ، على أن يؤدى المنتسبون رسوم انتساب ، ورسوم امتحان ، وأن تعقد لهم امتحانات خاصة . وحبذت اللجنة أن يعقد لهم امتحانان : أحدهما فى وسط المرحلة الدراسية ، والآخر فى نهايتها .

(د) الامتحانات :

- أولا : تعميم نظام امتحان الفترات .
- ثانياً : أن يقصر حق دخول امتحان الدور الثانى على الطلبة الراسبين ، الحاصلين على درجة مقبول فى التقدير العام ، وعلى المتخلفين من امتحان الدور الأول بعذر مقبول ، ويمتحن أولئك وهؤلاء فيما رسبوا فيه ، أو تخلفوا عنه .

ثالثاً : يفصل طاب السنة الأولى أو الاعدادية إذا حصل على درجة «ضعيف جداً» في تقديره العام . أما الحاصل على تقدير «ضعيف» فيعطي سنة أخرى .

(هـ) المكتبة والمعمل والتقويم الجامعى :

١ — بقدر الحرص على إمداد الجامعة بالأساتذة الكفاة ، ينبغي أن يكون الحرص على توفير المكتبة والمعمل بوصفهما دعامتين جامعتين أساسيتين للبحث والدرس ، ولا موضع للاقتصاد والتقتير في هذين البابين الأساسيين بحال من الأحوال .

٢ — تجب العناية بالتقويم الجامعى ، وأن يظهر قبل بدء الدراسة بوقت كاف ، مرشداً في جميع نواحي الحياة الجامعية .

(و) الحياة الجامعية :

١ — ينهض الطلبة في فترة الاجازات الصيفية بألوان من الخدمات العامة في بيئاتهم الريفية والحضرية .

٢ — ترعى الجامعة بعض المؤسسات الاجتماعية ، كي يتدرب فيها الطلاب بالوسائل الجامعية الصحيحة .

(١) مبادئ الحياة الاجتماعية :

ترى اللجنة أن تقوم الحياة الاجتماعية للطلاب على المبادئ الآتية :

١ — أن يكون الأساتذة والمدرسون في لجان الطلبة راندين مرشدين موجبين ، وأن تكون رئاسة منظمات الطلاب للطلاب أنفسهم .

٢ — أن ينظم الطلبة ميادين نشاطهم الاجتماعية ، ويضعوا القواعد والأسس الكفيلة بإنشاء ميادين الخدمات العامة .

٣ — أن يقوموا ، بمعاونة الأساتذة وتوجيههم ، بوضع مبادئ السلوك الفاضلة للطلاب ، ونشر الروح الجامعية الصحيحة بينهم ، وباتخاذ الوسائل التأديبية عند الاقتضاء .

٤ — ينتخب الطلبة كل عام اتحادهم ، أو ما يسمى في بعض الجامعات الغربية

« برلمان الطلبة » أو « المجلس النيابي للطلبة » ، وله هيئة تنفيذية أو ما يسمى عند الغربيين « حكومة الطلبة » من رؤساء الطلبة ووكلائهم المنتخبين في الكليات .

(٢) تهيئة الجو الجامعي :

(١) ترى اللجنة أن تهيئة الجو الجامعي الصحيح ، يقتضى توزيع الدروس والمحاضرات في كل فرقة على خمسة أيام كاملة في الأسبوع ، بحيث يتلقى الطالب يومياً محاضرات في الصباح وبعد الظهر ، حتى تتوافر لديه خلال اليوم الجامعي الكامل فرصة التردد على المكتبة ، وكذلك فرصة الاتصال بزملائه من جهة وبأساتذته من جهة أخرى . ولا شك في أن مثل هذا النظام يستتبع تفرغ الأساتذة إلى حد كبير .

(ب) ولا يمكن تنفيذ الاقتراح السابق تنفيذاً مثمراً يحقق الهدف المنشود إلا إذا عملت الجامعة على تزويد الكليات بالمرافق الأساسية التي تمكن الطالب من قضاء سحابة يومه في كليته ، وتوفير له سبل الاستفادة من ذلك ، إذ يجب أن يتوافر في كل كلية :

١ — مكتبة مزودة بالمراجع والمؤلفات التي يهمه الرجوع إليها .

٢ — ناد مريح به وسائل التسلية ومطعم لتقديم الوجبات الخفيفة .

٣ — ملاعب رياضية كاملة .

وترى اللجنة أن تيسير سبل المواصلات للطلبة ، وتخفيض أجورها من الأمور التي ينبغي أن توليها الجامعة عنايتها .

(٣) الاشراف على شئون الطلبة :

(١) لما كانت شئون الطلبة هي العمود الفقري للنظام الجامعي ، ورعايتها من أهم خصائص الجامعة ، فإن اللجنة تقترح أن يكون في كل جامعة موظف كبير مسئول ، يناط به الاشراف على هذه الشئون ، ويباشر مهمته عن طريق الادارات المختلفة ، التي تعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر ، وكذلك عن طريق اللجان التي تضع القواعد واللوائح التي تنظم سلوك الطلاب ونشاطهم ، كما تراقب هذه اللجان تنفيذ هذه القوانين . وهذه اللجان هي :

١ — لجنة التقاليد الجامعية .

٢ — لجنة خدمة الطالب .

٣ — » السلوك الجامعي .

٤ — » الصحة والمساكن .

٥ — » الخريجين .

(ب) وأن يقوم بالإشراف على هذه الشؤون في كل كلية « رائد » تختاره الكلية من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم خبرة خاصة بشؤون الطلبة . ويعاون الرائد واحد أو أكثر من زملائه في كل فرقة أو قسم ، بما يتناسب وعدد الطلبة . ومهمة الرائد أن يشرف بمساعدة معاونيه والموظفين المختصين على رعاية كافة شؤون الطلبة داخل الكلية وخارجها . ويدخل ضمن ذلك تسجيل الخريجين والسعى لإلحاقهم بالأعمال المختلفة عن طريق التعاون مع اللجنة المختصة بمجلس الكلية والهيئات الرسمية . وإزاء كل هذه الأعباء ، يعفى الرائد من جزء من واجباته التعليمية .

(٤) الاتحاد :

(١) اتحاد الكلية :

١ — يكون أساس انتخاب مجلس الاتحاد هو نشاط الطلبة الاجتماعي والرياضي في الكلية ، وانضمامهم إلى الجمعيات التي تنشأ داخل الكلية لمباشرة مختلف أنواع النشاط .

٢ — يتكون مجلس الاتحاد من :

(١) ممثلي الجمعيات المختلفة .

(ب) طابعتين تنتخبهما الطالبات لتمثيلهن في مجلس الاتحاد .

(ج) اثنين عن الخريجين يختارهما مجلس الاتحاد .

(د) عضوين من هيئة التدريس أحدهما رائد والثاني أمين الصندوق يختارهما مجلس الكلية .

(هـ) ينتخب المجلس رئيسه ووكيله من الطلبة .

(ب) الاتحاد العام للجامعة :

١ — يتكون مجلس الاتحاد العام من :

(١) ممثلين لمجالس إدارة الجمعيات الجامعية بعددها (وهذه المجالس تتكون من ممثلي الجمعيات المتماثلة في الكليات) بشرط ألا يقل ممثلو كل كلية عن اثنين .

(ب) رئيس اتحاد كل كلية .

(ج) طالبتين تنتخبهما ممثلات الطالبات في مجالس اتحادات الكليات .

(د) ممثلين للخريجين .

(هـ) اثنين من أساتذة الجامعة ممن لهم نشاط اجتماعي أو رياضي ملحوظ يختارهما رئيس الجامعة أحدهما أمين الصندوق .

٢ — يختار مجلس الاتحاد العام في أول اجتماع له رئيساً للاتحاد العام ووكيلين وسكرتيراً من بين أعضائه الطلبة .

(ج) الجمعيات التي تنشأ في اتحاد الكلية :

تنشأ في كل كلية الجمعيات الآتية :

- | | |
|--------------------------------|--------------------------|
| ١ — جمعية المناظرات والمحاضرات | ٦ — جمعية النشر والدعاية |
| ٢ — » الرياضة | ٧ — » الخدمة الاجتماعية |
| ٣ — » التمثيل | ٨ — » الجواة |
| ٤ — » الموسيقى | ٩ — » الرحلات |
| ٥ — » الرسم والتصوير | |

ويجوز إنشاء جمعيات أخرى يقترحها مجلس الاتحاد بشرط موافقة الاتحاد العام .
وتمثل كل من هذه الجمعيات في مجلس الاتحاد بمندوب واحد ماعدا الجمعية الرياضية فيمثلها ثلاثة أعضاء .

(د) الشروط الواجب توافرها في ممثلي الجمعيات :

يشترط فيمن ينتخب ممثلاً لإحدى هذه الجمعيات ما يلي :

١ — أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية اثنا عشر شهراً على الأقل .

٢ — أن يكون له نشاط ممتاز في الجمعية التي يمثلها .

٣ — ألا يكون قد رسب أكثر من مرة واحدة في مدة الدراسة حتى تاريخ ترشيحه .

٤ — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية .
وعند تطبيق هذه الشروط في الكليات التي ليست بها جمعيات لا يطبق الشرط الأول لأول مرة بالنسبة للفرق الدراسية ما عدا الفرقة الأولى .

(هـ) لجان الاتحاد :

يكون مجلس الاتحاد في أول جلسة له بعد انتخاب وكيله وسكرتيره اللجان الثلاث الآتية :

١ — لجنة البرامج والتنسيق .

٢ — لجنة النادي والمطعم .

٣ — اللجنة المالية .

(و) مبدأ أساسي :

لا يجوز مزاولة نشاط داخل الكلية سوى ما يقره مجلس الاتحاد .

الباب الرابع التعاون الثقافي الداخلي والخارجي

(١) التعاون الجامعي الداخلي :

١ — إنشاء مكتب فني خاص ، يتبع مجلس الجامعات المصرية لوضع المقترحات لتنظيم التعاون والصلات بينها ، على هدى الاحصاءات والتقارير الخاصة بالتطور الجامعي الداخلي ، وفي ضوء الاتجاهات الجامعية العالمية . وتتلقى تقارير الملحقين الثقافيين ، والقائمين على مكاتب البعثات في الخارج .

٢ — تبادل الأساتذة والممتحنين والبحوث العلمية ونماذج الامتحانات النهائية .

٣ — تبادل التمثيل في مجالس الكليات ومجالس الجامعات .

٤ — عقد مؤتمرات جامعية كل أربع سنوات ، تدارس فيها الجامعات أحدث الاتجاهات ، ويحاضر الأساتذة الذين وقفوا على جديد في العلوم والآداب والفنون وتعقد الحلقات للدرس والمناقشة ، ويعرض الطلبة ألوان نشاطهم العام ، ويقومون بالمباريات الرياضية المختلفة . وتقدم في نهاية كل مؤتمر التوصيات التي يرى تقديمها .

(ب) الأساتذة الأجانب :

(١) بالنسبة للأساتذة الزائرين ، تسعى الجامعات المصرية للانتفاع بأقدر الأجانب بصرف النظر عن مقدار المكافأة التي تمنح لكل منهم ، ويكون تعيينها حسب منزلة الأستاذ والمهمة التي يندب لها .

(ب) وبالنسبة للأساتذة الأجانب المقيمين ، يكون تعيينهم على اعتمادات خاصة بهم لا على كراسي أو وظائف .

والأصل أن يكون التعاقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز أن يكون لمدة أقل في المرة الأولى حسب رغبة الأستاذ ومقتضيات العمل .

وتتحمل الجامعة نفقات انتقال الأستاذ وأسرته لمصر ، ونفقات عودته وأسرته منها عند نهاية العقد . . وإذا كان العقد لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، تحملت الجامعة نفقات رحلة له مع أسرته لبلاده لقضاء أجازة الصيف .

ويمنح الأستاذ الأجنبي عند انتهاء عقده مكافأة تقدر بمرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته ، كما يمنح مرتب شهر واحد عند تجديد عقده للمرة الأولى ، لامنته على الاستقرار في المسكن الملائم .

ويساهم الأساتذة الأجانب في جميع ألوان النشاط العلمي والاجتماعي ، ويكون لهم جميع حقوق زملائهم المصريين عدا عمادة الكليات أو تمثيلها في مجلس الجامعة . وبالنسبة لرياسة الأقسام ، يجوز على سبيل الاستثناء رياستهم للأقسام المنشأة حديثاً ولأقسام اللغات الأجنبية .

وينبغي استشارتهم في المجالس الجامعية ولجان البراج والنظم العلمية ، والتعاون الثقافي الخارجي ، وتوثيق الاتصال بين كليتنا والكليات المماثلة الأجنبية .

(ج) التبادل الثقافي الخارجي :

١ — يتولى المكتب الفني التابع لمجلس الجامعات عرض ما تتلقاه إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة المعارف من تقارير المحققين الثقافيين . وغيرهم ، ويقدم تقارير مفصلة عنها لمديرى الجامعات .

٢ — يتعين على الجامعات المصرية ، لأداء رسالتها على أتم وجه أن تنمى علاقاتها بالأوساط العلمية والجامعية الدولية . ويمكن اعتمادها على هيئة اليونسكو ومراكز التعاون العلمي التابعة لها ، كما تستطيع المساهمة في تنظيم الاتصال الثقافي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة . والبلاد الشرقية والغربية عامة .

٣ — زيادة الاهتمام بمعاهد الدراسات الشرقية بالجامعات كي تزود البلاد بعناصر نافعة ، في توثيق الصلة بين مصر وبلاد الشرق ، وتقديم الرجال القادرين الى هذه البلاد .

٤ — وضع سياسة منتجة للبعثات والإجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات الخارجية .

٥ — مطالبة المبعوثين بتدوين مشاهداتهم وتجاربهم ، ونشر تقارير مفصلة عنها .

٦ — نشر الجامعات رسائل أبنائها الحاصلين على درجات علمية من الخارج ،
وترجمتها إلى اللغة العربية كلما تيسر ذلك .

(د) دورة الانتقال :

١ — يقوم مشروع للإصلاح الجامعى مدته خمس سنوات ، غايته الأولى
الانتقال بجامعاتنا من أحوالها الحاضرة إلى أحوالها المستقبلية المأمولة ، وتطبيق
النظم الجديدة على خير وجه .

٢ — تحصر الأموال التى يمكن أن تنفقها الدولة على التعليم الجامعى فى هذه
السنوات وتوجه بوساطة مجلس الجامعات ممثلاً لقوى البلاد المختلفة ، للظفر بأقصى
الفوائد الممكنة منها . على أن يلحق بهذا المجلس لجان للكليات المتماثلة تتألف كل لجنة
منها من عمداء المختصين ومن أربعة أعضاء من الخارج لهم اتصال وثيق بالتعليم
الجامعى . ومن أهم ما تختص به هذه اللجان ، توزيع أعضاء هيئات التدريس والمعيدى
والموظفين الحاليين والطلبة توزيعاً عادلاً بين الكليات الجامعية المختلفة ، وكفالة
التعاون التام بين الكليات والأقسام المتماثلة ، وخاصة فى القاهرة ، للانتفاع بالمكتبات
والمعامل والأجهزة وسائر وسائل الدرس والبحث .

ويقتضى هذا تأليف المجلس ولجانه فى الحال ، وتزويده بالسلطة اللازمة .
على أنه ليس من الضرورى أن يكون المجلس فى فترة الانتقال بتشكيله التام المقترح .
وقد تلقيت فى نهاية الأعداد لهذا التقرير ، من السكرتير العام للجمعية هيئة
التدريس بجامعة القاهرة ، كتاباً يطلب فيه ، باسم زملائه فى الجامعات الثلاث ،
أن تختار هيئة التدريس فى كل جامعة أحد الممثلين الثلاثة للجامعة فى مجلس
الجامعات ، حتى يكون لهيئات التدريس صوت مسموع فى إعادة تنظيم الجامعات
لدور الانتقال .

وعندى أنه لا شئ يمنع من ذلك ، وخاصة أنه يتمشى والروح التى سادت
تأليف الهيئات الجامعية الجديدة .

٣ — دراسة مطالب البلاد الاقتصادية والفنية والصناعية ، ونشر البيانات
الصحيحة عنها موضحة آثارها فى خدمة الاقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيشة ،
والقضاء على التعمل والبطالة ، وتحقيق أقصى الفائدة للطلاب أنفسهم .

٤ — يتناوب الطلاب الانتفاع بوسائل الدرس والبحث في أوقات معينة من ساعات النهار وطائفة من الليل .

٥ — تهيأ الوسائل للإفادة من أساتذة الجامعة السابقين ، ومن كافة المواطنين الحاصلين على مؤهلات علمية للأستاذية ، ما دام اتصاتهم بالحياة العلمية لم ينقطع .

٦ — يضاعف أعضاء هيئات التدريس ، وجميع رجال الجامعة ، في هذه الفترة ، ساعات عملهم العادى .

٧ — يدعى كبار المصريين المبرزين في العلوم والفنون المختلفة ، للتطوع بالمساهمة في هذا الإصلاح ، والتبرع ببعض الدروس والمحاضرات ، كل حسب طاقته .

٨ — تتعاون الجامعات ، بهيئات مدرسيها وطلابها ، مع المعلمين في سائر المدارس ومعاهد التعليم ، وجميع موظفي الدولة — في تنفيذ مشروع عام لمحو الأمية في هذه السنوات الخمس ، تخليصاً للبلاد من هذه الوصمة ، وتدريباً للجامعيين في ميادين الخدمة العامة : خدمة الشعب كله ، ووضعاً لقواعد الإصلاح الجامعى والإصلاح العام على أسس سليمة مكيّنة .

فهرس التقرير

صفحة

ج كتاب السيد الرئيس إلى السيد وزير المعارف العمومية

القسم الأول

٣	تأليف اللجنة
	استطلاع السيد الرئيس لآراء الجامعيين والمعنيين بالتعليم الجامعي ،
٦	وجمع البيانات والإحصاءات
٩	الكلمة الافتتاحية للرئيس الدكتور على ماهر
١٧	اللجان الفرعية

القسم الثاني

١٩	الباب الأول : أهداف التعليم الجامعي
١٩	١ — الاصلاح الجامعي المعاصر
٢٠	٢ — اتجاهات عالمية
٢٢	٣ — مشاكلنا الجامعية
٢٤	٤ — أهداف التعليم الجامعي
٢٨	الباب الثاني : كيان الجامعة ونظمها الأساسية
٢٨	مقدمة
٣٠	استقلال الجامعة
٣١	القسم
٣٣	الكلية
٣٤	مجلس الجامعة
٣٤	(١) مجلس الجامعة

٣٥	.	.	.	.	.	(ب) رئيس الجامعة .
٣٥	.	.	.	.	.	(ج) وكيل الجامعة
٣٥	.	.	.	.	.	(د) السكرتير العام
٣٥	.	.	.	.	.	مجلس الجامعات
٣٧	.	.	.	.	.	لجنة الاعانة الحكومية .
٣٧	.	.	.	.	.	جامعة أو جامعتان في القاهرة .
٣٨	.	.	.	.	.	المعاهد الجامعية
٣٩	.	.	.	.	.	كليات للفتيات .

الباب الثالث : شؤون هيئة التدريس

٤٠	.	.	.	.	.	أولاً : مبادئ عامة . ✓
٤١	.	.	.	.	.	ثانياً : وظائف التدريس ودرجاتها المالية ✓
٤٥	.	.	.	.	.	ثالثاً : التفرغ . ✓
٤٦	.	.	.	.	.	رابعاً : التأديب ✓
٤٦	.	.	.	.	.	خامساً : الدروس الخاصة
٤٦	.	.	.	.	.	سادساً : الكتب
٤٧	.	.	.	.	.	سابعاً : البعثات والجازات الدراسية .

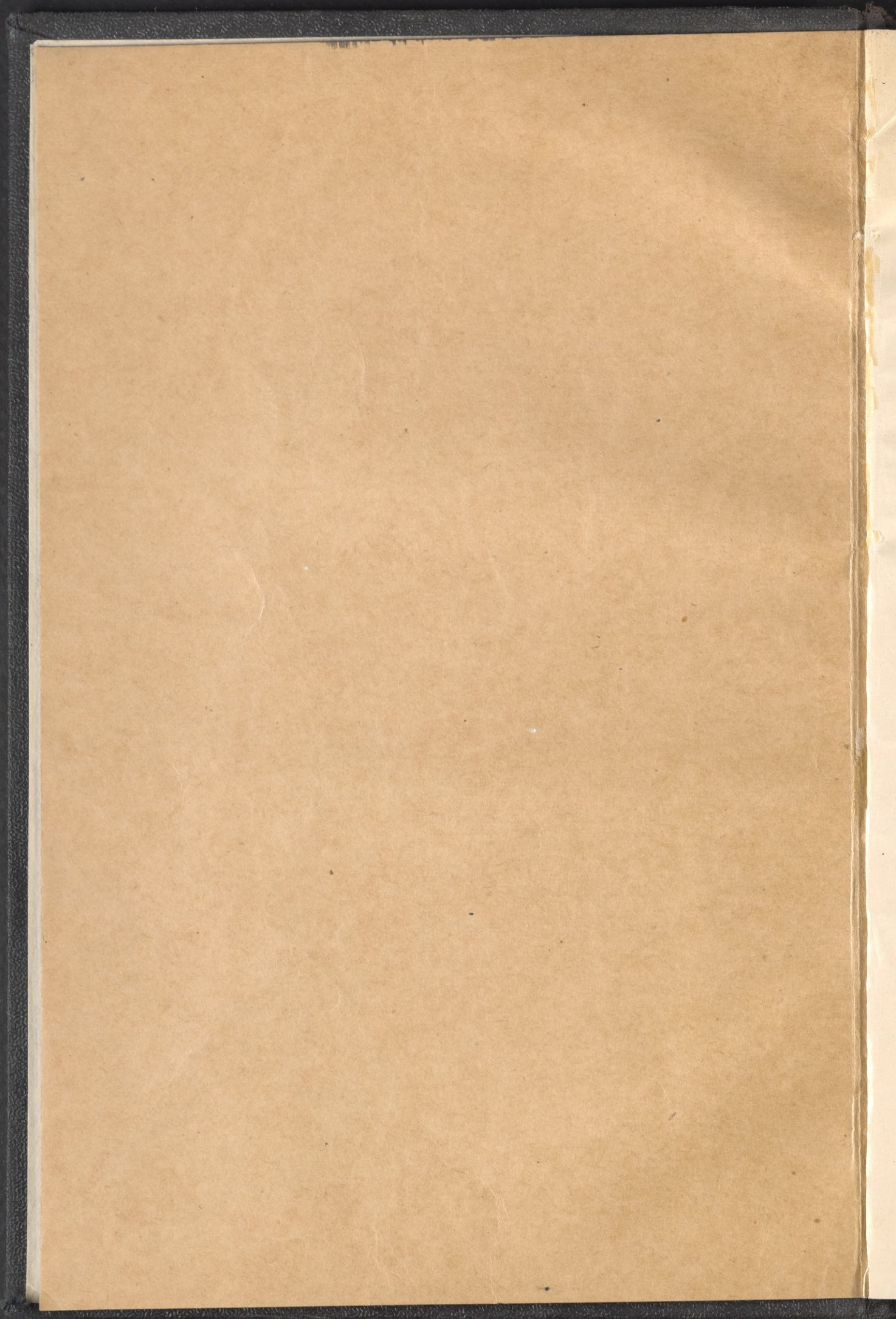
الباب الرابع : شؤون الطلبة

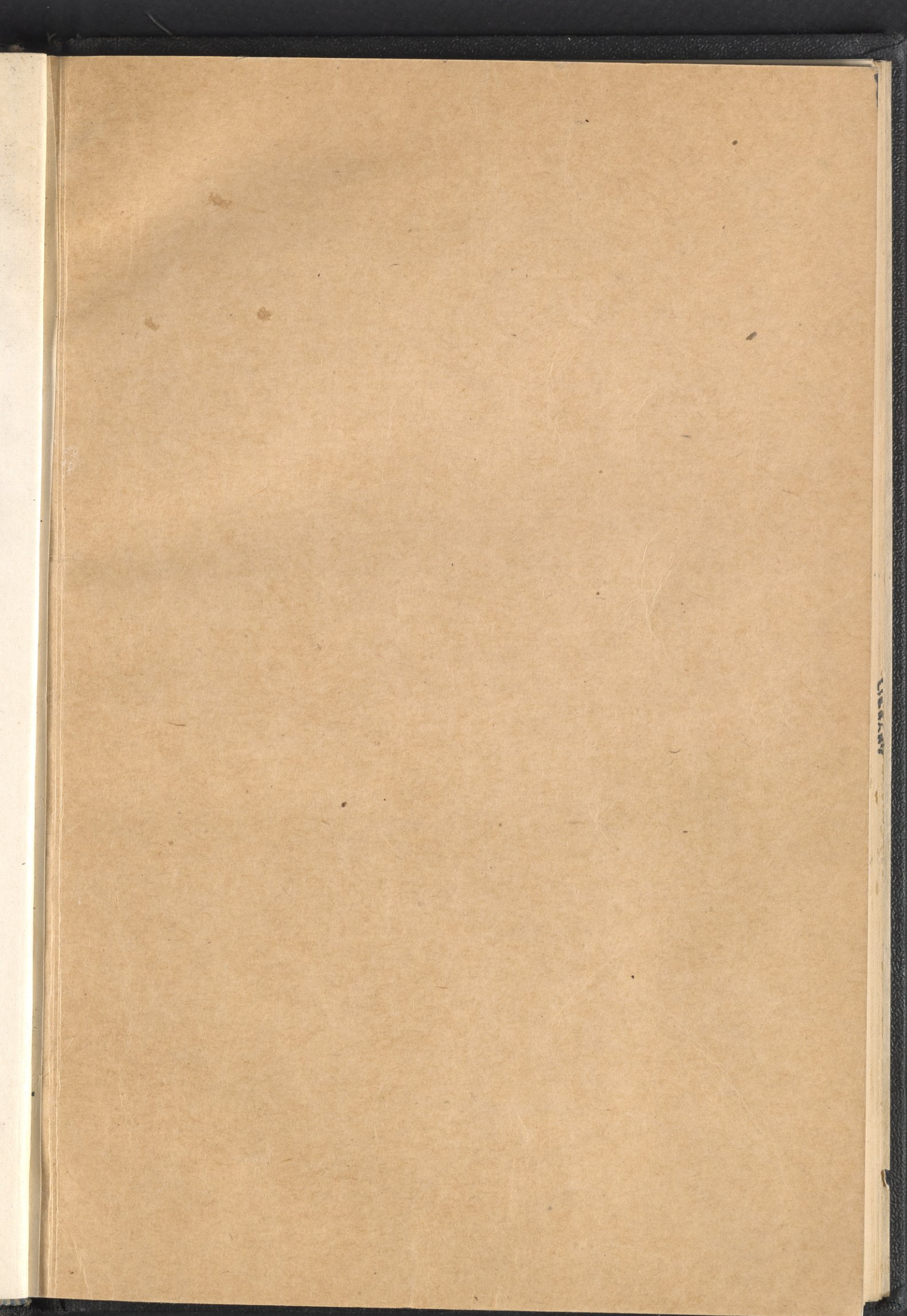
٤٨	.	.	.	.	.	(١) القبول .
٥١	.	.	.	.	.	(ب) الرسوم الدراسية .
٥٢	.	.	.	.	.	(ج) الاستماع والانتساب
٥٣	.	.	.	.	.	(د) البرامج والنظم العلمية
٥٤	.	.	.	.	.	(هـ) الامتحانات
٥٧	.	.	.	.	.	(و) تقسيم الدراسة إلى شهادات بدلا من سنوات
٥٩	.	.	.	.	.	(ز) المكتبة والمعمل والتقويم الجامعي

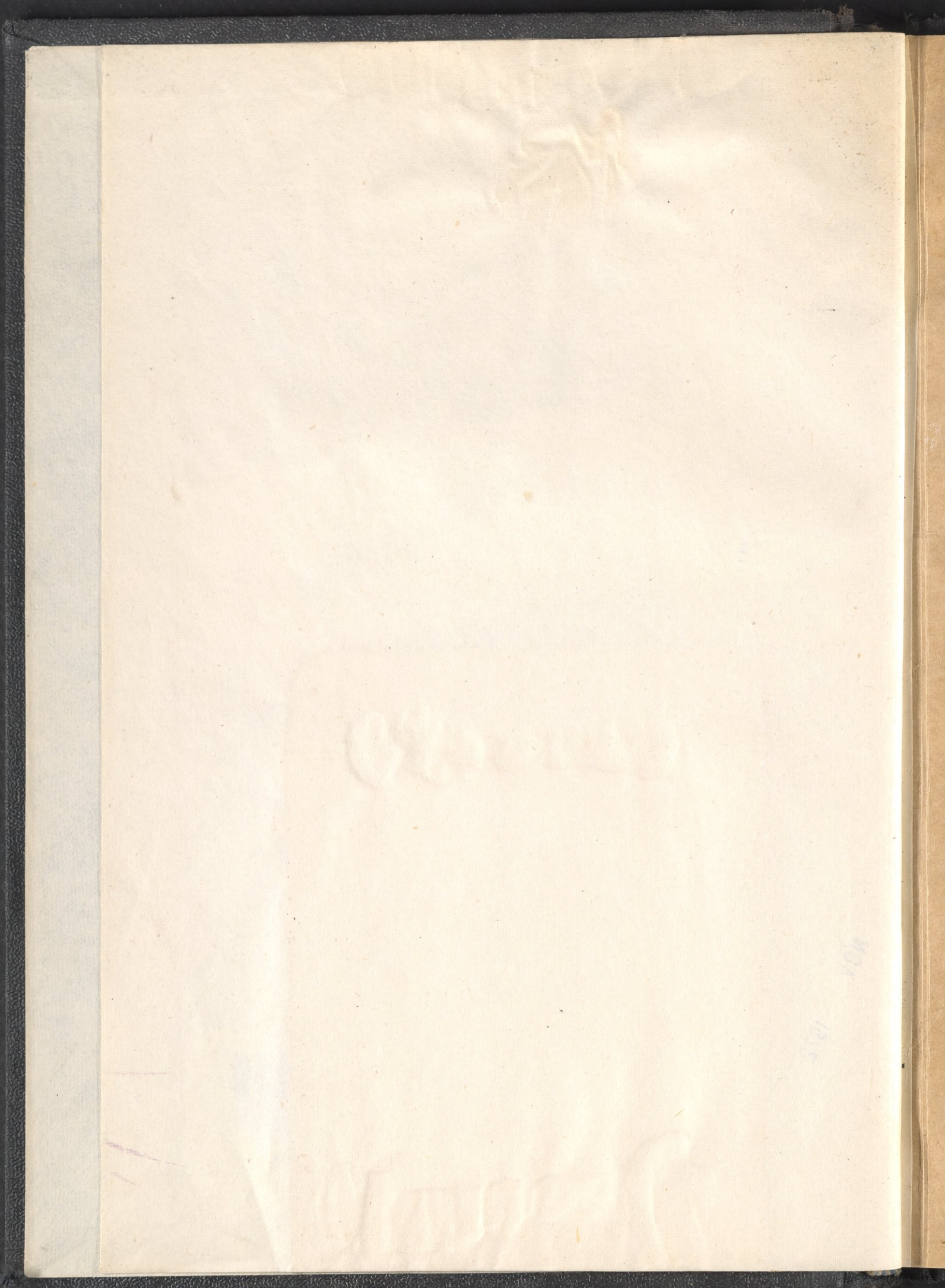
٦٠		(ح) الحياة الجامعية	٥٦
٦٠		١ — بناء الشخصية	٥٦
٦٢		٢ — مبادئ الحياة الاجتماعية	٥٦
٦٣		تهيئة الجو الجامعي	٥٦
٦٣		الإشراف على شؤون الطلبة	٥٦
٦٤		الاتحاد	٧٦
٦٤		اتحاد الطلبة	٧٦
٦٥		الاتحاد العام للجامعة	٨٦
٦٥		الجمعيات التي تنشأ في اتحاد الكلية	٦٧
٦٥		الشروط الواجب توافرها في ممثلي الجمعيات	
٦٦		مبدأ أساسي	
٦٧		الباب الخامس : التعاون الداخلي والخارجي	
٦٧		(أ) التعاون الجامعي الداخلي	٥٢
٦٨		(ب) الأساتذة الأجانب	٢٢
٦٩		(ج) التبادل الثقافي الخارجي	
٧١		خاتمة	

القسم الثالث

٧٥		التوصيات والقرارات	٨٢
----	-------	--------------------	----







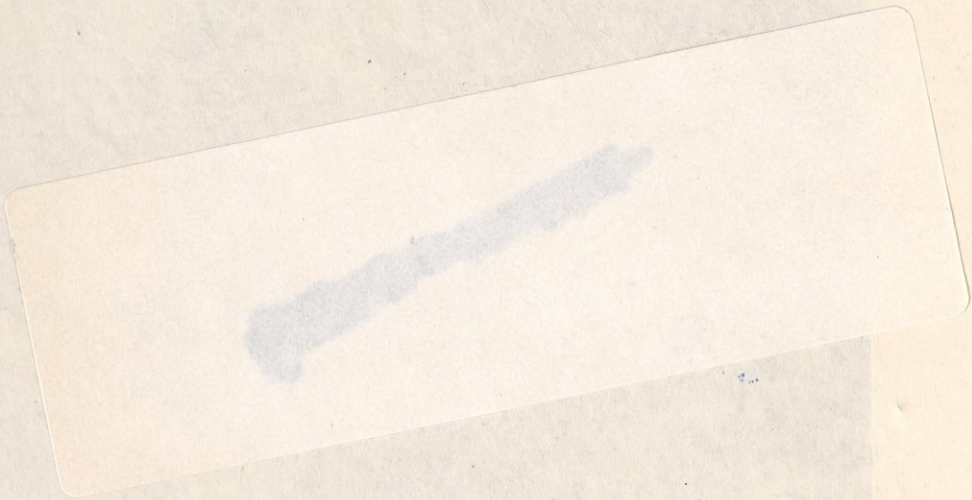
ATE

114320

LA
1648
E4x
1954

NOV

1972



main



0 0 0 0 0 1 1 4 3 2 0

LA 1648 E4x 1954

